الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

التحالفات السعودية وخارطة مراكز القوى في الشرق الأوسط

الإستعداد السعودي لحرب أميركية ضد إيران



استقالة تركي الفيصل:

الصراع الداخلي على سياسة خارجية



صناعة العنف السعودي



السعودية وتعزيز دعم الإنقسام الطائفي

السعودية: الهدنة المشروطة مع حزب الله



السعودية وإيران: منافسة وربما صراع مسلح

ملوك الصلاح والطهارة!

الصراع الطائفي يهدد وحدة السعودية

هذا العدد

الدولة المخطوفة

من منظور العلوم السياسية، فإن الدولة السعودية تشهد تحوّلاً دراماتيكياً من المحافظة الى البراغماتية، وهو تحوّل يبطن مخاطر جمة على الكيان السعودي الجيوبوليتيكي. فثمة تحرر من الثوابت السياسية والايديولوجية التقليدية بهدف تعزيز النزعة الواقعية التي يتم عبرها ازالة التابوات، والاعراف السياسية الموروثة والمشدودة الى اعتبارات دينية واجتماعية وتاريخية.

ويمكن للمراقب أن يلحظ توجّهاً داخل العائلة المالكة بدأ يتبرعم في بداية التسعينات ويميل الى التخلّص من أعباء داخلية وخارجية لجهة تحرير الارادة السياسية. وأخذ هذا التوجّه بالتقدّم بخطى حثيثة بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر وتنامي الاحساس بالخطر إزاء ما يمكن أن يؤدي اليه تصدّع التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. ولذلك، كان ترميم التحالف يتأسس على قاعدة الانعتاق من المنظومة الاخلاقية والايديولوجية التي طبعت سياسات الدولة السعودية منذ عقود.

وقد أملت النزعة البراغماتية بأن تخوض العائلة المالكة معارك مفتوحة وعلنية في الداخل والخارج، من أجل إعادة إعمار التحالف الاستراتيجي مع الغرب. في الداخل، واجهت العائلة المالكة حليفها التقليدي وسدّدت اليه ضربات موجعة أمنية وأيديولوجية، دون أن تؤدي الى تحطيمه، طمعاً في إعادة تشكيله كيما يكون صالحاً للاضطلاع بدور الحليف، والاحتفاظ به كمصدر ديني لمشروعية للدولة. القرارات الخاصة بالمرأة، والانفتاح الثقافي والاجتماعي في نطاق محدود، والتشريعات التجارية الخاصة بالاستثمارات الاجنبية، كانت تمثل جزءً من الميل البراغماتي الذي يفضي في تسلسله الى تطويع الرؤية المحافظة لخدمة النهج البراغماتي.

في الخارج، أصيبت السياسة السعودية على مدار أربع سنوات منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر بشلل شبه تام، فيما كان فريق العلاقات العامة مستنفراً من أجل إعادة الحياة الى العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. كانت العائلة المالكة تشعر، خلال تلك السنوات، بأن التاريخ قد فتح أبوابه فجأة وقد يقفلها عليها، وكان لابد لمعجزة أن تقع من أجل إنقاذ مصيرها، خصوصاً وأن ثمة تلويحاً أميركياً وغربياً بأن قاطرة الدمقرطة شرق الأوسطية ستتجه الى حدودها. ولكن المعضلة السياسية التي فغرت فاهها في السعودية قد أغلقت بعد أن إستعاد النفط عزّته وكرامته وتدفق النفط بغزارة على الاسواق الأميركية والغربية، فيما تخلّت العائلة المالكة عن مثلها الدينية والاجتماعية، وأصبحت تتعاطى السياسة من منظور مصلحي محض، وفق قاعدة (الصداقات المتغيرة والمصالح الثابتة) بصرف النظر عمن تنطبق عليه القاعدة سواءً عربياً أو اسلامياً أو غربياً أو حتى إسرائيلياً.

التوجه البرغماتي لدى العائلة المالكة بدا في مستهّل العمل على أساسه مستهجناً وربما مفاجئاً لدى من تعوّد أن يرى في السياسة السعودية ذلك الهدوء وإن خلا من العقل، والصمت وإن خلا من الحكمة، ولكنه يبقى مؤنساً في المناخات السياسية الصاخبة. فقد كانت العائلة المالكة تلوذ بالتروّي في التعبير عن رؤاها السياسية، وبالعمومية في الافصاح عن مواقفها حيال الاحداث الجارية، وبالتصالحية في ترجمة وجهات نظرها في الخصومات السياسية. الآن، لم يعد الأمر كذلك، فقد نزع الجناح الفاعل في العائلة المالكة رداء المحافظة السياسية، ومنح لنفسه الحق المطلق في أن يكون له مواقف شبه علنية بصرف النظر عن تداعياتها وارتداداتها السياسية والاجتماعية والدينية. هكذا كان الحال، حين وقفت الحكومة السعودية في وجه حركة حماس الفلسطينية المنتخبة ديمقراطياً، وتواطأت مع المتواطئين العرب والغربيين في سياسة تجويع الشعب الفلسطيني، وشاركت في حرمانه من مجرد الحصول على لقمة العيش، عبر منع وصول الاموال والمساعدات اليه من أشقائه العرب والمسلمين، بل ورفضت حتى مجرد استقبال رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية خلال جولته العربية والاسلامية في ديسمبر الماضي. وكذا كان الحال، حين أصدرت الحكومة السعودية بيانها ـ الفضيحة في اليوم الأول للعدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، والذي اعتبرته الدولة العبرية بمثابة تأييداً لها في عدوانها. وتكرر المشهد في مواقفها المتشددة من سوريا الى حد الاصطفاف بجانب واشنطن وباريس في مخطط ضرب سوريا وحصارها، وكذلك في موقفها من ايران، والتنسيق المتواصل مع اميركا وبريطانيا واسرائيل للتحضير لإشعال حرب إقليمية ضد ايران، والتي ستشمل، لا قدر الله، سوريا ولبنان.

البراغماتية السعودية وفق هذا المسار غير الرشيد تنطوي على مغامرات بالغة الخطورة وستكون الدولة السعودية أول من يدفع ثمنها، خصوصاً وأن صورتها ومصداقيتها منذ أن أصبحت القطب الرئيسي في محور الاعتدال الاميركي، وبالتالي فهي كما هو شأن شركائها الآخرين: الاردن ومصر وحكومة فؤاد السنيورة وفريق الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تراهن على مشروع أميركي لم يعد يملك من أدوات الحسم أكثر مما استهلكه في العراق. إن ما قاله الرئيس الاميركي بوش لمصر والاردن ودول الخليج بأن فشل الاميركيين في العراق سينعكس على أمن واستقرار هذه الدول صحيح تماماً، ولكن ليس على قاعدة تصحيح الخطأ الاميركي الفادح في العراق، وإنما لأن هذه الأطراف مجتمعة رهنت مصيرها السياسي بالمشروع الاميركي في المنطقة، وبالتالي فهذه الدول حرقت اوراقها وخياراتها، وأصبحت مسألة حياة أو موت، بسبب فقدانها للقواعد الشعبية التي تمثل الضمانة الحقيقية لاستقرار هذه الانظمة.

البراغماتية السعودية ذات الطابع الراديكالي تبدو مخطوفة لجهة غير معلومة، وهي غير مؤسسة على قواعد صلبة فضلاً عن كونها غير منسجمة مع طبيعة الدولة وسيرورتها التقليدية، وما تنطوي عليه من مخاطر على الكيان السياسي للدولة، بالنظر الى المشاريع الاميركية المعلنة حول إعادة تشكيل الشرق الاوسط، وهو ما يشعر الفريق المحافظ في العائلة المالكة بالهلع من تصرفات الاتجاه البراغماتي الذي يقوده بندر بالنيابة عن الجناح السديري وآخرين في الدولة السعودية.

استدراج آل سعود لـ (الفوضى الخلاّقة)

الصراع الطائفي يهدد وحدة السعودية

بإمكان السعودية أن تقرر بداية الصراع الطائفي ولكن بالتأكيد لن تكون قادرة على ضبط إيقاعه ووضع نهاية حاسمة له، فضلاً عن السيطرة على تداعياته الاجتماعية والأمنية والسياسية في مدياته القريبة والمتوسطة والبعيدة.

اللجوء الى خيار الصراع الطائفي كبديل عن الحسم السياسي أو العسكري كان أميركياً بدرجة أساسية، ولكن تفجيره يتطلب إقحام دول بحجم السعودية التي تملك ترسانة طائفية ذات قوة تدميرية هائلة، ظهرت خلال الثمانينات حيث وظّفت مؤسستها الدينية للعمل بأقصى طاقتها للاضطلاع بمهمة تعبئة طائفية واسعة شملت الأجواء الثقافية والسياسية والاجتماعية، وأفضت الى تعميق الانقسامات الداخلية وتقطيع سبل التواصل بين فئات عديدة من المجتمع والسلطة. وكان من أخطر ما أفرزته تلك المرحلة ذبول الروح الوطنية، وانحسار مفهوم الدولة الوطنية على وقع التمزقات الداخلية التي تمظهرت في تصنيف الدولة باعتبارها فئوية وطائفية وفقدان العائلة المالكة الأهلية الكاملة كيما تصبح رمزاً لسلطة وطنية تمثّل فئات المجتمع كافة.

في ذلك الوقت، لم تكن أنوية التقسيم مخصّبة بدرجة كافية بفعل الدعم الخارجي (الأميركي بدرجة أساسية)، يضاف الى ذلك عامل آخر وهو عدم بلوغ ردود الفعل على الاحساس بالغبن السياسي والاقتصادي والثقافي درجة القطيعة النفسية والعملية مع الكيان الجيوسياسي القائم، بالرغم من مشاعر القهر والحرمان لدى أغلبية السكان ممثلة في الحجاز أو الجنوب او المنطقة الشرقية. وقد كانت ثمة فرصة تاريخية من أجل تصحيح الخلل التكويني لدى الدولة عبر إستيعاب القوى الاجتماعية والسياسية في المناطق كافة من أجل إحتواء مخاطر التقسيم التي قد تنشأ عن مشاعر الحرمان طويلة الأمد. ولابد من التذكير بأن الرابطة المعنوية بالدولة لدى عموم السكان لا تنعقد دونما إحساس بضرورتها، النابعة من وجود منفعة عامة، على أساس أن الدولة كفيلة بحفظ المصالح العامة وضامنة للحقوق المتبادلة. هذه الرابطة، بهذا المعنى، تقطّعت بوتيرة متسارعة خلال الثمانينات، وبدت الدولة وكأنها كيان فئوي مغلق فيما شعرت الغالبية بأنها خارج سياق عمل الدولة ووظائفها، وبالتالي كانت بذور الثقافة الانقسامية ناشطة بانتظار الظروف المناسبة التي تسمح بتوظيفها في مشاريع سياسية.

لقد تنبّهت العائلة المالكة في منتصف التسعينيات الى جفاف المشاعر الوطنية، التي تكافيء ضعف الولاء للدولة السعودية، فلجأت الى تنشيط الروح الوطنية عبر فرض مادة تعليمية مصممة لغرس الولاء للعائلة المالكة. لم تحقق هذه المادة نتيجة مرضية، والسبب ببساطة أن المدخل الى تنشئة ثقافة وطنية لدى السكان كان مضللاً، كونه تجاهل جذور المشكلة فيما انشغلت المادة التعليمية بمعالجة عوارض المشكلة وليس جوهرها. فقد نزع واضعو الثقافة الوطنية نحو إعادة انتاج وتعميم تاريخ، وثقافة، ورمزية، وهوية، ومذهب، وتراث العائلة المالكة ومنشأها المناطقي، ومعتنقها الأيديولوجي، وبالتالي أبقوا على أصل المشكلة. وللمرء أن يتصور كيف أن تلك المكوّنات التي ساهمت لعقود طويلة في تقسيم المجتمع تصبح ثقافة وطنية عامة أو أن تكون وسيلة لتنمية الروح الوطنية لدى السكان!.

قد يصبح الاعتداد بالقوة عاملاً تدميرياً حين لا تدرك الطبقة الحاكمة تموّجات سياساتها الطائفية والعوامل التي تشارك في تنضيج شروط التقسيم الداخلي. في الثمانينات كانت العائلة المالكة تتمتع بدعم دولي وغطاء عربي وإسلامي ومركزية سياسية إقليمية متميزة، وهو ما درأ عنها أخطار عدة. ويخشى أن تكون هذه التجربة مغرية لدى العائلة المالكة ما يدفعها لتكرار تجربة الصراع الطائفي، والإنغماس فيه حتى النهاية، إحساساً من مهندسي الطائفية في هذه الدولة بأنهم قادرون على إستعمال هذا السلاح الخطير بكفاءة عالية وتحييد ارتداداته.

على السطح، يبدو بريق المكاسب باستعمال خيار الحرب الطائفية مغرياً، فهو يلبي أهدافاً مباشرة، منها على سبيل المثال تجيير النشاط السلفي العنفي في الداخل أو المرشح عودته من العراق الى الخارج تحت عنوان مذهبي، خصوصاً وأن هذا العنوان مازال مدرجاً على قائمة أولويات العمل السلفي. بالمناسبة، يحقق هذا الخيار رغبة أميركية أيضاً فهو يوجه جزءً كبيراً من مخزون العنف باتجاه خصم آخر، سواء في العراق أو خارجه ويدخل ضمن ملفات سياسية أخرى: الملف النووي الايراني والحديث عن تمدد نفوذ طهران في المنطقة (وما الهلال الشيعي عن ذلك الخيار ببعيد)، وكذلك التجاذب السياسي على الساحة اللبنانية الذي تضفي عليه السعودية عبر حلفائها في قوى الرابع عشر من شباط طابعاً مذهبياً، وحتى فلسطين لم تسلم من الفيروس الطائفي عبر دس العنصر الايراني فيه. لم يكن مفاجئاً المفاضلة التي تطرحها مواقع حوارية سلفية تابعة لوزارة الداخلية بشأن التحالف مع اسرائيل لمواجهة إيران الرافضية!! دع عنك تراجع نبرة العداء للدولة العبرية منذ تصاعد الكراهية المذهبية.

ما تغفل عنه العائلة المالكة أن تطييف المناخ السياسي والاجتماعي في الداخل وتعميمه في الخارج، يلتقي في محصلة الارتدادات التي ستعقب انفجار الصراع الطائفي في نقاط مشتركة مع مشروع أميركي رئيسي وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يستند في جوهره الى إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية في المنطقة، وستكون السعودية في مقدمة الدولة المرشّحة للتقسيم، بسبب هشاشة بنية الدولة، وفشل العائلة المالكة في تحقيق مبدأ الاندماج الوطني، يترافق ذلك مع ما تفرزه السياسية الطائفية في الداخل من مشاعر لدى غالبية السكان تفضي في نهاية المطاف الى القبول بفكرة التقسيم طالما أنها سترفع عنهم الحرمان والغبن وتحررهم من القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تجدر الاشارة الى أن العائلة المالكة لا تحارب في الداخل بإسم الاسلام السني، بل بإسم مذهبها الوهابي الرسمي، وهذا لن يمنحها اصطفافاً داخلياً خصوصاً وأن المذاهب الاسلامية الأخرى المالكي والشافعي كانت ضحايا لسياسة تمييز مذهبية منذ احتلال آل سعود للحجاز وحتى اليوم وبالتالي لن يقبل أهل الحجاز إختطاف الاسلام وبأن تقود العائلة المالكة وأتباعها صراعاً بإسمه.

بدون أدنى شك، ستخسر العائلة المالكة في أية صراع طائفي تخوضه، ولن تعود عقارب الساعة للوراء هذه المرة، وستخرب بيتها بيدها تلبية للمشروع الأميركي التقسيمي الذي سيدخل حيز التنفيذ في اللحظة التي تكون فيها شروط التقسيم جاهزة. وللتذكير فحسب، فإن الفترة القليلة الماضية كانت كافية لاختبار ردود الفعل الداخلية على المناخ الطائفي الذي تساهم وسائل إعلام سعودية محلية وخارجية وكذلك بيانات وفتاوى طائفية صدرت من رجال دين يعملون تحت إمرة وزير الداخلية. فقد تبدّلت المشاعر لدى قطاع كبير من السكان، وبدأت النوازع التقليدية المذهبية تطفو على السطح بما ينذر باستقطابات مذهبية حادة، وتهدد بتصديع بنية الدولة، إذ لا يمكن الآن الحديث عن روح وطنية جامعة، بعد أن اجتاح الخطاب الطائفي الفضاء الثقافي والاعلامي والسياسي.

تقارير عدة صدرت مؤخراً تحذر من مغبة الصراع الطائفي الذي تقوده السعودية في المنطقة، خصوصاً بعد أن كشفت العائلة المالكة في مناسبات وممارسات متكررة عن نواياها بتجييش طائفي سني - شيعي على خلفية ما يجري في العراق من اقتتال طائفي، يعكس الى حد كبير فشل الاطراف العراقية المتصارعة وكذلك دول الجوار العراقي في تسوية الملف العراقي بصورة سلمية.

لقد سلّط تقرير نشرته مجلة (أهرام إبدو) المصرية باللغة الفرنسية الصادر في مطلع السنة الجديدة شارك فيه عدد من الباحثين والخبراء الاستراتيجيين على المخاطر التي تهدد وحدة السعودية في ظلّ الصراعات الطائفية التي تشهدها المنطقة ولا سيما في العراق بين السنّة والشيعة وعلى ضوء المشاريع الأميركية التي تطرح إعادة النظر بمستقبل المنطقة.

وذكر التقرير، الذي نشر موقع (الخيمة) مقتطفات منه، أن ثمة خطراً جدّياً يتهدّد وحدة المملكة، وتحدثت المجلة عن سيناريوهات لتقسيم السعودية تشمل قيام دولة شيعية في المنطقة الشرقية على أن يضمّ إليها الجنوب العراقي وشط العرب.

وذكرت المجلة بتحركات الشيعة في السعودية التي كان أبرزها خلال العام ١٩٧٩ حين تظاهر شيعة المملكة مطالبين الحكومة باعتبارهم مواطنين كاملي الحقوق وتخصيص كوتا لهم من النفط المستخرج في مناطقهم (المنطقة الشرقية). وقد أرسلت لهم الحكومة ٢٠ ألف من رجال الحرس الوطني لوضع حدّ لهذه التظاهرات مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى وجرح عدد آخر واعتقال نحو ١٢٠٠ شيعياً.

وتقول المجلة إن الولايات المتحدة الأميركية ترى أن سيناريو البلقنة الذي أصاب عدداً من البلاد العربية مرشح ليتكرر في السعودية التي يمكن أن تكون عرضة للتقسيم.

ويؤكد مصطفى مجدي الباحث في مركز الدراسات العربية والأفريقية أن الصراعات التي تدور في المنطقة العربية لا يمكن أن تحفظ الاستقرار في السعودية، بل على العكس من الممكن أن تقود إلى تقسيم حقيقي قد يحصل خلال ١٠ أو ٢٠ عاماً. ويضيف مجدي أن الخطر الحقيقي اليوم يتمثل في وجود عناصر خارجية وخصوصاً العامل الأميركي الذي يعزز من الانقسام.

أما محمد عبدالسلام رئيس تحرير ملف الأهرام الاستراتيجي فيرى أن السعوديين لديهم مخاوف أخرى غير المسألة الشيعية وأبرزها الإرهاب وتقلقهم جداً فكرة عودة المقاتلين السعوديين من العراق. ويشير التقرير إلى أن الأميركيين يعتبرون تقسيم السعودية إذا حصل مدخلاً لتقسيم في كل العالم العربي.

من جهته، يعرب مدير معهد الأبحاث والدراسات العربية أحمد يوسف عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة الأميركية تهتم بالسعودية لأن المملكة هي أكبر دولة خليجية مصدّرة للنفط وتدرك أنها مبنية على الثقافة المحافظة فإذا انهارت هذه الثقافة في السعودية سينسحب ذلك على بقية البلاد العربية.

وتذكّر المجلة بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي وضعه الكولونيل الأميركي المتقاعد رالف بيترز والذي يرسم فيه حدوداً جديدة للسعودية وبقية الدول العربية استناداً إلى التوزع الاثني والطائفي.

ويجعل هذا المخطط من المنطقة الشرقية في السعودية دولة شيعية عربية قوية بعدما يتمّ ضمّ المناطق الجنوبية في العراق ذات الأغلبية الشيعية إليها وكذلك حقول النفط في شط العرب الإيراني. ويقترح هذا المشروع قيام دولة سنّية مؤلفة من مكة والمدينة.

ويقول مصطفى مجدي إن واشنطن تسعى للسيطرة على موارد النفط وتوسيع حدود إسرائيل.

أما عماد جاد فيعتبر ان واشنطن تمتلك الآليات الفعلية للتأثير في الشارع السعودي، فيكفي أن يتوجه الأميركيون مباشرة إلى الشيعة في السعودية لدفعهم إلى التمرد والمطالبة بفتح ملفات حقوق الإنسان.

لكن جاد لا يرى أن الأميركيين اتخذوا بعد قرارهم النهائي بتقسيم السعودية وإلا لكانوا فعلوا ذلك منذ زمن طويل. ويضيف (لكن هل يكون ذلك في صالحهم في حال قرروا؟ إنهم يرون ان الشارع العربي اكثر تطرفا من نظم الحكم نفسها). وتخلص المجلة إلى اعتبار إحتمال تقسيم السعودية وارداً والسبيل لتفاديه يكون بأن تعامل الحكومة السعودية الشيعة بوصفهم مواطنين كاملي الحقوق.

من جهة ثانية، رأى الخبير الاستراتيجي في القضايا الإقليمية والدولية عماد رزق أن صراع الولاءات في العائلة المالكة السعودية يهدد المملكة وليس من المستبعد أن يؤدي إلى تفككها.

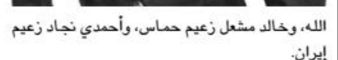
وأوضح أن انقسام العائلة المالكة السعودية في الولاء بين أوروبا أو أميركا أو بريطانيا أدى إلى نزاع العائلة غير أن التيار الموالي لأميركا هو الذي يهيمن حاليا على السلطة منذ التسعينيات، وبالتالي فهو الذي يريد فرض الهيمنة الأميركية على المنطقة، الأمر الذي يتجلى بشكل واضح في الخلافات العربية العربية.

ورأى رزق في حديث تلفزيوني أن اتهام السعودية بضلوعها في أحداث سبتمبر وصفقة اليمامة نموذجا للصراع داخل الأسرة وفي الوقت نفسه نموذجا لتنافس القوى الدولية على السعودية، مشيراً إلى أن القوى الكبرى لا يهمها مصير السعودية بقدر ما تهمها مصالحها. وأرجع رزق سبب اضطراب العلاقات السعودية مع كل من سورية وإيران إلى أن الرياض تسعى إلى إبعاد النفوذ السوري عن لبنان والإيراني عن العراق، وتطرق إلى احتجاج السعودية على نفوذ الشيعة وتهديدها بدعم السنة ورأى أنها سياسة أميركية وأن السعودية وكافة الدول العربية ستتعرض لتهديد الانقسام الطائفي إذا استمرت في مسايرة المشروع الأميركي، وتوقع استغلال واشنطن للأزمة الطائفية إذا اندلعت في السعودية من أجل الضغط عليها ومن ثم إخراجها من اللعبة السياسية. وأكد رزق على أن السياسة السعودية في المنطقة تعزز الانقسامات وتخدم السياسة الأميركية.

نظام الشرق الأوسط الجديد

الإنقسام الشيعي السني يتعزز بدعم السعودية

مي يماني



السياسة الجديدة للولايات المتحدة في العراق ضرورية ليس فقط لإيقاف انزلاق أميركا إلى مستنقع العجز بينما تحاول منع العراق من السقوط في هوة الحرب الأهلية الشاملة، بل وأيضاً لأن خريطة القوة في الشرق الأوسط قد تبدلت بصورة جذرية.

كانت تلك الخريطة تتقلب على نحو متصل طيلة الستين عاماً الماضية، وأثناء هذه الفترة ظلت القوى الرئيسية في المنطقة ـ مصر، والعراق، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وإسرائيل، وإيران ـ تشكل التحالفات ثم تحلها. والآن بدأنا نشهد ما يشبه خط التقسيم، وإذا ما نجح بوش أخيراً في فهم الديناميكية التي تتحرك المنطقة وفقاً لها، فقد يتمكن من صياغة سياسة قد يكون لها حظ من النجاح.

ويتجسد هذا التحول الإقليمي من خلال بروز تحالف فعلي لا يتجاسر أحد على تسميته بصراحة. فقد اجتمع الكيانان الأبعد عن أي احتمال لقيام تحالف بينهما، إسرائيل والمملكة العربية السعودية، على هدف واحد يتلخص في احتواء العدو المشترك: إيران بنفوذها المتنامي في العراق، ولبنان، وفلسطين. إن إيران لا تكتفي بتهديد إسرائيل (والمنطقة) نتيجة لرغبتها الملحة في امتلاك القدرة النووية وبسبب مقاتليها بالوكالة من الشيعة؛ بل إنها تسعى أيضاً إلى اغتصاب الدور التقليدي الذي تلعبه الأنظمة العربية السُنّية المعتدلة كمدافع عن الفلسطينيين.

فبعد عقود من استغلال القضية الفلسطينية كأداة لحشد وتعزيز التأييد الشعبي لأنظمتهم الفاشلة المستبدة، أصبح هؤلاء الزعماء العرب المعتدلون في موقف الدفاع عن أنفسهم في مواجهة سعي إيران إلى فرض هيمنتها على المنطقة. وإذا ما نجحت إيران في الظهور بمظهر النصير الحقيقي للطموحات الوطنية الفلسطينية، فلسوف تنجح أيضاً في إضفاء الشرعية على مساعيها الرامية إلى فرض هيمنتها على الشرق الأوسط.

أما إسرائيل، الدولة المصدومة في أعقاب فشلها في تدمير حزب الله الصيف الماضي، وبعد أن أهينت نتيجة لتعهد الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد بمحوها من على الخريطة ـ وهو التهديد الذي يتعزز من خلال دعم إيران لحماس وحزب الله ـ فقد أصبحت الآن تتحدث عن (رباعي من المعتدلين) باعتباره الأمل الوحيد للمنطقة. والحقيقة أن إسرائيل ترى الآن أن أمنها لا يعتمد على الضمانات التي تقدمها الولايات المتحدة إليها، بقدر ما يعتمد على قدرة مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وتركيا (التي تسعى إلى فرض نفوذها الإقليمي خشية رفضها من قِبَل الاتحاد الأوروبي) على تقييد إيران ووكلائها. وطبقاً لتصريح نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز فإن إسرائيل تتمنى عزل واحتواء القوى الشيعية الفارسية من خلال التعاون الخارجي الصريح مع الأنظمة العربية السنية المهيمنة.

ولا تقل المملكة العربية السعودية تلهفاً إلى احتواء التهديد الإيراني والهلال الشيعي المتنامي الذي تحرك باتجاه الغرب، بعد تمكين الشيعة في العراق، لكي يشمل المناطق الشيعية في المملكة. وعلى هذا فليس من المدهش أن يكون النظام السعودي أول من يدين حزب الله الشيعي مع بداية حربه ضد إسرائيل، وليس من الغريب أن يعلن هذا النظام في ديسمبر/كانون الأول الماضي أنه سوف يقدم الدعم للقوات العسكرية السُنّية في العراق إذا ما تسبب انسحاب الولايات المتحدة على نحو متعجل في اندلاع حرب أهلية بين السُنّة والشيعة في العراق.

إن تهديد الشيعة للحكومة السعودية تهديد إيديولوجي. والحقيقة أن هذا التهديد يمتد إلى قلب سلطة الدولة السعودية، بسبب اعتماد أسرة آل سعود المالكة على الإسلام الوهابي لإضفاء الشرعية على حكمها. وحيث أن الوهابيين يعتبرون الشيعة مرتدين عن دين الإسلام، فإن التحدي المتمثل في الشيعة ـ داخل المملكة العربية السعودية وخارجها ـ يشكل تهديداً مهلكاً.

وعلى هذا فإن المملكة العربية السعودية على استعداد للتعاون مع إسرائيل، ليس فقط في مواجهة إيران، بل وأيضاً في مواجهة جهات «متطرفة» أخرى مثل حماس. ومن الجدير بالملاحظة أن رئيس وزراء حماس إسماعيل هنية لم يُستَقبل في المملكة العربية السعودية أثناء زيارته لبلدان المنطقة ملتمساً الدعم لحكومته المحاصرة. إن المملكة العربية السعودية المحافظة تفضل التعامل مع الزعماء التقليديين الذين يمكن التنبؤ بتوجهاتهم، مثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، على التعامل مع الزعامات المتشددة مثل حسن نصر الله زعيم حزب الله، وخالد مشعل زعيم حماس، وأحمدي نجاد زعيم إيران.

في العام الماضي قرر ملك السعودية عبد الله، بسبب انزعاجه من التوسع الشيعي، وبإقناع من الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي، اللجوء إلى التنسيق السياسي مع إسرائيل بهدف مقاومة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة. ذلك أن إسرائيل تشكل بالنسبة للسعودية «عدواً جديراً بالثقة»، بعد نجاحها في تدمير جيش عبد الناصر المصري في العام ١٩٦٧ ـ في الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية تقاتل مصر بالوكالة في اليمن. وعلى هذا فقد التقى الأمير تركي الفيصل مدير الاستخبارات السعودية برئيس الموساد الإسرائيلي مائير داجان، بينما التقى الأمير بندر برئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في الأردن في نفس الشهر.

إلا أن الدعم المستتر الذي تقدمه إسرائيل، والولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية إلى عباس والسنيورة لا يشكل عوناً كبيراً لهذين الرئيسين فيما يتصل بمعاركهما الداخلية. فمن المغرب، والجزائر، وليبيا، والسودان إلى البحرين واليمن ـ بل وفي كافة أنحاء العالم الإسلامي من جاكرتا إلى نيجيريا ـ تمكن المتطرفون من الفوز بشعبية كبيرة. ففي استطلاع حديث للآراء في مصر جاء نصر الله ومشعل وأحمدي نجاد على رأس أكثر الشخصيات شعبية في المنطقة. وهذا يقودنا إلى معضلة لا مفر منها: فلسوف يكون لزاماً على بوش أن يختار بين دعم الديمقراطية وبين مساندة هؤلاء الراغبين في مقاومة التطرف الإسلامي.

مع هذا فإن إسرائيل وأميركا والأنظمة المعتدلة في المنطقة تستطيع أن تستفيد من الانقسام المتعمق في العالم العربي الإسلامي. والحقيقة أن هذا الانقسام يتعزز بسبب الدعم السعودي لكل المسلمين السُنّة في المنطقة. ولقد أصبح حس «التضامن السُنّي» يشكل العامل الحاسم في الحرب من أجل إحياء روح الإسلام، والنضال من أجل الفوز بالسيادة في الشرق الأوسط.

الخليج الإماراتية، ٢٠٠٧/١/١١

تواصل لقاءات مسؤولين سعوديين واسرائيليين

بندر يسوّق ورقة السلام عربياً

محمد الأنصاري

لا يبدو أن الدخان الكثيف الذي انبعث في سبتمبر من العام المنصرم حول لقاءات بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين كان مجرد خطأ صغير غير مقصود، أو شائعة مدسوسة في صحيفة مغمورة، فالتقارير الواردة من مصادر عدة بما فيها الطرف الاسرائيلي تؤكد أن ثمة لقاءات جرت في عدد من العواصم العربية والعالمية، لجهة تسويق مشروع سلام جديد تقوده الحكومة السعودية. بالنسبة للجانب الاسرائيلي، فإن البوح بأسرار اللقاءات يبدو مقصوداً من أجل إزالة (الدنس) عنها، حيث ينزع الاسرائيليون الى جعل مثل تلك اللقاءات مألوفة واعتيادية. بالنسبة للجانب السعودي، فإن القضية مرتبطة بواقعها كدولة ذات واجهة إسلامية تمثل رافعة لقضايا العرب والمسلمين، وفي القلب منها القضية الفلسطينية، وعلى المستوى الداخلي فإن الادبيات الدينية السلفية تنبذ التقارب من أي نوع مع الدولة العبرية.

وفيما تتجاذب أجنحة الحكم السعودي أطراف السياسة الخارجية، فإن الجناح السديري يجنح الى تمزيق القشرة الدينية التي تحيط به من أجل التعاطي مع الواقع السياسي الاقليمي والدولي وفق قاعدة المصالح وليس القيم الدينية.

في سياق اللقاءات السعودية الاسرائيلية، نقلت وكالة معا الاخبارية، وهي وكالة أنباء فلسطينية مستقلة في بيت لحم، تأسست عام ٢٠٠٤ وتضم عشرات الصحافيين المتخصصين وتحظى باحترام واسع في الاوساط الاعلامية على المستوى المحلي والدولي، نقلت في الحادي والعشرين من ديسمبر الماضي عن مصدر مطلع بأن لقاءً سرياً عقد في شرم الشيخ بعد الحرب على لبنان ضم اولمرت والسنيورة وحضر اللقاء الأمير بندر بن سلطان. وفي تفاصيل الخبر ذكرت الوكالة بأن مصدراً عربياً واسع الاطلاع كشف للوكالة عن لقاء سري عقد في عطلة عيد الفطر عقب إنتهاء الحرب على لبنان في شرم الشيخ، ضم رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت، ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، بحضور أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري، والأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الامن القومي السعودي الذي كلف من حكومته لإجراء الإتصالات مع الاسرائيليين لترتيب اللقاء.

ونقلت الوكالة بأن الإجتماع الذي عقد في استراحة الرئيس المصري ضماناً للسرية إستغرق خمس ساعات وتناول موضوع التنسيق والتعاون بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية واسرائيل والقوى المتحالفة معها في لبنان لمواجهة الخطر المشترك الذي يشكله محور طهران ـ دمشق، وما يدور في فلكه حزب الله وحركة حماس والجهاد الاسلامي.

واضاف المصدر، حسب الوكالة، أن رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت قال لرئيس الوزراء اللبناني أن الوجود الدولي المكثف في لبنان والدعم الأمريكي لأصدقائها أوجدا منفذاً من شأنه توفير فرصة غير مسبوقة لتخليص لبنان من حلفاء إيران وسوريا، فيما أكّد رئيس الوزراء اللبناني لنظيره الاسرائيلي تصميم حكومته على تنفيذ الاستحقاقات المطلوبة ومنها بسط سيادة الدولة، وإلغاء أي وجود ينازعها، ونزع سلاح حزب الله، والقضاء على أي تواجد لأية قوى مؤيدة لدمشق وطهران، حسب المصدر العربي.

من جهة ثانية، نقلت الوكالة في الحادي والعشرين من ديسمبر الماضي عن السفير الامريكي في إسرائيل ما يؤكد ان أولمرت إجتمع بشخصية سعودية رفيعة المستوى في عمان. وذكرت الوكالة أن السفير الامريكي لدى إسرائيل ريتشارد جونز أقرّ ضمنياً نبأ عقد لقاء بين رئيس الوزراء إيهود أولمرت وشخصية رفيعة المستوى من العائلة السعودية المالكة في عمان قبل نحو شهرين.

وكان الأردن والعربية السعودية قد نفيا هذا النبأ الذي نشرته في حينه صحيفة يديعوت احرونوت بينما التزمت اسرائيل جانب الصمت، فيما قال السفير الأمريكي أنه لا تتوفر لديه تفاصيل عن الاجتماع ولكن نشر هذا النبأ بحد ذاته يعد تطوراً في غاية الأهمية، وأشار إلى أن الرغبة في التحاور لدى الجانبين تدل على جدية المواقف تجاه العملية السلمية.

وكالة رويترز نقلت في الثالث والعشرين من ديسمبر عن سفير أمريكي يؤكد حصول اتصال إسرائيلي ـ سعودي، ودار حول السلام في الشرق الأوسط وبرنامج ايران النووي. ورغم ان أياً من الحكومتين الاسرائيلية والسعودية لم تؤكد مثل هذه الاتصالات الا أن ريتشارد جونز سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل قال عندما سئل عن هذا الامر أنه يعتقد أنه تطور مهم جداً أن هذا الاتصال..أعلن عنه.

واضاف قائلا ليس لدي أي تفاصيل محددة بشأنه، لكن أن يكونوا تمكنوا ورغبوا في الاتصال هو أمر يدل على تقارب جدي جداً.

وأشار جونز الى أن بعض المسؤولين الاسرائيليين تحدّثوا مؤخراً بشكل أكثر إيجابية عن خطة للسلام بين العرب وإسرائيل اقترحتها السعودية في عام ٢٠٠٢ والتي اعتبرها الاسرائيليون طويلاً مشروعاً محكوماً عليه بالفشل.



بندر: دور واعد أميركياً

وقال أعتقد أنهم (الاسرائيليون) يقرّون بأن سياسات السعودية تطورت في السنوات القليلة الماضية وأن السعودية الآن أكثر إهتماما وتقف بشكل أكبر في جانب السلام، ونتيجة لهذا فان الاسرائيليين يرحبون بذلك.

واضاف جونز قائلاً ولذلك فانه بالتأكيد هناك شيء ما يحدث لكن فيما يخص الإتصال الذي تناولته الصحف فإنني ليس لدي علم به.

في السياق نفسه، نشرت صحيفة (المنار) الفلسطينية في الثاني والعشرين من ديسمبر الماضي نبأ عن دعم واشنطن لوفود سعودية في دول عربية. وقالت الصحيفة بأن ثمة لقاءً قريباً بين الأمير بندر ومسؤول أمني إسرائيلي لاطلاعه على تعديلات المبادرة العربية. وذكرت الصحيفة: تشهد الساحة العربية إتصالات واسعة، لترتيب لقاءات واصطفافات تساهم في تحريك عملية السلام، ونزع فتيل الإنفجار في أكثر من ساحة، وبالتالي، سوف تشهد الأسابيع القليلة القادمة تطورات ومفاجآت على أكثر من صعيد.

وكشفت مصادر دبلوماسية امريكية للصحيفة أن لقاءً سرياً سيعقد في الثلث الأول من شهر يناير بين الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الامن القومي السعودي وسفير الرياض السابق في واشنطن وبين مسؤول أمني اسرائيلي رفيع المستوى، ترجح المصادر أن يكون رئيس جهاز الموساد مائير دغان الذي يفترض وصوله الى العاصمة الاميركية في بداية يناير الحالي.

وقالت المصادر، حسب الصحيفة، أن اللقاء سيناقش بشكل خاص المسودة النهائية التي تتضمن التعديلات التي أدخلت على المبادرة العربية للسلام، وأن المسؤول السعودي سيحاول إقناع المسؤول الاسرائيلي بإيجابيات هذه المبادرة التي من شأنها إستئناف مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية. وأكدت المصادر للصحيفة أن الادارة الامريكية اطلعت على هذه التعديلات وأبدت موافقتها ودعمها لها. واشارت المصادر نفسها الى ان الرياض تقوم باتصالات مكثفة سرية مع عدد من الدول العربية لتهيئة الأجواء والمناخات الملائمة واللازمة، للاعلان عن المبادرة المعدّلة، وقد بدأت وفود سعودية بزيارات سرية الى دول عربية لاطلاعها على التعديلات والحصول على موافقتها.

صناعة العنف السعودي

مصادرة السلاح ودعم مضخات الدفع باتجاه اقتنائه

خالد شبكشي

السلاح في مجتمع قبلي يمثل أزمة.
والدولة لا تقوم ولديها شعب مسلّح بدون انضباط.
وثقافة السلاح واقتنائه تنتشر بشكل خاص في المجتمعات التي يضعف فيها سلطان الدولة، أو حين يختلّ ذلك السلطان فلا يحمي ولا يردّ المظالم.
والمملكة حين استكملت قيامها ونشأتها، شهدت أكبر عملية إخضاع (للقبيلة) لم يعرفها التاريخ الحديث.
ونقصد بالإخضاع: نزع مخالب القبيلة، وخضد شوكتها، والإستحواذ على سلطة قيادتها في إعلان الحرب وقرار السلم والقضاء وغير ذلك، بحيث لم يعد هناك سوى سلطة الدولة.
وجاء متساوقاً مع ذلك، تجريد أكثر القبائل من قواها الحيّة: حيّز الأرض (الديرة) الذي تعيش عليه أو ترعى فيه إبلها، وكذلك تجريدها ـ أو بعضها على الأقل ـ من أسلحتها، وأحياناً من خيولها!
شيء مهم لم تفعله (السلطة) السعودية، لأنه كان خارج إطار إمكاناتها، بل كان خارج إطار وعيها، وهو القضاء على الثقافة القبليّة، من خلال صناعة ثقافة جديدة، ثقافة وطنية، ثقافة مواطنة.
ثقافة القبيلة، أو الثقافة القبلية، تكفّلت عمليات التحديث والتديين (التوهيب ـ أي قسر الآخر على المعتقد الرسمي الوهابي) بتشذيب بعضها، وإضعاف بعضها الآخر. ولكن الى حين فقط.
فقد بقيت تلك الثقافة حيّة لم تمت، ولم تزل حيّة، بل أن حيويتها لاتزال في أوجها منذ أكثر من عقدين.
الحكومة السعودية حاولت أن تهيل التراب على الصراعات القبلية القديمة، ومنعت من انتشار ثقافة بعض القبائل (غير الموالية) سياسياً لآل سعود، كما شمّر. بل منعت من انتشار شعر الحرب (الرزف) الشعبي، وأي كتب تتحدث عن غابر القبيلة وتراثها وشخصياتها، خاصة تلك التي أُشغلت بالسياسة، أو لعبت دوراً سياسياً ما في حقبة سابقة ضد السعوديين.
لقد جرت عملية تفريغ، سواء في المجتمع الحضري أو القبلي، من السلاح المادي بل وحتى المعنوي، عبر المنع والمصادرات وحظر اقتناء السلاح والمواد المكتوبة.
نعم.. كانت هناك فئة مأمونة الجانب، موالية للسلطة، بل هي يد السلطة وعينها، وهذه الفئة سمح لها بأن تحتفظ بسلاحها تحسّباً لـ (يوم أسود) قد يأتي على حين بغتة فيهدد النظام ومعه تلك الفئة المدينية النجدية.. ولكن فيما بعد، وجد النظام أن قيام المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتحت سيطرة تلك الفئة يلغي مسألة بقاء السلاح (خارج إطار الدولة) وهو التعبير الذي صار شائعاً اليوم كلما جرى الحديث عن الوضع في لبنان أو العراق.
بيد أن ثقافة اقتناء السلاح استمرت بتكتم بين الأفراد من مختلف الخلفيات الإجتماعية، حتى صارت ظاهرة هذه الأيام. الذي حدث هو أن كميات كبيرة من السلاح تسللت بادئ الأمر عبر الحدود: من اليمن، ثم من العراق بعد تحرير الكويت، وأخيراً في التسعينيات ـ وبعد الإنتكاسات الإقتصادية وضعف ضبط الدولة ـ صار السلاح يهرّب من مخازنه في الجيش والحرس الوطني، كما قطع الغيار الأخرى، يباع برخص التراب، ومع سقوط صدام وانفتاح الحدود زاد الطين بلّة.
الفلسفة العامّة للدولة السعودية لا تميل ولا تقبل بأي حال أن ينتشر السلاح بين المواطنين، بل وأكثر من ذلك هي حريصة أن لا يتعلّم شعبها فنون القتال، ولم تقبل يوماً (التجنيد الإجباري) أو سن قانون الخدمة العسكرية ولو لأهداف تربوية واجتماعية أخرى. فمن يحمل السلاح أو الذي يحق له التدرّب على حمل السلاح يجب أن يكون موالياً من بيئة معينة، ينتمي الى مذهب معيّن وغير مرتبط قبلياً بإحدى القبائل المشاغبة ضد الحكم السعودي في التاريخ.
هذا على علاّته الكثيرة قد يكون محموداً في كثير من الجوانب. فلا عسكرة المجتمع مطلوبة، ولا ثقافة العسكر والسلاح مطلوبة. لكن المشكلة التي تواجه السعودية دوماً أمران:
أولهما ـ رغم نجاح السعودية النسبي ولفترة طويلة في مصادرة السلاح من الأيدي في مجتمع يعتبر خزّاناً للعصبيات القبلية والمناطقية والطائفية، وذلك بسلطان الدولة وقوتها، إلا أن العملية تبدو ـ اليوم ـ وكأنها فشلت، لأن المخزون (الثقافي) لتلك العصبيّات بقي على حاله متأجّجاً باحثاً عن تجسيد ماديّ (سلاح في اليد) تكتمل به الرجولة!، ويدافع به عن الشرف!، وتسترد به الحقوق الضائعة، سواء تلك التي عند الدولة أو المجتمع! لم تطرأ على المجتمع ثقافة مختلفة، ولا أداءً سياسياً رشيداً يمنع ظهور (الشعور بالحاجة) لوجود السلاح. بل لم تنشأ عصبيّات (عليا) ونقصد بها (العصبية الوطنية) تزيح العصبيات الفرعية عن تربعها على عرش الإنتماء.
وثانيهما ـ إن هناك نزعة ثقافية ـ طائفية حادّة تشجّع على القتل واستخدام السلاح لإنهاء الآخر، المخالف في الداخل أو الخارج. والحكومة السعودية لم تأبه يوماً الى أن النزعة الطائفية الحادّة في المذهب الوهابي يمكن أن تنعكس حية على أرض الواقع، خاصة على الحكومة السعودية نفسها. ولكن هذا ما حدث بالفعل. لقد ارتدت النظرة السوداوية التي أطلق لها العنان لتصبغ حياة المملكة طيلة عقد كامل بسواد المتفجرات والعنف. لكن هذا العنف ليس إلا قمّة الجبل. فالشحن الطائفي شديد التوتر ولأتفه الأسباب، قد ينعكس على المواطنين في شكل صراع دموي وحرب داخلية، من المرجح أن يشنّها السلفيون/ الوهابيون في أي لحظة قادمة.
الشحن الطائفي، الملغوم بالتوترات السياسية المحليّة والإقليمية، والمترادف مع الإحباطات الإجتماعية والإقتصادية، ولد لدى البعض مشاعر الخوف والرهبة فاندفع باتجاه اقتناء السلاح؛ وولد لدى البعض الآخر ـ الوهابي المتطرف رغبة عارمة في تفريغ شحنات نفسه المقروحة رصاصاً وتفجيراً في رؤوس أعدائه المخالفين له في الرأي والفكر والموقف.
ستكون الحكومة السعودية عاجزة عن إيقاف انتشار السلاح، إن لم تستطع أن توقف ماكنة الشحن الطائفي فضلاً ان تعتبره إحدى أسلحتها السياسية التي تستخدمها داخلياً وخارجياً.
وستكون الحكومة السعودية عاجزة عن فعل ذلك أيضاً ما لم توفر الأرضية المناسبة لقيام ثقافة وطنية متسامحة مبنيّة على احترام خيارات الشعب في الإصلاح السياسي وغيره.
والحكومة السعودية فوق هذا لا تستطيع ان تلعب لعبتين متناقضتين في آن واحد: فمن جهة هناك التحريض والثقافة العصبوية وفشل الدولة، ومن جهة ثانية هناك العصا لمن يبحث عن حل في (السلاح).

لقاء الملك بوفد حزب الله

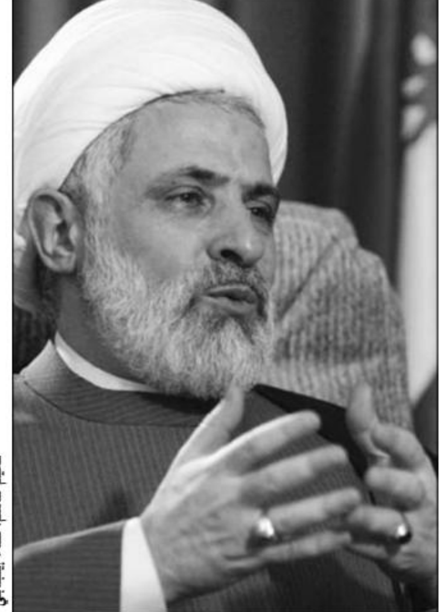
الهروب من الطائفية الى الهدنة المشروطة

هاشم عبد الساتر

جاء اللقاء المنتظر منذ فترة طويلة بين الملك عبد الله وقيادة حزب الله الممثل في نائب الامين العام الشيخ نعيم قاسم ووزير الكهرباء المستقيل محمد فنيش لأداء القدر المتيسر من الفرض السياسي والاخلاقي والديني. كانت القيادة السعودية قد وجّهت دعوة الى الامين العام لحزب الله السيد نصر الله بزيارة المملكة، ولكن لأسباب أمنية وربما سياسية لم تتم الزيارة، وكان تفسير القيادة السسعودية بأن ثمة سبباً آخر، غير أمني، يحول دون تلك الزيارة وقد أفصح عنها نصر الله نفسه ولكن في سياق الرد، وهو أن طهران ودمشق لم تسمحا بتلك الزيارة، وهو أمر أنكره نصر الله في أكثر من مناسبة، مؤكداً على استعداده لزيارة الرياض في أقرب فرصة سانحة، ولذلك فهو على استعداد لأن يوفد من يمثّله في قيادة الحزب.

وفيما يبدو فإن اللقاء الذي جرى في جدة في ديسمبر الماضي لم يرد له أن يكون علنياً، فلم تعلن عنه الحكومة السعودية في وسائل إعلامها، ولم يصدر بيان عن حزب الله بعد الزيارة مباشرة، بالرغم مما تخلل عودة الوفد واعلان البيان ظهور اعلامي للشيخ نعيم قاسم الذي كان على رأس الوفد القيادي من حزب الله. غير أن تصريح رئيس مجلس النواب نبيه بري بأنه (ما إن علمت قوى ١٤ آذار بخبر زيارة وفد حزب الله الى المملكة حتى أعلنوا الاستنفار ووزعت المهمات) في إشارة الى تصعيد وليد جنبلاط ضد قيادة حزب الله واتهامه بأنه يقف وراء أغلب الاغتيالات في لبنان إن لم يكن جميعها بحسب ما قاله في مقابلة مع قناة العربية المموّلة سعودياً اضطر حزب الله للبوح بسر الزيارة وشرح أبعادها بقدر من التعميم، بما يحفظ سرية محتويات اللقاء مع الملك.

وبحسب السفير السعودي في بيروت عبد العزيز خوجه، فإن ترتيبات زيارة نائب الامين العام لـ (حزب الله) الشيخ نعيم قاسم وعضو قيادة الحزب الوزير محمد فنيش الى المملكة قد بدأت منذ أسابيع عدة، وقد تولاها عن الجانب السعودي رئيس الاستخبارات العامة نائب أمر منطقة مكة المكرمة الأمير مقرن بن عبد العزيز بالتنسيق مع الملك عبد الله. اللقاء حضره من الجانب السعودي، الملك عبد الله والامير مقرن ووزير الخارجية سعود الفيصل والسفير عبد العزيز خوجة ودام ثلاث ساعات، اتسم بالصراحة والحرارة المرتفعة أحياناً فكان يتطلب تدخّل الامير مقرن للتهدئة وايصال اللقاء الى نقاط مشتركة من اجل استئناف النقاش، والتاكيد على الموضوعات ذات الاهتمام المتبادل.



نعيم قاسم: لقاء إيجابي

لقاء استثنائي كهذا تطلب مداولة في موضوعات الساعة وقضايا الامة بما فيها ذات الحساسية البالغة لدى الطرفين مثل العراق وفلسطين وايران الى جانب لبنان، بما استدعى إفصاحاً عن المواقف لجهة البدء من نقاط الاشتراك. حاول الملك أن يدرء تهمة الاصطفاف الى جانب فريق السلطة في لبنان من خلال التأكيد على الدور الحيادي في الملف اللبناني. ربما كان تفاؤل وفد حزب الله كبيراً في كسر حدّة الموقف السعودي من نشاطات المعارضة، عقب تصريح الملك عبد الله الذي اعتبر النزول للشارع (خرقاً أمنياً)!! مستأنسين لرؤية السفير خوجه بأن الملك عبد الله منفتح ومرن وطيب القلب. لم يكن ملفتاً غياب مستشار الأمن الوطني الامير بندر بن سلطان المهتم بالموضوع اللبناني، والعضد الرئيسي لقوى ١٤ آذار في الحكومة السعودية، وهو الذي أعدّ بيان (المصدر السؤول) خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان وأجرى لقاءات مع المسؤولين الاسرائيليين بشأن لبنان وغيره، فهو مشغول بقضايا أخرى على النقيض من أي صيغة توافقية داخلية.

كان حزب الله خلال اللقاء مع الملك عبد الله يسرد روايته حول مجريات الأحداث منذ اغتيال الرئيس الحريري، اعتقاداً منه بأن الفريق الحكومي في لبنان قد عمد الى تشويه دوره وصورته لدى القيادة السعودية، ما اضطره لأن يفيض في تقديم شرحٍ وافٍ لما جرى بعد إغتيال الحريري مروراً بتطورات لاحقة منها نشوء الحلف الرباعي وحرب تموز وصولاً الى النشاطات الاحتجاجية السلمية على الحكومة، مشفوعة بفاتورة المؤاخذات على سياسة الفريق الحاكم برئاسة فؤاد

السنيورة.

على أية حال، فإن زيارة وفد حزب الله الى المملكة تبدو على درجة كبيرة من الأهمية كونها تأتي في سياق تصاعد الموجة الطائفية التي غمرت الخطاب الاعلامي العربي، الأمر الذي أدى الى اتساع الفجوة وزيادة التوتر في العلاقات بين المسلمين، الى جانب تصدّع قواعد الثقة بين كثير من الحكومات العربية والاسلامية وعكست آثارها على العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية بما يهدد بتفجّر العنف الطائفي.

اللقاء مع الملك عبد الله في مدينة جدة بحسب بيانٍ لحزب الله صادر في الرابع من يناير تركز على الوضع اللبناني الداخلي وأهمية الخروج من المأزق الحالي، وارتباط هذا الوضع بالتطورات المحيطة في المنطقة. وقال البيان بأن حزب الله عرض رؤيته حول الواقع اللبناني ومطالب المعارضة الوطنية. وكان من الطبيعي أن يفتح وفد حزب الله ملف العدوان الاسرائيلي على لبنانٍ، الذي أبدت خلاله الحكومة السعودية موقفاً مثيراً للجدل، حيث وصفت عملية أسر الجنديين من قبل حزب الله بأنها مغامرة، فيما برر البيان السعودي ما لحق بلبنان من تدمير همجي اسرائيلي.

إن قرار قيادة حزب الله بوضع ملف العدوان الاسرائيلي على لبنان على أجندة اللقاء مع الملك عبد الله يأتي في سياق اغلاق هذا الملف بعد إلقاء العتب والاستماع لوجهة نظر الملك، على أساس أن البيان الصادر في اليوم الأول للعدوان الاسرائيلي لم يكن يعكس وجهة نظر القيادة السياسية العليا، بقدر ما يعكس موقف ما داخل العائلة المالكة.

بالنسبة لحزب الله، فإن ثمة إصراراً على إشراك الدور السعودي في المعادلة اللبنانية، ولكن ليس على قاعدة الانحياز لطرف على حساب آخر. لا يخفى أن قيادة حزب الله سعت الى إعادة تأهيل الدور السعودي بحيث يكون على مسافة واحدة من الفرقاء السياسيين كافة. وقد لا يكون هذا الطموح وحده الدافع وراء اللقاء، خصوصاً بعد أن أطلّت الفتنة الطائفية برأسها في التجاذبات السياسية الداخلية، وبعد أن أصبح التلويح بالسلاح المذهبي خياراً سياسياً. السعودية التي يريدها بعض الأطراف اللبنانية أن توفر غطاءً مذهبياً لمعركته السياسية، وهو أمر أثار هلع قيادة حزب الله، الذي يبدي حساسية مفرطة من الموضوع الطائفي، وربما تستدعي هذه الحساسية خلفية التحالف الرباعي بين حزب الله وتيار المستقبل الى جانب حركة أمل واللقاء الديمقراطي بقيادة جنبلاط، حيث كان حزب الله مدفوعاً برغبة لجم الفتنة الطائفية بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري.



محمد قبيش: تنقية العلاقات

كان واضحاً في بيان حزب الله وتصريحات قياداته قبل زيارة السعودية وبعدها أن ثمة هاجساً رئيسياً يحيط به، ولربما هو ما تنبّه له فريق ١٤ آذار في مرحلة مبكرة، الا هو الهاجس الطائفي، الذي يمثل نقطة ضعف كبرى لديه. فقد سعى حزب الله الى إخراج نفسه من شرنقة التمذهب والانفتاح على الطيف العربي والاسلامي بأنواعه، لادراكه بأن التصنيف المذهبي

زيارة وفد حزب الله الى السعودية كانت لوقف الشحن الطائفي في ظل نوايا إسرائيلية وأميركية بلعب الورقة المذهبية

يفضي الى تمزيق التلاحم اللبناني والعربي والاسلامي، كيف به وهو يدرك تماماً بأن انتصاره في حرب تموز - يوليو ٢٠٠٦ كان يعود الى قدرته على المحافظة على الوحدة الداخلية وتأكيد عمقه العربي والاسلامي عموماً. لقد برزت إشارات منذ الايام الاولى للحرب على البعد المذهبي من قبل الدولة العبرية وبعض المسؤولين الاميركيين، الا أنها لم تنجح بسبب شراسة المعارك والصمود البطولي للمقاومة، بالرغم من أن الساحة السلفية السعودية تحديداً كانت بطبيعتها متمذهبة ولم تكن بحاجة الى مزيد من الوقود الطائفي من أجل تشغيل محركاتها، فضلاً عن أن الموقف الرسمي السعودي كان كافياً لأن يضفي زخماً إضافياً على الحملة الطائفية السلفية خلال فترة العدوان وما بعدها كما هو شأن كتابات عدد من الصحافيين السعوديين من منطلقات علمانية وليبرالية لا تقل طائفية عن الخطاب السلفي المتشدد.

قيادة حزب الله أرادت في زيارة السعودية أن توصل رسالة الى الملك بصورة خاصة، بأن التجاذب في لبنان هو سياسي وليس مذهبياً، فليست حكومة السنيورة سنيّة كما ليست المعارضة شيعية، ففي كل جبهة منهما خليط مذهبي وطائفي وأيديولوجي، وأن المعيار المذهبي يصبح قاصراً في تصنيف ما يجري على الساحة اللبنانية. الحال يختلف بالنسبة لفريق ١٤ آذار، فهو يمسك بورقة يحسبها حاسمة، ويعتقد عن طريقها يكون قادراً على استقطاب مزيد من الزخم والقوة بجانبه، فهو حين يضفي طابعاً مذهبياً على صراعه مع المعارضة يكون قد فلق الساحة اللبنانية الى معسكرين، سني وشيعي، وهو انفلاق قابل للتمدد خارج الحدود ويصل الى مراكز الاستقطاب الطائفي التي هي مهيئة إن لم تكن شريكة في اللعبة الداخلية. ويمكن القول، بأن استعمال الورقة الطائفية قد حقق نجاحاً نسبياً لفريق السلطة الممثل في قوى الرابع عشر من آذار، وظهر ذلك في إنكفاء المعارضة وبالخصوص حزب الله عن التصعيد السياسي، خشية أن تمعن السلطة في تصعيد خطابها الطائفي.

من هنا جاءت زيارة وفد قيادي من حزب الله الى السعودية في ظل شحن طائفي يدرك الجميع من وحي تجربة الثمانينات بأنه بالغ الخطورة، في ظل تحديات اسرائيلية وأميركية مباشرة. تصريحات الوفد القيادي من حزب الله حول لقاء الملك عبد الله أكّدت على (أهمية

درء الفتنة السنية الشيعية والفتنة الاسلامية المسيحية). ولأن ثمة ذيولاً خارجية للفتنة الداخلية في لبنان، فإن التأكيد على ضرورة وصول القوى اللبنانية حكومة ومعارضة الى توافق داخلي بعيداً عن تأثيرات الخارج يستهدف إشاعة جو من الاطمئنان المتبادل، لدى حزب الله الذي يشعر بأن هناك قوى اقليمية ودولية تلعب دوراً رئيسياً في تأجيج الصراع الطائفي والسياسي، ونقرأ في تصريح الوزير محمد فنيش (أن المملكة تستطيع ان تساهم بما لها من تأثير وامتداد بقطع الطريق على اي فتنة مذهبية وأنها بإمكانها أن تكون وسيطا بين اللبنانيين) في إشارة واضحة الى أن السعودية تمثل جزءً من لعبة الطائفية في لبنان، وهي تمسك بأوراق هذه اللعبة الخطرة. في المقابل، هناك هواجس لدى السعودية التي ما فتأت تنظر بريبة الى دور ايران وسوريا في المعادلة السياسية اللبنانية. يقول بيان حزب الله بأن اللقاء مع القيادة السعودية اتسم بـ (الكثير من الصراحة والايجابية والرغبة في التعاون لما فيه مصلحة وحدة لبنان واستقلاله)، وهي عبارات تحمل إيحاءات جمّة، بالنظر الى ما انطوت عليه العلاقة بين الطرفين منذ عودة المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل من الرياض قبل العدوان الاسرائيلي على لبنان وفشل الوساطة السعودية على يد بعض أطراف في قوى السلطة، بالرغم من الاتفاق شبه المكتوب بين حزب الله وتيار المستقبل وحركة أمل في الرياض برعاية سعودية، وما اعقبها من تطوّرات خطيرة على الساحة اللبنانية حيث عمدت قوى الرابع عشر من آذار الى السير في خيار المناكفة السياسية حتى النهاية وصولاً الى اندلاع الحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز من العام الماضي وما رافقها وأعقبها من مواقف متشنّجة، بالرغم من محاولات التبريد. لقد نقل عن الوزير محمد فنيش بأن الزيارة كانت لتنقية العلاقة بين المملكة وحزب الله وتصحيح الالتباس الذي وقع خلال الحرب الاسرائيلية على لبنان في إشارة واضحة الى الموقف السعودي السلبي من المقاومة.

القيادة السعودية لم تكن مسرورة بنتائج الحرب، قياساً على الموقف المفاجيء الذي أعلنت عنه في أول يوم للعدوان الاسرائيلي على لبنان. وقد شعرت بأن الاصطفاف العربي والاسلامي خلف المقاومة اللبنانية خلال أربع وثلاثين يوماً للحرب قد أفقدها جزءً جوهرياً من صدقيتها، ولذلك سعت الى تصحيح الخطأ بأي ثمن. نتذكر كيف نشرت صحيفة الجزيرة خبراً عن لقاء صحافي مع أمين عام حزب الله يشيد فيه بدور المملكة وقيادتها بالوقوف الى جانب لبنان، وهو ما نفاه مكتب السيد نصر الله لاحقاً، وعاد السفير خوجه بإستئناف لقاءاته مع قيادات حزب الله وتجديد الدعوة الى الامين العام بزيارة المملكة.

في هذه الزيارة، جدد الملك عبد الله كلاماً كان قد قاله لوليد جنبلاط سابقاً ولرئيس تيار المستقبل سعد الحريري حول السيد نصر الله بأنه (إبننا، ونحن نراهن عليه)، وكانت زيارة الوفد القيادي من حزب الله مناسبة لتكرار الكلام، حيث أشاد بالمقاومة اللبنانية وقيادتها وعن مودة كبيرة تجاه الأمين العام لحزب الله. في المقابل، كرر الوفد تعهدات حزب الله بالموافقة على مبدأ المحكمة الدولية، مع إبداء التحفظ على الابعاد السياسية التي قد تستغل أميركياً، وهو هاجس تحمله القيادة السعودية، على الاقل الملك، وقد أبدى تفهّماً لرؤية حزب الله، ولذلك شاركت السعودية الموقف التركي في ضرورة اجراء تعديلات على مسودة المحكمة الدولية.

الزيارة كسرت الجليد في علاقة الطرفين، ولكنها غير قادرة على حسم الملفات الكبرى في ظل تزايد حدة الاستقطاب الاقليمي

ومهما يكن، فإن هذه الزيارة التي كانت كافية لكسر الجليد في علاقة الطرفين، لا تبدو أنها قادرة منفردة على تجاوز ضغوطات محلية وعربية ودولية، في ظل تسارع حركة التجاذبات السياسية وتزايد حدة الاستقطاب الاقليمي، ولكنها بالتأكيد فتحت نافذة جديدة في رؤية الطرفين وإمكانية تطوير فهم مشترك لمشكلات إقليمية ودولية.

دعم السعودية وإسرائيل لخطة ضرب حزب الله

كشفت صحيفة دايلي تلغراف في العاشر من يناير عن خطة أعدّتها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية لضرب حزب الله. وذكرت الصحيفة بأن الوكالة قد حصلت على إذن بالتحرك ضد حزب كجزء من خطة وضعها الرئيس بوش لمساعدة الحكومة اللبنانية لصد النفوذ الايراني.

أعضاء في الكونغرس قد اطلعوا على خطة رئاسية سرية غير قتالية تسمح لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه) تسمح بتقديم المال والامدادات لرئيس الوزراء فؤاد السنيورة.

وقد وقّع بوش على الخطة قبل عيد ميلاد المسيح عقب محادثات بين مساعديه ومسؤولين سعوديين. تفاصيل الخطة المعروفة لدى دائرة صغيرة من البيت الأبيض ومسؤولين استخباريين وأعضاء في الكونغرس، حصلت عليها صحيفة الدايلي تلغراف. وتجيز الخط لـ السي آي أيه ووكالات أخرى لتمويل الجماعات المناهضة لحزب الله في لبنان وتمويل الناشطين الداعمين لحكومة السنيورة. سرية الخطة تعني بأن تورط الولايات المتحدة قابل للانكار بصورة رسمية.

وتتمنى إدارة بوش بأن حكومة السنيورة، التي ضعفت بدرجة كبيرة بعد الحرب الاخيرة مع اسرائيل، ستصبح جداراً ضد القوة المتنامية للشيعة المدعومين من ايران وسوريا.

وقد وضع الرئيس بوش آلية جديدة، مدعومة من دول سنية هي السعودية والاردن ومصر وكذلك اسرائيل، لوقف النفوذ الايراني في الشرق الاوسط الذي برز بعد انهيار الوضع في العراق. وقالت الصحيفة بأن الامير بندر بن سلطان، السفير السابق في واشنطن منخرط بشكل وثيق على ما يبدو في قرار دعم حكومة السنيورة.

الحكومة الاسرائيلية هي أيضاً داعمة. وهناك شعور في جورزاليم والرياض بأن النزعة المناوئة للسنة في المنطقة قد مضت بعيداً، بحسب مصدر استخباراتي. وكان الأمير بندر، مستشار الأمن الوطني، قد قام بزيارات عدة الى واشنطن والتقى بمسؤول كبير في مجلس الامن القومي في قسم الشرق الاوسط، إليوت أبرامز.

وأضافت الصحيفة بأن الأمير تركي الفيصل استقال بصورة مفاجئة كسفير سعودي الى واشنطن في ديسمبر الماضي. وتقول مصادر استخباراتية بأن السبب الرئيسي هو اعتقاده بأنه قد تم تقويض موقعه من قبل الامير بندر، الذي لم يبلغه بخطة لبنان.

السعودية في مؤخرة سلم الحرية الصحافية

مملكة القمع

سعيد الشريف

بتنا نشهد حالة - وليس تحولاً - تلفت الى امتلاك الصحافيين السعوديين الشجاعة في طرح الأسئلة المثارة في الشارع من أجل تقديم إجابات عنها ولكن بطريقة خائبة. وتكاد تقدّم في الغالب شهادة براءة للسلطة، وتلقي باللائمة على الذات، كونها أخفقت في ممارسة الحرية التي وهبتها إياها السلطة.

تأتي هذه الاجابات في سياق ردود فعل على تقارير دولية تناولت موضوع الحريات الاعلامية، بعد أن أخفقت السعودية في تحسين شروط حرية الصحافة، ومازالت تحتل مرتبة متدنية للغاية في سلم الدول التي تتمتع بحرية الصحافة.

فقد نشرت منظمة مراسلون بلا حدود في يناير الحالي الترتيب العالمي الخامس لحرية الصحافة للعام ٢٠٠٦ الذي يشهد تصدّر بعض الدول النامية الترتيب متقدّمةً على الديمقراطيات الغربية فيما لا تزال الدول الأكثر قمعية على حالها.

إلا أن كل دول الجزيرة العربية قد تقدّمت في الترتيب باستثناء اليمن والمملكة العربية السعودية (المرتبة ١٦١). أما الكويت (المرتبة ٧٣) فما زالت تحافظ على الصدارة في العالم العربي تليها الإمارات العربية المتحدة (المرتبة ٧٧) وقطر (المرتبة ٨٠).

ويضيف التقرير بأنه لا تزال الدول نفسها صامدة في آخر الترتيب. ففي المملكة العربية السعودية (المرتبة ١٦١)، وسوريا (المرتبة ١٥٣)، وإيران (المرتبة ١٦٢)، لا تزال الصحافة المستقلة غائبة تماماً في حين أن وسائل الإعلام المرخص لها تشكل أجهزة للبروبغاندا وأن القادة يمارسون نفوذاً لا مثيل له على الإعلام عبر تحديد خطوط حمراء ينبغي عدم تخطيها. فلا تزال الرقابة الذاتية الوسيلة الأمضى لحماية العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي مع الإشارة إلى أنه نادراً ما يحصل الصحافيون الأجانب على تأشيرات سفر.

وكانت لجنة حماية الصحافيين نشرت تقريراً في مايو ٢٠٠٦ ورد فيه بأن اللجنة أجرت لقاءات مع أكثر من ٨٠ مراسلاً وكاتباً ورئيس تحرير ومثقفاً في الرياض وجدة والظهران والدمام والقطيف، والتقت بمسؤولين من وزارتي الإعلام والداخلية خلال مهمتين لها لتقصي الحقائق في تموز/يوليو عام ٢٠٠٥ وفي شباط/فبراير من العام٢٠٠٦. ويعتقد الكثير من الصحفيين السعوديين ذوي العقلية الإصلاحية بأنه يمكن القيام بقدر أكبر بكثير من العمل لكي تعكس وسائل الإعلام الوطنية النقاش الصريح والأصوات المتنوعة. وهم يحاججون بأن الإصلاحات الخاصة بالصحافة تصب في مصلحة البلاد على المدى الطويل، وذلك كوسيلة لمواجهة القضايا الداخلية الخطيرة كالفقر والفساد وكوسيلة لتهميش التطرف الديني العنيف.

التغطية الصحفية السعودية تخلو من أي شيء ينعكس سلباً على العائلة المالكة والمسؤولين الكبار ورجال الدين والمؤسسات الدينية في البلاد

ويعلّق تقرير اللجنة: على الرغم من أن الصحف مملوكة للقطاع الخاص إلا أن الدولة تمارس تأثيراً هائلاً على ما يتم نشره. إذ توافق الحكومة على تعيين رؤساء التحرير، وهي عملية يقول الصحفيون إنها تتم خلف أبواب مغلقة بإشراف من الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية القوي. وفي الواقع العملي - ولكن ليس بموجب القانون - تحتاج الصحف إلى الدعم المالي والسياسي لأحد أفراد العائلة المالكة. وعلى العكس من أجزاء أخرى من هذه المنطقة،



لا توجد 'صحافة معارضة' في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن بعض كتاب الأعمدة الصحفية انتقدوا وزراء من المستوى الأقل شأناً وموظفين حكوميين أو مؤسسات الصحة العامة، إلا أن التغطية الصحفية تخلو من أي شيء ينعكس سلباً على العائلة المالكة والمسؤولين رفيعي المستوى ورجال الدين والمؤسسات الدينية في البلاد.

وينظر كبار رؤساء التحرير ومعظم الصحفيين إلى أنفسهم على أنهم مدافعون عن عائلة آل سعود الحاكمة ويكفل المسؤولون الحكوميون الولاء بممارسة الضغط خلف الكواليس حيث يقومون بإصدار التوجيهات بشأن الأخبار الحسّاسة ويمنعون تغطية موضوعات معينة ويتخذون الإجراءات التأديبية بحق الصحفيين. أظهر البحث الذي أجرته لجنة حماية الصحفيين أن عشرات المحررين والكتاب والأكاديميين وغيرهم من النقاد الإعلاميين تم إيقافهم موّقتاً عن الكتابة أو فصلهم من أعمالهم أو منعوا من الظهور في الصحافة السعودية خلال العقد الماضي. وقد جاءت هذه الإجراءات بناءً على أوامر من الحكومة أو تدخل من الزعماء الدينيين أو بمبادرة من رؤساء التحرير. كما تعرض صحفيون آخرون للاعتقال، والاستجواب من قبل السلطات الأمنية، والمنع من السفر.

وقد ورد في موقع مراسلون بلا حدود: تخضع المملكة العربية السعودية لسلطة الملك عبدالله الذي استلم مقاليد الحكم رسمياً إثر وفاة الملك فهد في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٥، وتعتبر من بين الدول العشر الأكثر قمعاً في العالم من حيث حرية الصحافة. أما الإصلاحات السياسية التي أدرجت بخجل في العام ٢٠٠٤

فقد تراجعت بسبب تشدّد المحافظين الدينيين، والتصميم على محاربة الإرهاب الإسلامي، والإصرار على بقاء أسرة آل سعود المالكة على رأس الدولة علماً بأنها تمارس نفوذاً لا تشوبه أي شائبة على المعلومات وتفرض خطوطاً حمراء يتوجب على وسائل الإعلام عدم تخطيها. والواقع أن الرقابة الذاتية معممة ونادراً ما يحصل الصحافيون الأجانب على تأشيرات دخول إلى المملكة.

في رد فعل على التقرير، بدأت بعض الاقلام المحلية بالتعليق لجهة تقديم تفسيرات لا تخلو من تلويحات مقصودة يراد منها تبرئة ساحة العائلة المالكة وبصورة محددة وزارة الداخلية بشأن أية قيود مفروضة على الحريات الاعلامية.

في مقالة للكاتب ناصر الصرامي في الثامن من يناير بعنوان: (مَنْ المسؤول عن التراجع السعودي في سلم الحريات الإعلامية؟)، ثمة رسالة إستياء من قبل عدد من الاعلاميين السعوديين حيال تقرير مراسلون بلا حدود، على أساس دعوى تطور سقف الحريات في الإعلام المحلي. وقد علّق الصرامي على موقف هؤلاء الاعلاميين بالقول: (لم أفهم بعد هل سبب الغضب يكمن في كون التقرير مجحفاً بشأن الحريات الإعلامية في الواقع السعودي، أم أنه يكمن فقط في المقارنة غير المنصفة مع دول أقل! كما لم أجد ـ بحسب استفتاء شخصي لـ١٥ صحافياً سعودياً – أياً منهم منتسباً لهذه المنظمة!)، وأضاف: (على الإعلاميين السعوديين أن يدركوا أن الدول والمنظمات الدولية لا تلتفت الى مقال أو رؤية محلية للواقع المهني في المجالات المختلفة الإعلامية. وحتى في تلك التي تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي ومعدلات الثقة الائتمانية في البلد أي بلد، بل يتجاوز الأمر ذلك الى أساليب منهجية وأخرى علمية وطرق مختلفة ومقارنة لاستقصاء المعلومات وتأكيدها، تتجاوز الاسلوبين التقليدي والرسمي).

ويسهب الصرامي في شرح هذه النقطة بالقول: (العالم ينظر بعضه الى بعضه اليوم من خلال المنظمات غير الربحية ذات الطابع الدولي، ليس لصحيفة محلية أو خبر نفي أو قلق أو عدم ارتياح يمكن أن يتدخل في هذا النوع من التصنيف. الأهم هو التعاطي الإيجابي مع هذه المنظمات من دون خلق فراغات يمكن أن تُسد من مصادر غير جديرة). ويعلّق قائلاً: (لا بد أن ندرك أننا في عصر شبكة من المنظمات غير الحكومية وهي تمثل قوة كبيرة ومؤثرة تتناول أكثر من موضوع وقضية، قد لا تكون أحياناً كثيرة في أجندة الحكومات المحلية، ولا قطاعها الخاص، وتحديداً في دول العالم الثالث وتصدر عنها تقارير ودراسات وتصنيفات يأخذها العالم بعين الاعتبار والاهتمام. وتكون مصادر أكثر اعتمادية والوحدية ـ أيضاً ـ وحين تكون الدول ومنظماتها الداخلية لا تمتلك إحصاءات أو دراسات أو تقارير أو معلومات تقدّمها للعالم، وحين يكون الإتصال غائباً بين الدول ومؤسساتها المهنية الاخرى مع هذا النوع من المنظمات والمؤسسات الدولية).



ورغم أن الصرامي يقدّم رؤية مختلفة حول كيفية التعاطي مع تقرير مراسلون بلا حدود تقوم على أساس القيام بحملة علاقات عامة مع المؤسسات الدولية المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الانسان من أجل تعديل الصورة، فإنه يمرر بعض مرارة الشكوى لدى الصحافيين منها الحاجة الى وجود مرجعية قانونية لما تنشره الصحف، إذ سبق أن رفعت أكثر من دعوى على كاتب وصحافي في محاكم شرعية لديها وجهات نظر مشوهة ومسبقة عن الإعلام واهله.

لجنة حماية الصحفيين: عشرات المحررين والكتاب والأكاديميين وغيرهم من النقاد الإعلاميين تم إيقافهم أو فصلهم من أعمالهم

الصرامي الذي يحاول تخفيف دور الرقابة الرسمية على الاعلام، ودور وزارة الداخلية بوجه خاص يوجّه لوماً كبيراً على الصحافيين أنفسهم، من خلال دعم توجهات مطبوعاتهم. ويتحدث عن الخطوط الحمراء بقوله: (إننا ولدنا والخطوط الحمراء تتقاطع من حولنا... والخطوط الحمراء لا بد منها في كل مكان وزمان وبلد!).

من جهة ثانية، عبّرت منظمة هيومان رايتس وواتش عن اعتراضها على نقض الحكومة السعودية لوعودها بالسماح لأعضاء المنظمة بزيارة السجون. وعلّقت المنظمة بالقول: يسرّنا أن المسؤولين السعوديين قد تحدثوا إلينا بصراحة حول أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، ولكننا نشعر بالخيبة لأنهم لم يفوا بالتزاماتهم في السماح لنا بزيارة مراكز الاحتجاز. وأصدرت المنظمة بياناً في الثامن عشر من ديسمبر الماضي ورد فيه أن الحكومة السعودية ترفض السماح لوفدها بالدخول إلى مراكز الاحتجاز رغم التأكيدات المتكررة على لسان مسؤولين حكوميين كبار بامكانية حصول مثل هذه الزيارات.

وكانت هيومن رايتس ووتش، وقبل زيارتها الحالية للمملكة وهي الأولى منذ حوالي أربع سنوات، قد أعلمت السلطات السعودية في ٣ أكتوبر/تشرين الأول الماضي بالمراكز التي ترغب بزيارتها، كما وقامت باجراء اتصالات مع الحكومة السعودية لمنح وفدها تسهيلات كاملة لزيارة السجون، ومراكز احتجاز النساء والأحداث، وملاجئ النساء الأجنبيات في كل من البريدة، والدمّام، وجدّة، ونجران، والرياض.

وقال كينيث روث، المدير التنفيذي لهيومن رايتس ووتش والذي ترأس وفدها الى السعودية: (يسرّنا أن المسؤولين السعوديين قد تحدثوا إلينا بصراحة حول أوضاع حقوق الإنسان في

المملكة، ولكننا نشعر بالخيبة لأنهم لم يفوا بالتزاماتهم في السماح لنا بزيارة مراكز الاحتجاز).

وبدأ وفد هيومن رايتس ووتش زيارته للمملكة في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني، وعقد خلال الأيام العشرة الأخيرة لقاءات مع وزراء ومسؤولي إصلاح السجون. وفي ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني سمحت السلطات السعودية للوفد بزيارة عدد قليل من السجناء في جناح واحد فقط في مركز الاصلاح والتأهيل بالحاير جنوب الرياض، لكنها منعته من العودة إلى ذات المركز في ٢ ديسمبر/كانون الأول، رغم وعود محمد بن ناصر، معاون رئيس مصلحة السجون في منطقة الرياض بالسماح بزيارات متكررة مع كامل التسهيلات.

وفي ٧ ديسمبر/كانون الأول، صرح الأمير تركي الفيصل، السفير السعودي في الولايات المتحدة لصحيفة (ديلي برينسيتونيان) بأن (المملكة قامت مؤخراً بدعوة مجموعة من هيومن رايتس ووتش، وهي منظمة إنسانية تتابع أوضاع حقوق الإنسان، إلى زيارة المملكة وأعطتهم الحرية بمعالجة جميع المواضيع في البلاد بما فيها زيارة السجون والسجناء واللقاء مع من يشاؤون دون قيود أو رقابة).

كما وعد الدكتور عبد المحسن العكّاس، وزير الشؤون الاجتماعية بتسهيل دخول هيومن رايتس ووتش إلى مراكز الاحتجاز. وقدم كل من الأمير محمّد بن نايف، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية والدكتور علي الغامدي، مدير مصلحة السجون تأكيدات لاحقة بهذا الخصوص. لكن هذه التأكيدات لم تتمخض عن زيارة فعلية إلى هذا المركز وغيره من مراكز الاحتجاز التي ذكرتها هيومن رايتس ووتش في رسالتها المؤرخة ٣ أكتوبر/تشرين الأول، وفي القائمة التي أرسلتها إلى كل من هيئة حقوق الإنسان، ومدير مصلحة السجون، ومعاون وزير الداخلية في ٣ ديسمبر/كانون الأول.

وقد منع باحثو المنظمة أيضاً من لقاء بعض المحتجزين الفرادى في إصلاحيات الأحداث البنين دون الـ ١٨ سنة من عمرهم والشباب والمعروفة بإسم دورالملاحظة الاجتماعية وبعض المحتجزات المتهمات أو المحكوم عليهن نتيجة أفعال جرمية أو أخلاقية في مؤسسات رعاية الفتيات، حيث ادّعت الحكومة السعودية، رغم تأكيداتها السابقة، بأن أوصياء المحتجزين هم الوحيدون المخوّلون بالسماح بمثل هذه الزيارات. و تحترم هيومن رايتس ووتش رغبة أي محتجز لا يرغب باللقاء معها، وتلتزم بإبقاء هوية من تقابلهم طي الكتمان إذا طلبوا ذلك أو إذا كانوا دون الثامنة عشرة من العمر. ولكن الحكومة السعودية رفضت طلب المنظمة بلقاء المحتجزين أو مقابلة أوصيائهم للتأكد من رغبتهم في إجراء اللقاء.

وقال روث: (لقد أبدى كبار المسؤولين السعوديون سخاء في الوقت الذي خصصوه للقاء هيومن رايتس ووتش، إلا أن المقياس الحقيقي للشفافية هو الرغبة في السماح للباحثين المستقلين بلقاء خصوصي وغير مشروط مع المحتجزين في مجموعة من السجون).

وأعربت هيومن رايتس ووتش أيضاً عن قلقها إزاء الجهود الواضحة التي تبذلها الحكومة السعودية وبشكل غير معلن، لتقييد قدرة باحثيها على التحدث مع الناس تحت رقابة الحكومة. وتشير مصادر السفارات الأجنبية في العربية السعودية إلى أن أحد ملاجيء وزارة الشؤون الاجتماعية والمخصص لعمال المنازل الأجانب يضم عادة المئات من النساء، إلا أن أحد باحثي هيومن رايتس وتش وفي زيارة للملجأ، وجد ٦٠ امرأة فقط فيه. وقام القائمون على الملجأ بنقل أغلبية النسوة فيه، في اليوم الذي سبق زيارة هيومن رايتس ووتش، وأعادوهن بعد هذه الزيارة. وقد تمكن الباحث المذكور من التحدث مع النسوة الباقيات على انفراد.

الداخلية تلاحق المنتديات الثقافية

بدأت الحكومة فرض إجراءات صارمة على النشاطات الثقافية بعد انتشار ظاهرة (المنتديات) في مناطق المملكة، والتي بلغت ما بين ١٧٠ ـ ٢٠٠ منتدياً. وقد نقل عدد من المشرفين على هذه المنتديات بأن الأجهزة الأمنية قامت باستدعائهم وطلبت منهم التوقيع على تعهدات بعدم مزاولة نشاطات ثقافية من خلال فتح المنتديات. وكانت وزارة الداخلية قد أمرت بإغلاق عدد من الديوانيات التي يشرف عليها الاصلاحيون في جدة والرياض والمنطقة الشرقية، ومازال قرار الاغلاق قائماً.

وكانت وزارة الداخلية قد أستدعت في يناير الحالي أصحاب الصالونات والمنتديات الثقافية في محافظة الاحساء، وأخذت عليهم تعهّدات في مقر محافظة الاحساء يمتنعون بموجبها عن إقامة وتنظيم أية نشاطات ثقافية أو اجتماعية أو سياسية وأبلغ المسؤولون بالمحافظة المشرفون على الصالونات والمنتديات بأن وزارة الداخلية تنوي إصدار نظام خاص بالصالونات الثقافية والأدبية التي تنظمها الفعاليات الاجتماعية في الأشهر القادمة وأن على الصالونات الحالية في المحافظة التوقف عن ممارسة نشاطاتها لحين صدور النظام الجديد. وكان من بين الصالونات التي شملها قرار الداخلية سالف الذكر الصالون النسائي الذي تديره ناشطة اجتماعية وثقافية من الاحساء كما تم استدعاء المشرف على منتدى بودي الثقافي الناقد محمد بودي الى مقر المحافظة. نشير الى أن الفترة الأخيرة شهدت تقييد نشاطات العديد من هذه المنتديات والصالونات مثل منتدى قس بن ساعدة الثقافي بنجران كما تم إيقاف نشاطات صالونات أخرى.

يذكر أن محافظة الاحساء تضم أكبر عدد من الصالونات والمجالس الثقافية على مستوى المملكة كما تضم أحد أقدم الصالونات الثقافية وهو أحدية المبارك التي يرعاها السفير بوزارة الخارجية سابقا الشيخ أحمد آل الشيخ مبارك كما تضم الاحساء صالونات أدبية نسائية، هي الأكثر من نوعها في المملكة.

وقد شهدت المملكة ظهور عدد كبير من المنتديات والصالونات الثقافية في أعقاب نكوص الملك عبد الله عن وعوده بإدخال إصلاحات سياسية جوهرية، حيث لجأت القوى الاجتماعية والسياسية الى خيار التغيير من أسفل عبر صنع حراك ثقافي واسع يدفع باتجاه تحقيق تغييرات من أدنى الى أعلى عبر توسيع قاعدة الضغط المجتمعي تفضي في نهاية المطاف الى فرض التغيير بصورة سلمية على القيادة السياسية. وقد تكون تدابير وزارة الداخلية الاخيرة قد تنبّهت الى النتائج بعيدة المدى لنشاطات المنتديات الثقافية، الأمر الذي أدى الى تشديد الاجراءات على نشاطات من هذا القبيل في مناطق المملكة كافة.

حول الطائفية والأقلية الشيعية في السعودية

(... وفي ٢٠٠٧، لم أكن طائفياً)

ما يجب أن يحدث الآن هو أن يلجم المتعقلون من السنة والشيعة وحش الطائفية النامي، وأن يصروا أكثر من أيّ وقتٍ على التعايش

إيمان القويفلي

لاحقا وعندما يسرد الناس تاريخهم في أعوام مُقبلة، سيتمكن عدد قليل فقط من القول بصدق: (... في عام ٢٠٠٧، لم أكن طائفياً). قلة من الناس لم تعد متورّطة الآن في مشاعر ومواقف طائفية. وإن كانت الطائفية العاميّة ليست بجديدة، فإن الجديد هو الطائفية النخبوية، بواسطة أشخاص توصف مواقفهم عادة بأنها منفتحة وتصالحية ومتسامحة، ....إلخ، لكنهم عندما كتبوا عن الوضع الشيعي – السني الراهن، اختاروا الكتابة عن إيران الحاليّة مساهمين – ربما عن غير قصد – في اختصار التشيّع بإيران أحمدي نجاد، وتلبيس الأقليات الشيعية العربية بطموحات القومية الفارسية، ومتورّطين حتماً في إذكاء التوتّر الطائفي الكامن بين شيعة وسنة السعودية، والبحرين، والكويت، وكل الدول التي لا تزال بعيدة عن الأوضاعُ من النوع العراقي أو اللبناني.

موجة الكتابات المحذرة من الطموحات الإيرانية تأخرت كثيراً. كُنا غارقين في بقايا الأحلام من إيران خاتمي، المُسالمة المُبهجة كوجه خاتمي، وفي أنشطة التصالح التجاري والثقافي مع المنتجات الإيرانية، والمعارض السنوية لبضائعها، والفستق والسجاد والزعفران والسينما والموسيقى وأشياء أخرى فارسية في غاية الجمال. كانت هدنة رائعة إلى درجة أنه كان من العَصيّ الانقلاب عليها. وهكذا تأخر الوعي بالمشروع القيادي الإيراني حتى أصبح الأمر مُعلناً، يُصرّح به نجاد من فوق المنبر. أما الآن، فالجميع يكتب عن الخطة الإيرانية، لكن ما يجب الكتابة والاشتغال به الآن قبل أن يفوت وقته هو توسّع العدوى الطائفية، والتشديد على التمييز بين إيران وفلولها هنا وهناك، وشيعة الداخل، الذين هم بتعبير أفضل، (مواطنونا).

لكن كيفَ يمكن إبطال التوتر تجاه شيعة الداخل، إذا كان الخوض علناً في المسألة الشيعية لا يزال أمراً محرجاً ويثير الحساسيات، وربما يُحظر؟ وكيف يمكنُ، إذا كانت الكلمات المقبولة فقط هي التي تتحدث شِعارياً ونموذجياً، لا التي تبحث في الأمر الواقع؟ وكيفَ يمكنُ، إذا كانت حساسيات الأقلية الشيعية تتقبّل المواقف المتعاطفة معها كأقلية، المدافعة عنها كأقلية، لكنها لا تتقبّل بشكل مماثل الانتقادات لمواقفها وسلوكياتها الجَمعيّة، أيضاً كأقلية؟ تعالوا أقُل لكم: إن الأمر شبه مستحيل. إن كان الصمت والتجاهل ومراعاة الحساسيات حامياً جيداً ضد الطائفية قبل سنين، فهو اليوم إفساحٌ للطريق أمام الريح الآتية من الشمال. وإذ يبدو الحديث عن إبطال التوتر الطائفي وإنهاء اعتصام الأقلية الشيعية داخل طائفتها: حالماً جداً اليوم، فإنه ضروري أكثر من أي وقت، لأنهُ بالذات، بات حالما.

خذ مثلاً ضعف الثقة العامّ بولاء المواطنين الشيعة الذي صرّح بهِ الرئيس مبارك العام الماضي، (الشيعة في أي مكان من العالم ولاؤهم لإيران). ربما يعود ضعف الثقة هذا جزئياً إلى زمن محاولات تصدير الثورة الخمينية، لكنه قد يعود بدرجة أكبر إلى غموض الحالة الشيعية كأقلياتٍ داخل أكثرية سُنية. مَن هُم؟ كم عددهم؟ هل يختلفون؟ كيف يختلفون؟ ماذا يحق لهم؟ ماذا لا يحق لهم؟ كيف تختلف حياة الفرد من الأقلية عن حياة الفرد من الأكثرية؟ وما هي حقوقهما كمواطنين؟ هذه الأخيرة بدورها راجعة إلى أنهُ ورغم الكلام الكثير عن التعايش والتعددية وحفظ حقوق الأقليات، لا يجري بحث تطبيقات هذه القيَم واقعياً، ولا ترسيم حدودها حقوقياً. ما معنى التعددية؟ ما هوَ المجتمع المتعدد؟ ماذا يحق للفئات المختلفة فيه؟ هل يحق للأكثرية ما لا يحق للأقلية؟ ماذا يحق وماذا لا يحق؟ وعلى أيّ أساس؟ ماهي حصص الأقليات من المقاعد الجامعية والدراسات العليا والوظائف والترقيات؟ هذه الأسئلة، بلا إجابات. ويُملأ الفراغ بالخيال. في المخيّلة السنية الشعبية أن الشيعة ينافسونهم في كلّ مكانٍ بقوة وينتزعون منهم ما هم أولى به. وفي المخيّلة الشيعية المسكونة بالاضطهاد أن حقوقها مهضومة أينما كانت. والحقيقة قد توجد في مكانٍ آخر، ليس هذا ولا ذاك. والحقيقة قد تكون أفضل مما في هاته المخيلات المشحونة. بالصدفة عرفت أن الدولة تديرُ قضاء جعفرياً للمواريث والأنكحة، وكنت قبلها أتخيّل أن الشيعة يلجأون إلى قضاءٍ عُرفي ما، وأن لا قضاء رسميّ لهم.

وهل من مَبحثٍ رصينٍ في وجدان الأقلية الشيعية؟ في خياراتهم للسكنى والسفر والتواجد والعمل والأنشطة الخيرية والصداقة والزواج؟ في نظرتهم إلى أنفسهم؟ إلى وجودهم؟ في أفكارهم عن الأكثرية حولهم؟ هل يهتمّ المثقفون من الشيعة بدراسة ذواتهم وسلوكيات جماعتهم كأقلية؟ خيارات الكُتاب من الشيعة، إنتاجهم المتاح لي، يشتغل بحقوق الشيعة وبنبرة مُسايرة لوجدان الطائفة الذي يلح عليه الشعور بالاضطهاد. لأنّ توجيه العين إلى الذات في أي تكتّلٍ من هذا النمط، يُستقبلُ كخيانة وخائن. لكنّ إبطال التوتر الطائفي هو أمرٌ لحسن الحظ، لا يمكن للسنة إنجازه وحدهم. فرضاً، لو أن الذهنية السنية انفتحت على التعايش إنسانياً مع الشيعة، وبات من الممكن للعنصر الشيعي أن يسكن في منطقة سنية وأن يشعر بالراحة فيها، هل لهذا أي معنى ما بقيت الذهنية الشيعية تحكم أبناءها للتواجد في غيتوهات معزولة، وما بقيت المدن والمناطق التي يُفترض بها أنها (متعددة مذهبياً): مُنفصلة واقعياً حسب الأحياء والمُدن والقرى؟

عندما قُتلت أطوار بهجت، لَفتت النظر إلى أنها كانت مولودة لزواج سُنّي – شيعي. الأمر الذي يبدو غريباً، وربما منفراً في البداية (بنظرة متعصبة طائفياً)، لكنه بعدَ الهدوء، واليوم أكثر من أي وقتٍ آخر، يبدو علامة صحيّة على زمنٍ جميل مضى، لم تتزاوج فيه الطوائف عندما تزاوجت، ولكن الناس ابتعدوا بأنفسهم مسافة كبيرة عن الطائفة والطائفية، بحيث أمكن لهم التزاوج، كأفراد، كمسلمين، كعناصر إنسانية. الأمر ممكن إذاً. الأمر غير مستحيل. ما يجب أن يحدث الآن هو أن يلجم المتعقلون من السنة والشيعة وحش الطائفية النامي، وأن يصروا أكثر من أيّ وقتٍ على التعايش. كثرة تحدّثوا عن اللاطائفية زمن السلم، وقلة يتحدّثون الآن، والآن نحتاج هذا الحديث. من كان لديه كلمة ضد الطائفية فليقلها الآن، أو ليصمت إلى الأبد.

عن جريدة الوطن، ٢٠٠٧/١/١٣

خلفية استقالة تركي الفيصل

الصراع الداخلي على سياسة خارجية

فريد أيهم

الاستقالة المفاجئة للسفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل في ديسمبر الماضي بحاجة الى مزيد من التأمل، خارج مجال تأثير التفسيرات التي يقدّمها فريق تركي حول الأحداث والتي تنطوي على اختزال ونزوع تبريري يضفي غمامة على الحقائق الأخرى، حيث أن الأحداث التي تحيط بالاستقالة تفقد تلك التفسيرات صدقيتها، وتضع المراقب أمام سؤال آخر يتجاوز ما قدّمه فريق تركي. فليس ما قاله هذا الفريق كافياً لحسم القضية، سيما وأن هناك من اعتبر تلك التفسيرات هو بالضبط ما أراده تركي للمراقبين أن يصدّقوه، بصرف النظر عن قربه وبعده من الحقيقة. ولا ننسى أن أول رسالة قدّمتها المقالة التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست في ديسمبر الماضي، كانت تفيد بأن الملك عبد الله قد طلب من تركي العودة كي يخلف أخاه في منصب وزير الخارجية.

هل كانت تلك الرسالة النسخة الخاصة بتركي؟ ربما، فهي تقدّم تحليلاً سهلاً بمعطيات معروفة، ولربما أراد الأمير تركي أن يقتفي التقاليد السائدة في الأسرة المالكة في التعاطي مع الأسرار الخاصة. فالتجارب السابقة ترشد الى أن العائلة المالكة تحجم عن فتح أية كوة تقود الى رفع الغطاء عن صندوق الأسرار، ولذلك تميل الى تقديم المقتضب المخل من الأخبار والقلة المبهمة من التفسيرات.

الامير تركي، شأنه شأن بقية الأمراء الكبار والصغار، يمقت نشر الغسيل، ولذلك لن يفصح عن الأسباب التي أدّت الى إستقالته، ومهما بلغت درجة الخصومة مع بندر فلن نجد في فريق الأمير تركي من سيدلي بتصريح يميط اللثام عن جزء من الحقيقة، أو يقدّم خيطاً يقود اليها. ولذلك ليس مستغرباً أن يلوذ الجميع بالتكتم على ما يجري.

على أية حال، فقد تجاوزت إستقالة السفير السعودي في واشنطن الامير تركي الفيصل حدودها التقنية والادارية، على أساس رواية النقص الحاد في ميزانية السفارة، الامر الذي أدى الى عدم صرف الرواتب لموظفي السفارة مدة ثمان شهور، شملت المستشار الأمني للسفير نواف عبيد الذي أقيل على خلفية مقالة مثيرة نشرها في واشنطن بوست الشهر الفائت.

وفي السياق نفسه، ذكرت صحيفة واشنطن بوست في الرابع والعشرين من ديسمبر الماضي أن السفير السعودي الأسبق في واشنطن الأمير بندر بن سلطان عاد إليها ليلعب دوراً محورياً كمحرك للجهود السعودية ـ الأميركية ضد إيران، في الوقت الذي غادر فيه سلفه الأمير تركي الفيصل مخلفاً وراءه الديون والصراعات بين العائلة السعودية المالكة.

وأشارت الصحيفة إلى أنه منذ أكثر من سنة قام السفير السعودي تركي الفيصل في أميركا بالعديد من الجولات على الجامعات وغرف التجارة ودور البلديات ومجالس الشؤون العالمية في طول الولايات المتحدة وعرضها، في حملة طموحة لتحسين صورة بلاده.

ولكنها قالت إن رحلة الأمير تركي الودية ذات النوايا الحسنة أنتجت في المقابل فواتير غير مدفوعة بملايين الدولارات. ولم تعلق السفارة السعودية على موضوع الفواتير غير المدفوعة أو على السياسة الداخلية للمملكة.

ورأت الصحيفة أن الخلافات داخل العائلة المالكة تعكس صراعاً عنيفاً حول كيفية إدارة السياسة الخارجية، فيما أنهى الأمير بندر بن سلطان قبل ١٨ شهراً مهمة أسطورية إستمرت لـ٢٢ عاماً كسفير لبلاده في واشنطن بحجة (الملل).

انتقادات متزايدة من الديمقراطيين في واشنطن لجنوح بندر الذي يدفع إدارة بوش لسياسات راديكالية وكارثية، بعد الفشل في العراق

لكن حسب الصحيفة فقد اعتاد الأمير بندر زيارة واشنطن كل شهر تقريباً وبشكل سري خلال السنة الماضية، مرجحة أن دوره اليوم ما يزال محورياً ومؤثراً في السياسة الأميركية، على الأقل كما كان عليه الأمر حين كان سفيراً.

في المقابل، تحدثت عن استقالة خليفته، الأمير تركي، من منصبه ونقلت عن مصادر مقربة من العائلة السعودية المالكة أن ذلك حصل إلى حد ما بسبب رحلات بندر التي كان يقوم بها في محاولة لفتح قناة خلفية للقاء المسؤولين الأميركيين بمن فيهم نائب الرئيس ديك تشيني ومستشار الأمن القومي ستيفن هادلي.

وأضاف المصدر أن تركي بقي بعيداً عن دائرة نشاط بندر الذي لم يكن يخبره بوجوده في واشنطن في غالبية الأحيان. وفي حالتين علمت السفارة من مصدر خارجي بوصول بندر وأرسلت إلى المطار من يهتم بوصوله.

وأشار أحد المصادر المقربة من العائلة المالكة (أن بروز بندر الذي يحتل الآن منصب مستشار الأمن القومي، ربما يعكس تضاؤل تأثير أبناء الملك فيصل الراحل الذين سيطروا على الدبلوماسية والاستخبارات السعودية لعقود).

وعزا ذلك إلى أن تركي، الذي كان رئيس الاستخبارات قبل أن يصبح سفيراً في لندن ثم واشنطن، (ليس على ود تام مع الملك عبدالله). إضافة إلى ذلك فإن أخاه الأمير سعود الفيصل، الذي يشغل منصب وزارة الخارجية منذ عصر هنري كيسنجر، (مريض).

وبحسب ما صرح به متعهدون ومصادر قريبة من العائلة المالكة، فإنه مع اهتراء العلاقات بين الأمراء في العائلة المالكة خلال السنة الماضية، لم تزود المملكة تركي بالملايين التي يحتاجها لدفع الفواتير السعودية.. فإن أحد



تركي: ما هي المهمّة الجديدة؟

المتعهدين وهي شركة كورفيس كوميونيكاشن ل.ل.سي. التي تشرف على تحسين صورة السعودية في الولايات لم تقبض مستحقاتها البالغة ١٠ ملايين دولار هذه السنة، مع العلم أن العقد السنوي لهذا الشركة يضم أيضاً شريكها مايكل بيتروزيللو. كما عهدت كورفيس ببعض الخدمات إلى متعهدين صغار، ولذلك فإن عدم دفع هذه الفواتير السعودية أدى إلى حرمان معظم النخب الأميركية البارزة في مجموعات الضغط من مستحقاتها. وعلى الرغم من إن بيتروزيللو قال إن تأخر الدفعات هو أمر عادي بالنسبة إلى السعوديين كما غيرهم، فإنه كان أثار هذا الأمر أكثر من مرة مع تركي. ورجحت الصحيفة أن يكون قطع التمويلات (هو واحد من مظاهر الانشقاق الملكي الأخرى) حول كيفية مجابهة التأثير المتصاعد لإيران في الشرق الأوسط من بين مسائل أخرى.

وقالت مصادر مقربة من العائلة المالكة أن بندر أصر في زياراته السرية على إدارة بوش كي على عدم التعامل مع إيران، وأن تنظم بدلاً من ذلك توحيداً للجهود من أجل مواجهة التأثير الإيراني المتصاعد في الشرق الأوسط كما يحصل في لبنان. وستكون ثمرة هذا التعاون السعودي الأميركي ما يشبه النموذج الجديد للتعاون الذي ساعد القوى المناوئة للاتحاد السوفياتي إبان احتلاله أفغانستان عام ١٩٧٩.

وأوضحت هذه المصادر أن (المملكة السنية) تنظر بعين الريبة إلى تزايد النفوذ الإيراني والبرنامج النووي المزعوم، وتخشى تغيير ميزان القوى بين الأقلية الشيعية والأكثرية السنية التي حكمت المنطقة لأكثر من ١٤ قرناً.

وقالت الصحيفة إن قلق المملكة تزايد بعد تقرير بيكر- هاميلتون الذي أوصى المسؤولين الأميركيين بفتح باب التفاوض مع إيران وسورية. ذلك أنه قبل التقرير كان الملك السعودي عبدالله حذر تشيني من خطر إيران عارضاً المساعدة السعودية في هذا المجال. وعلى العكس من ذلك، (فإن الأخوين تركي وسعود الفيصل حضا بثبات على الحوار مع طهران وحذرا من الجهود الأميركية ـ السعودية ضدها).

ونقلت (واشنطن بوست) عن مصادر سعودية أنه بعد سنة من التجاذبات الداخلية وعدم دفع الفواتير، لم يدع تركي إلى الرياض ليكون في استقبال نائب الرئيس الأميركي. في المقابل عاد بندر إلى واشنطن مباشرة بعد الاجتماع لبحث تفاصيل الجهود المشتركة، واستقال تركي بعد ذلك بأسبوعين. أشارت المصادر السعودية إلى وجود بعد داخلي للاستقالة المفاجئة للأمير تركي الفيصل سفير السعودية لدى واشنطن يتمثل في صراع السلطة الدائر في الرياض له علاقة بالمكائد داخل العائلة المالكة السعودية.



بندر الأقرب الى عائلة بوش وسياستها

وقالت المصادر أن تركي الفيصل يلقى معارضة من الأمير بندر بن سلطان الذي يرأس مجلس الأمن القومي والذي يبدو أنه يتطلع إلى وزارة الخارجية، معتبراً أن كل هذه المناورات ترتبط بحسابات كل فريق داخل عائلة آل سعود الحاكمة ورغبته في السيطرة على قرار العائلة.

رأى كاتب أميركي أن استقالة الأمير تركي الفيصل من منصبه كسفير في واشنطن سببها الظاهري خلاف بين نهجين في السعودية تجاه التعامل مع إيران، مشيراً إلى أن رئيس الحرس الوطني الأمير بندر بن سلطان يلعب ورقة الصراع الشيعي السني في المنطقة ويحاول توريط أميركا في هذه السياسة ليلهي الإسلاميين عن هدفهم المتمثل بقلب النظام السعودي وليحفظ هذا النظام من خلال سياسة الإلهاء.

الا أن ثمة أبعاداً جديدة لاستقالة الأمير تركي بدأت تطفو على السطح، منها التوتر المتصاعد بين الامير بندر بن سلطان مستشار الأمن الوطني السعودي، الذي بات يلعب أدواراً

تجاوزت إستقالة تركي الفيصل حدودها التقنية والادارية على أساس رواية النقص الحاد في ميزانية السفارة وعدم صرف رواتب الموظفين لثمانية أشهر

متعددة، بما فيها الافتئات على وظيفة السفير السعودي في واشنطن وامتدت الى وزير الخارجية الذي يرقب بندر بعين حمراء عقب تجاوزه المقرر العائلي والاداري. مقرّبون من الأمير تركي الفيصل نقلوا انطباعاتهم بأن الأمير بندر صادر دور السفارة وتجاوز وظيفته الى حد أنه بات يتصرف كوزير خارجية. يضيف المقرّبون بأن الخلاف بين بندر والأمير تركي ليس سوى البداية، وأن ثمة خلافات أخرى كامنة داخل العائلة المالكة بخصوص الدور المتضخّم للأمير بندر ما يجعل إمكانية تفجّر صراع داخل العائلة في وقت قريب.

يعكس المناصرون للجناح السديري وجهة نظر داعمة لموقف بندر، ويرون في استقالة الامير تركي إزالة عقبة أمام السياسة الخارجية الجديدة التي يجب على السعودية المضي فيها دون عوائق. يقول هؤلاء بأن ثمة جناحاً داخل العائلة المالكة بات على قناعة بأن بقاء الأمير تركي في موقعه سيجعل الأمور على درجة كبيرة من التعقيد. في المقابل ذكر بعض المراقبين بأن عدم تدخّل الملك عبد الله في وضع حد للتوتر في علاقة بندر وتركي، بالرغم من معرفته التامة بالتجاوزات المتكررة للأمير بندر، هي التي أكرهت الأمير تركي على الاستقالة، ولم يكن ذلك القرار بطلب من الملك شخصياً. لقد بات واضحاً بأن الأخير يميل الى تحقيق توافق داخل العائلة المالكة عن طريق عدم الدخول بصورة مباشرة في الخلافات الداخلية، تاركاً المجال للمتخاصمين أن يسوّوا خلافاتهم بأنفسهم، وهو ما يفسّره بعض الأمراء المعارضين لهيمنة الجناح السديري بضعف الملك وافتقاره لقدرة الحسم.

والسؤال هنا: هل كان قرار استقالة الامير تركي يهدف الى تعليق الجرس من أجل تنبيه الملك الى خطورة تجاهل الخلافات داخل العائلة المالكة عقب محاولة بعض الأمراء المحسوبين على الجناح السديري التغلغل في المراكز السيادية للدولة؟

يرى البعض بأن الملك قد يلجأ الى إعادة تركي الى السلطة من أجل وضع حد للطموحات المنفلتة لبندر، ولكن ذلك ليس على سبيل القطع، للسبب المذكور آنفاً، خصوصاً وأن بندر يحظى بدعم أميركي كبير.

تقلل مصادر في الخارجية السعودية من عدد الاطراف الضالعة في العلاقة المتوّترة بين بندر وتركي، وترى بأن رحاب محمد ابراهيم مسعود، المقرّب من الامير بندر، والذي كان يتولى منصب القائم بأعمال السفارة السعودية في واشنطن حين كان بندر سفيراً، وأنه غادر السفارة ليعمل كرجل ثانٍ في مكتب بندر يمثل من وجهة نظر البعض (صانع فتنة)، وقد لعب دوراً فاعلاً في إذكاء نار الخصومة بين بندر وتركي، ويعد مسعود ذراعاً طويلة لبندر، وهو الذي بشّر

الأميركيين في الأيام الأولى لولاية الملك عبد الله، بأن العلاقات بين البلدين ستكون قوية، وكان مقرّباً للغاية من فريق نائب الرئيس الاميركي ديك تشيني.

مصادر الامير تركي تفضّل الحديث عن قرار الاستقالة على قاعدة مهنية محض، حيث تذكر بأن الأمير تركي قرر الاستقالة بسبب رفضه لعدم حرفية الامير بندر ومسعود، في إشارة الى أن الأخيرين قدّما تطمينات الى تشيني وديفيد أدينتغتون وآخرين في طاقم تشيني للأمن القومي بأن السعودية ستقبل ولن تتدخل في أي عمل عسكري أميركي ضد ايران. لقد فهم البعض من ذلك التبرير لقرار الاستقالة بأنه يعكس الى حد كبير التفاوت داخل العائلة المالكة بشأن رغبة تشيني في القيام بعمل عسكري، فيما تلوّح تقارير خاصة الى أن بندر قد طمأن نائب الرئيس الأميركي بأن السعودية قد تمضي في قبول وربما دعم العمل العسكري الاميركي ضد ايران. مصادر أخرى ذكرت بأن بندر قد يدعم شخصياً وبقوة وجهات نظر تشيني حيال رد الفعل العسكري على ايران.

تقول هذه المصادر بأن هذا هو جوهر الخلاف العميق بين الامير تركي وبندر وهو ذات الخلاف بين وزير الخارجية سعود الفيصل وبندر أيضاً.

فالخلاف إذن حول ما يجب فعله تجاه إيران وكيف يمكن احتوائها. فبينما يساند بندر ورحاب مسعود وجهات نظر تشيني والتي هي وجهات نظر إدارة بوش، فإن تركي كان ينزع الى تبني وجهة نظر أكثر واقعية من أجل الحفاظ على المصالح السعودية ناصحاً البيت الأبيض بتطوير استراتيجيات جادة وبناءة حيال المنطقة من أجل تحقيق الاستقرار وليس شق درب خطير للإرهاب يمتد من ايران عبر العراق ويندفع عبر سوريا والاردن الى حدود اسرائيل.

وفيما ينظر بعض الأميركيين بريبة الى دور تشيني الذي بات يقود مشاريع الحروب في المنطقة فيما يتحلق حوله بعض القوى والاجنحة السياسية في الشرق الاوسط، فإن ثمة شكوكاً متزايدة من أن اندفاع تشيني نحو اشعال حروب اقليمية برعاية أميركية قد يحيله في نهاية المطاف الى كبش فداء في ادارة بوش، وهناك من يرى في تشيني صانع حروب في خط المحافظين الجدد.

يصغي بعض الساسة الاميركيين بإهتمام الى روْية الامير تركي الفيصل حيث يميلون الى أن خيار الحوار مع ايران هو كفيل بتحقيق نتائج مثمرة، وقد جاء ذلك متطابقاً مع تقرير بيكر هاملتون الذي أوصى ادارة بوش بفتح باب الحوار مع دمشق وطهران.

بندر الذي لا يخفي رغبته الجامحة بأن يصبح يوماً ملكاً للسعودية وقد أفشى ذلك لمقربين منه في نهاية السبعينيات، ها هو يحقق تلك الرغبة من خلال السير بطموحاته نحو ذلك الهدف، مع أن طموحه لأن يحتل منصب وزير الخارجية لم يتزحزح. في المقارنة بين تركي وبندر يرى المراقبون بأن كليهما متفقان على تعزيز سلطة العائلة المالكة ولكنهما يختلفان في نقطة واحدة: ان تركي يتمسّك بالوسائل التقليدية التي تسهم في ترسيخ سلطة العائلة المالكة فيما يجنح بندر الى أن تكون العملية أميركية مئة بالمئة. الجدير بالاشارة أن ميول بندر ليست منفردة، فهو يستند الى قاعدة صلبة داخل العائلة المالكة، وقد كشفت بعض المصادر بأن وزارة الداخلية بإدارة الامير نايف على استعداد لدعم وجهات نظر بندر حيال الحرب على ايران.

ثمة انتقادات تروج بين طبقة من السياسيين الأميركيين في الحزب الديمقراطي تعارض الغريزة الجانحة لدى بندر والتي تدفع إدارة بوش لمزيد من تبني سياسات راديكالية طائشة

واشنطن بوست: منذ عام وبندر يزور واشنطن كل شهر تقريباً وبشكل سري، ما يرجح دوره المحوري في تنفيذ السياسة الأميركية

ومجهولة النتائج إن لم تكن كارثية، فقد اعتبروا دفعه تشيني الى السير في خيار المواجهة العسكرية مع ايران عملاً شيطانياً في ضوء الورطة الخطيرة التي وقعت فيها القوات الاميركية في العراق.

ولكن هذا التحليل يبقى أسير سؤال كبير: هل من الانصاف القول بأن قرار الامير تركي بالاستقالة عائد الى معارضة خطة تشيني بضرب إيران؟ فالتحليل المنطقي يملي روْية مختلفة، حين تجتمع عناصر متنافرة في معادلة واحدة تفضي الى نتائج ذات علاقة بعيدة بمكوّنات تلك العناصر. وعموماً، فإن الامير تركي لن يستقيل لمجرد رد فعل على خيار محتمل بعيد المدى مازال خاضعاً للنقاش، ما لم يكن تركي منخرطاً بصورة شبه كاملة في النقاش



الجاري حول هذا الخيار وأنه فشل في محاولاته بإقناع الحليف الأميركي بإحداث تغييرات جوهرية في الخطة، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار فرضية أن الادارة الاميركية قد وضعت بالفعل خططاً لمهاجمة ايران. وهذه الفرضية تملي أيضاً بأن تركي استقال لأن بندر أصبح الرجل المناسب في هذه المرحلة كونه يحمل نظرات متطابقة مع عائلة بوش حيال الهجوم على ايران.

وكشفت مصادر صحافية عن وجود علاقات مشدودة بين الأميرين تركي الفيصل السفير السعودي السابق لدى واشنطن وبندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي الذي اتبع أسلوباً هجومياً في السياسة الخارجية السعودية مناقضاً للسياسة الهادئة المدروسة التي يتبعها الأمير تركي وشقيقه وزير الخارجية الأمير سعود، مما دفع بتركي إلى تقديم استقالته.

وتوضح المصادر بأن الأمير بندر سعى إلى مبادرات بشكل مستقل عن وزير الخارجية الأمير سعود، بما في ذلك زيارته الأخيرة غير المعلنة إلى واشنطن حيث شجع صقور الرئيس الأميركي جورج بوش على مقاومة الدعوات إلى التواصل مع إيران وسورية، في حين اعتبر الأمير تركي رفض أميركا التحدث مع إيران خطأ، موضحة بأن مثل هذه الاختلافات ربما تعكس انقساماً غير قابل للحل في التوجهات السعودية تجاه الحرب في العراق.

وأشارت المصادر إلى أن العلاقات القبلية والدينية التي تجمع بين آل سعود والأقلية السنية في العراق، بالإضافة إلى التنافس التاريخي مع إيران الشيعية والشك في الأقلية الشيعية نفسها في السعودية يثير المخاوف من مخططات للجمهورية الإيرانية للهيمنة على المنطقة، موضحة بأن هذه المخاوف تفاقمت بسبب احتمال تطوير إيران أسلحة نووية، وتخلي أميركا عن العراق لسيطرة حكومة شيعية مدعومة من إيران، وانزلاق لبنان ثانية إلى فلك سورية.

وأعربت مصادر سعودية عن اعتقادها بأن الخلافات لها علاقة بالسياسة الداخلية للعائلة

المالكة، وكذلك بالسياسة الخارجية، لافتة إلى أنه رغم حرص آل سعود على التصرف بناء على إجماع العائلة إلا أن احتمال الصدامات بين مجموعتين رئيسيتين فيها لا يزال قائماً، مجموعة تربط الملك عبدالله إلى شخصيات عملية مثل ابني الملك فيصل، فيما الأخرى يقودها ولي العهد الأمير سلطان الذي يترأس فرع السديريين القوي والذي ينتمي إليه وزير الداخلية الأمير نايف وحاكم منطقة الرياض الأمير سلمان، مُذكرة بأن الملك عبدالله والأمير سلطان كلاهما في الثمانينيات من عمرهما، وأنه رغم تغيير قوانين ولاية العهد لتذويب النفوذ السديري يستمر القلق من أن الملك عبدالله قد أصبح أضعف من أن يتمكن من اعتراض وصول السديريين إلى السلطة.

مجلة (تايم) الأميركية نشرت في عددها الصادر في الحادي وعشر من ديسمبر الماضي مقالاً بعنوان (لماذا استقال السفير السعودي) لروبرت بيير، الذي عمل في وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه) لمدة ٢١ عاماً، وأمضى وقتاً طويلاً في الشرق الاوسط. وبيير الذي نشر مؤخراً كتاباً بعنوان (See No Evil) من الاشخاص الذين يؤمنون بأن العلاقة الوثيقة بين عائلة بوش والنخبة السعودية أفضت الى فشل استخباراتي بلغ ذروته في هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

يرى بيير أن استقالة تركي تعود الى حاجة بلاده اليه في ظل التحضيرات الاميركية للحرب المحتملة مع ايران. وبصرف النظر عن الزخم الدعائي المصاحب لمقالات كهذه، خصوصاً حينما يراد منها أن تكون في سياق شحن الأجواء بكمية تحليلات ذات طابع خصامي، فإن مقالة بيير قد تعكس النوايا الأميركية العدوانية والتواطؤ السعودي.

يقول بيير أن السفير السعودي الأمير تركي الفيصل وصل الى واشنطن وغادرها دونما إحداث أدنى رجفة في الاجواء السياسية، بل كان مهملاً الى حد ما من قبل إدارة بوش، على العكس من سلفه الأمير بندر الذي كان موفداً ناشطاً في واشنطن الذي أمضى ٢٢ عاماً في منصبه. فبالرغم من الزلزال العنيف الذي ضرب الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر والذي كشفت التحقيقات القضائية الأميركية عن تورّط ١٥ سعودياً من أصل ١٩ انتحارياً شاركوا في العملية، فإن بندر كان بعد يومين من الهجمات يجلس في باحة ترومان مع بوش للتباحث في تقرير مصير العالم.

وبحسب بيير فإن تركي لم يفتقر الى وجاهة في واشنطن، فحين كان رئيساً للاستخبارات السعودية أدار قوات المجاهدين في حرب أفغانستان، واضعاً المسمار الأخير في نعش الامبراطورية السوفييتية. وحين أوقف الكونغرس تمويل الكونترا، كان تركي وراء قرار التدخل للمساعدة في دفع فواتير إدارة ريغان.

تفسيرات المغادرة المفاجئة لتركي تتباين ويمكن اختصارها على هذا النحو: الاولى أنه سيحل مكان أخيه المريض وزير الخارجية، الثانية أن تركي كان غاضباً لأنه لم يكن على اطلاع بما دار في لقاء تشيني والملك عبد الله في الرياض في نوفمبر الماضي، الثالثة أن تركي شعر بالمهانة لأن بندر كان يدمّره بصورة فاعلة في واشنطن، الرابعة أن تركي كان يخوض معركة الخلافة مع سلطان، ولي العهد ووزير الدفاع، ووالد بندر، الخامسة: أن بندر لم يستطع الحصول على مؤيدين داخل المحافظين الجدد، السادسة: افتضاح اللقاءات السرية بين تركي والاسرائيليين.

يضيف بيير أن شخصاً ما قابل تركي قبل أن يغادر واشنطن أخبره بأن يضع تفسيراً آخر في الاعتبار وهو: أنه قد تم استدعاء الامير تركي

هناك فرضية تقول بأن تركي استقال لأن بندر أصبح الرجل المناسب في هذه المرحلة كونه يحمل نظرات متطابقة مع عائلة بوش حيال الهجوم على ايران

للاستعداد من أجل احتمالية نشوب حرب مع ايران. وهذا التفسير يبدو مريباً، خصوصاً حين يتعلق الأمر بإعلان حرب، فضلاً عن التصريح غير المباشر بنية التورّط فيها.

يذكر بيير بأن المقالة التي كتبها نواف عبيد، المستشار الأمني لتركي قبل استقالة الاخير والتي ذكر فيها بأن السعودية ستحارب من أجل حماية العراقيين السنة في حال سحبت الولايات المتحدة قواتها من البلاد، قد تمت بإذن من الملك عبد الله. يضيف بيير: حين سألت هذا الشخص لماذا أنكر السعوديون مباشرة أن عبيد تحدّث بإسم المملكة، وتم طرده من وظيفته الرسمية، قال: (إنها مجرد شاشة دخان. إن السعوديين يريدون إيصال رسالة، ولكنهم أيضاً بحاجة الى نفي مقبول للحفاظ على خياراتهم). ويضيف هذا



(الخيخة) بلا موقف فيما يتعلق باستراتيجية بوش!

الشخص بأن عبيد هو مخلوق الأمير تركي، وموظفه. وأن عبيد لا يعمل بصورة مستقلة (فري لانس). وكذلك الحال بالنسبة لتركي، فالأمر قد تم تقريره في الرياض. إن هذه المقابلة تتساوى مع تصريح سعودي بالحرب على إيران، وعليه فإن تركي قد تمت ترقيته ولم يتم فصله من وظيفته، بحسب بيير.

ويرى بيير أيضاً بأن ثمة منطقاً خلف هذا التفسير، فالملك عبد الله الذي يواجه تنامي النفوذ الايراني في العراق ولبنان بحاجة الى تركي كيما يكون بالقرب منه. فتركي يعرف ايران أفضل من أي أمير سعودي آخر. فهو الذي فتح أول قناة خلفية رسمية مع ايران بعد الحرب العراقية الايرانية. ومذذاك، حافظ تركي على حوار مفتوح مع ايران. في الوقت ذاته، يدرك تركي بأن طهران هي مصدر تهديد. فإيران قادرة على إغلاق مضيق هرمز، وقطع ٢٠ بالمئة من الانتاج النفطي العالمي اليومي، في حال تعرّضها للاستفزاز. وعليه، فإذا قوبلت نصيحة تركي بآذان صمّاء في واشنطن، فلماذا لا يتم إعادته الى البلاد حيث باستطاعته أن يقوم بعمل ما أفضل؟

نشير هنا الى رد الفعل السعودي على تقرير بيكر - هاملتون، حيث الانقسامات داخل العائلة المالكة إزدادت حدة إثر صدور التقرير حول التواصل مع إيران وسورية بخصوص الشأن العراقي، حيث تعمّق قلق فريق من آل سعود من احتمال حصول تقارب بين واشنطن وطهران قد يكون على حسابها.

وأضافت المصادر أن هذا الموقف هو ما أبلغه الملك عبدالله إلى نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني لدى زيارته الأخيرة إلى الرياض، مشيرة إلى أن الأميرين تركي وسعود الفيصل يتخذان موقفاً أكثر حذراً يتناقض مع موقف الملك عبدالله والأمير بندر. ورأت المصادر أن النظام السعودي الحالي يدرك أنه إذا خذل الميليشيات السنية في العراق فهو يخاطر بتفجر معارضة فرق من العائلة المالكة داخل السعودية.

ردود فعل السعوديين

ليس حبّاً في صدام ولكنه الزلزال العراقي الكبير!

حسناً فعل بيان المتحدث السعودي، الذي استنقذ كتاب الصحف السعوديين من الضياع، فقد كان من الممكن أن تتشتت الآراء بعد إعدام صدام حسين بين مؤيد ومعارض، حتى جاء البيان الذي كتب بإمرة الأمير بندر بن سلطان، وتم تسريبه بعد ساعات من تنفيذ الإعدام عبر تعليق ورد هذه المرة على لسان معلّق وكالة الأنباء السعودية، وهي الجهة الإعلامية التي لا يتلفت أحد إلى تعليقها، ولكن التعليق الأخير أريد له أن يرسم مسار ردة الفعل السعودية على إعدام حاكم العراق السابق، فقام البيان بدور التعليق السياسي للحكومة معبراً عن (استهجانه) من (توقيت) الإعدام فجر عيد الأضحى.

فيما بعد.. انطلق الكتاب والمعلقون السعوديون يتبارون في التنديد بتوقيت التنفيذ ومعبرين (كلهم) عن (الاستهجان) إياه..

الجميع ردد بدون وعي وبطريقة التسيير الآلي وبعقلية النسق الجمعي، عن هذا (الاستهجان)، ولذلك فالبيان الرسمي يُحمد له أنه صاغ العبارات من التشتت والضياع..

بعض المعلقين، وبعض الكتبة، قالوا في صدام قولاً كحديث العشاق، أحدهم وصفه بعمر المختار، (نقل ذلك عبد العزيز الخضر، الشرق الأوسط ١ يناير ٢٠٠٧) وشبّه تعليقه بالمشنقة بقائد الثورة الليبية، والآخر وصف الرئيس المخلوع بالإمام الحسين (إدريس الادريس، في جريدة الجزيرة، ١ يناير ٢٠٠٧)، أما التهافت الرخيص، فكانت التعبئة الطائفية الفجة وإنتهاز الحدث لتصفية حسابات سياسية بخلفة طائفية. فالجميع، إسلاميون وليبراليون وسواهم حملوا بلغة رخيصة على الشيعة لا في العراق وحدها ولكن في كل بقاع العالم، وإستعادوا لغة مؤتمر اسطنبول وبيان المشايخ السعوديين، ورددوا عبارات الثأر والإنتقام ونصبوا المناحة على ما يتعرض له السنة في العراق، بل أن كاتباً في الحياة (١ يناير ٢٠٠٧) وهو الذي ما فتأ يتفاخر بساعات الرولكس التي كان يهديها إياه طاغية العراق، دبّج مقالات تطفح بالحس الطائفي والعنصري، واستعاد خطاب التكفيريين السعوديين، بل وزايد عليهم بالدعوة لإعادة قراءة كتاب (لله ثم للتاريخ..!).

هل كان السعوديون مغرمون بصدام حسين، ولذلك شعروا بالفجيعة لرحيله؟!، هل كان خطأ (التوقيت) الذي أثار (استهجان) البيان الرسمي وجوقة المطبلين خلفه، يمكن أن يسكب ماء زمزم على جرائم وفظائع صدام فيحولها لمجرد (أخطاء مزعومة) على نحو ما ذهب إليه خالد المالك رئيس تحرير (الجزيرة)؟.

إذا لم يكن يوم عيد الأضحى يوماً مناسباً، فما هو الموعد المناسب..؟ هل ثالث ايام العيد يفي بالغرض.. هل اعدامه قبل ذلك بإسبوع يجعله سفاحاً وديكتاتوراً كما يستحق.. وقتله في يوم العيد صيره قديساً.. ؟؟



الحقيقة أن الحكومات الخليجية، ومعها دول عربية وإلى جانبهم نخب الإسلام السياسي الأصولي، وعدد من القوميين والبعثيين، اكتشفوا الحقيقة غداء جرأة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على أخذ المبادرة بتنفيذ حكم القضاء بحق صدام حسين، الحقيقة التي لا لبس فيها والتي بسببها ثارت ثائرتهم: أنهم وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه مع ما كانوا يحذرون وما كانوا يسلون أنفسهم بتأجيل بحثه.. لقد شعر القادة العرب ومن معهم أن العراق لم يعد عراقهم، أصبح فيه وجوداً يختلف عما عهدوه وخبروه.. أصبح للشعب العراقي كلمة، وفي ميزان الطائفيين: شعور بالفجيعة لأن إعدام صدام بهذا الاستعراض الكبير جعلهم يشعرون بالهزيمة..! بكلمات أدق : شعروا أن الشيعة أخذوا زمام المبادرة في العراق.. وهذا ما أثار الرعب في نفوسهم، تُرى لو أعدم الأمريكيون صداماً.. لو قتل صدام لحظة خروجه بائساً من حفرته وهو يصرخ : (أنا صدام حسين، رئيس العراق .. أطلب التفاوض) ثم يستسلم لجندي أمريكي وهو يتفحص فمه ولحيته وغير ذلك.. لو قتل ساعتها هل كانوا يلطمون كما يفعلون اليوم..؟

أولئك الذين غضبوا من (التوقيت) وأعربوا عن (استهجانهم).. وسكبوا العبرات ورددوا طرائف التسامح والشهامة والتخلص من شهوة الإنتقام .. هل كانوا يعزفون على سيمفونية لا تطرب..؟ هل كانوا ومعهم التاريخ العربي نظيفاً من أحداث البطش والانتقام والتشفي ...؟ وهل فوجئوا حقاً بانتهاك حرمة اليوم الحرام، يوم عيد الأضحى، وهم يعلمون أن كل المآسي العربية أرتكبت أيام الأعياد وفي الأشهر الحرم.. بل أن وعيهم الطائفي لم يمكنهم أن يلحظوا أن يوم العيد هذا سقط فيه سبعون بريئاً عراقياً بنيران مفخخات العرب.

هل نسوا قصف أماكن العبادة في الأشهر الحرم؟.. وهل نسوا تفجيرات سامراء التي اطلقت العنان لبركان الغضب والانتقام الذي — للأسف — خرج عن السيطر وأصبح مداناً، أم تناسوا مئات المفخخات والانتحاريين في المساجد بين المصلين الآمنين؟.

أما قصة التشفي والانتقام، فهذه مفردات دخيلة على الثقافة العربية، منذ حروب الجاهلية ومعه حرب البسوس، وحتى تعليق رأس الأمين العباسي بيد أخيه المأمون على قصر الخلافة في بغداد، مروراً بمقاتل الطالبيين ونكبة البرامكة وثورة الزنج.. حتى مذابح أيلول الاسود وقصف المدن الآهلة بالسكان في معظم الدول العربية ورمي المعارضين في الصحراء الليبية.. ألا يخبرنا أحد عما يرتكبه النظام العربي من العقوبات الجماعية ضد مخالفيه السياسيين أو الدينيين أو العرقيين.. ؟ ألا يتحدث هؤلاء عن معاقبة كل الأقليات في العالم العربي ونبذها والفشل في استيعابها.. ألا يخبرنا هؤلاء الكتاب السعوديون (الأحرار) عما يكابده إخوانهم المغضوب عليهم في سجون الوطن الكبير، وعما يعاني منه المعارضون وعوائلهم وأصحابهم، وعما يرزح تحته الليبراليون ومؤيديهم.. كل ذلك للتشفي والانتقام.. فمتى أصبحنا نوزع أوسمة في هذا البازار؟

ألم يعلم أولئك العرب ومعهم (الكتبة) السعوديون، أن معظم الزعماء العرب التاريخيين شربوا الإنتقام والتشفي والحقد.. هل نسي أولئك عن رؤوس المعارضين من زعماء القبائل التي قدمت في اطباق الرز على الغداء..؟؟ وهل نسي أولئك أن زعاماتهم التاريخية الكبيرة استولت على أملاك القبائل التي غزتها .. بل وحتى على نسائها، هل نسي هؤلاء أن أغلب الزعماء العرب جاؤوا على ظهر الدبابات أو بتأييد الغرب.. وأنهم إنتقموا بشهوة الحكم حتى ضد آبائهم وإخوانهم..!

الغريب..إن كل هؤلاء يقولون أن الحكومة العراقية هي حكومة إحتلال وأنها صنيعة الاحتلال.. حسناً : لكن لم يجرؤ أحد فيهم على توجيه شتيمة واحدة للولايات المتحدة ولا لبريطانيا العظمى..!!

هذا بالطبع لا يخفي أن هناك من شعر بصدمة حقيقية من هذا التوقيت وهو حاول أن يظهر توازناً يحسب له، ففي مقابل التنديد بجرائم صدام، وفي مقابل إحترام إرادة العراقيين، لم يوافق على التوقيت وتمنى لو تم في وقت آخر، دون أن يوظف ذلك لشحذ المدى والسكاكين في سوق التطرف.

هذا التطرف هو ما سيجنيه المخططون العرب والخليجيون.. إننا هنا نستعيد أجواء الفتن التي لعقنا مرها في الثمانينات، وبرغبة إظهار الحكومة دينية وخلق إصطفاف ديني ورائها، ها هي ترتكب خطيئة جديدة بإشعال النار الطائفية وإطلاق المجانين من أعنتها لكي يسودوا صفحات صحفهم بالأحقاد والضغائن والكراهية الطائفية والعنصرية، هذا تحديداً ما يستبشر به المحافظون الجدد الذين ينتظرون أن تنضج الانقسامات الداخلية في الخليج والعالم العربي لتمرير مشاريع التفتيت.

لم تنجح سياسة التهييج الطائفي في الثمانينات لتنجح اليوم، وبالتالي لا بد من وقفها وتحييد الصراعات السياسية عن الاختلافات الدينية والطائفية.. وعدم التمادي في رمي الشيعة في السلة الإقليمية مجدداً.. لأن هذا الوضع خطير ويؤدي إلى كارثة.

بالنسبة للعراق، فقد كشفت الحكومة العراقية الحالية عن شجاعة تحسب لها، وهي اليوم أكثر قدرة على إعطاء البعثيين العراقيين بالخصوص والقوى السياسية السنية في العراق بالعموم، وبالأعم العالم العربي الفرصة لكي يتحرر من هيمنة شخصية صدام والخروج من عباءته.. كان إعدام صدام مهماً لأنه يفتح الأمل في خروج قيادات سنية في العراق وحتى من داخل حزب البعث قادرة على ردع العنف والتواصل السياسي مع شركائهم في الوطن.. في ظل صدام لم يكن أحد يستطيع أن يتجاوزه .. وعلى العراقيين أن لا يستمعوا إلى دعوات الإنتقام والخروج من العملية السياسية التي يطلقها العرب من حولهم لأنها لن تجلب لهم سوى مزيداً من العزلة ولبلادهم المزيد من الخراب والفوضى.

فيلق مكّة!!

في تقليعة مثيرة للجدل، نشر قادة بعثيون ما وصفوه بإنشاء إيران فيلقاً قرب الحدود مع السعودية أطلق عليه (فيلق مكة) بغرض نقل الفوضى الى خلف الحدود العراقية. وقد نشرت صحيفة الوطن السعودية في الثامن من يناير تصريحات للنائب العراقي محمد الدايني جاء فيها بأن ايران تعمل على تشكيل فيلق عسكري في جنوب العراق على مقربة من الحدود مع المملكة العربية السعودية (بهدف نقل الفوضى عبر الحدود).

وقال الدايني الذي ينتمي الى الجبهة العراقية للحوار الوطني برئاسة صالح المطلق أن ايران (بدأت قبل فترة قصيرة بتشكيل فيلق عسكري قوامه عشرة آلاف مقاتل أطلقت عليه إسم فيلق مكة وانشأت له معسكرات في السماوة وصحراء النخيب بالقرب من الحدود السعودية العراقية بهدف نقل الفوضى عبر الحدود)..

وكانت قد انطلقت في الفترة الأخيرة على الساحة العراقية موجة إتهامات كثيرة للقوى الشيعية، وتسربت وثائق تخص المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق إضافة إلى اتهامات لجيش المهدي التابع للتيار الصدري إلى جانب أخرى موجهة لمنظمة بدر الشيعية. وتشير غالبية هذه الاتهامات إلى أطماع إيرانية في المنطقة واستهداف دول المنطقة السنية إضافة إلى جهود وممارسات وحشية ضد سنة العراق.

وقد فنّد نواب عراقيون آخرون اتهامات الدايني، حيث نفى رئيس المكتب الثقافي والإعلامي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق حميد الساعدي في اتصال هاتفي مع صحيفة 'الوطن' السعودية البيانات والوثائق التي نسبت إلى المجلس وخاصة المكتب الثقافي والسياسي فيه وتم تسريب بعض منها.

ووصف الساعدي تلك الوثائق بـ(الأكاذيب الملفقة والتي يبدو أن جهات إستخباراتية تقف وراءها من أجل إنشاء عداء واسع وفتنة طاغية بين أبناء السنة والشيعة ليس في العراق فحسب وإنما في جميع أنحاء العالم، واعتقد أن التزييف واضح من خلال الأرقام وأجندة العمل العريضة والبرنامج الواسع الذي من المستحيل أن ينفذه المجلس أو أي كيان سياسي آخر).

وتابع الساعدي: (نحن نعول كثيراً على المستنيرين من أبناء السنة والشيعة على حد سواء بأن يحبطوا مثل هذه المخططات والسم الزعاف الذي تحاول جهات لا تريد الخير للمسلمين دسه ونشره من أجل تأليب المسلمين على بعضهم البعض).

وأضاف الساعدي: (ربما نسمع غدا نحن الشيعة عن مثل هذه البيانات من قبل مرجعيات سنية عالية في السعودية أو في مصر تحض على اجتثاث الشيعة ومحاربتهم ولكننا لن نصدق مثل ذلك).

وأضاف: (نحن نرفض ونستنكر وندين مثل هذه البيانات المدسوسة، ولا نتهم جهة بعينها في نشر مثل هذه البيانات ولو عرفنا جهة بعينها لفضحناها على الملأ من خلال القنوات الرسمية، ولكننا في الوقت نفسه نحذر الجميع من الانقياد وراءها والإنصات إلى مثل هذه الأكاذيب المقيتة).

وعما إذا كان للمجلس خطة للتصدي لمثل هذه البيانات مستقبلا يقول الساعدي: (خطتنا هي أن يتعرف علينا إخواننا من جميع المذاهب عن كثب وقرب لكي يقرؤوا أفكارنا وحينها فقط سيعرفون من نكون فنحن واضحون وليس لدينا شيء نخفيه حيث إننا كيان سياسي مشارك في النظام السياسي العراقي وأجندتنا واضحة ومعلنة من خلال رئيس المجلس السيد عبدالعزيز الحكيم، وقبل ذلك في زمن صدام لم نكن نخاف وكنا نعلن عن برامجنا السياسية، فكيف نخفيها اليوم).

وفيما يبدو فإن ثمة نشاطات مكثفة تضطلع به مجموعات تابعة لحزب البعث بالتعاون مع قيادات سنية عراقية وسلفية سعودية وخليجية من أجل استدراج السعودية الى الحرب الطائفية عبر تخويفها من النفوذ الشيعي. نشير الى أن مقالات نشرت في الصحافة الاسرائيلية تشجّع على خيار الحرب الطائفية. ففي مقالة للكاتبة اليهودية ديانا ويست في ١٧ ديسمبر الماضي (نشر في خدمة الصحافة اليهودية) بعنوان (الحرب الطائفية هي الرد) جاء فيه: (هناك استراتيجية شرق أوسطية أخرى لردع العالم الاسلامي، وهي الخروج: الخروج من طريق السنة والشيعة المتقاتلين. فبما ان القتال عمره أكثر من ألف عام، فهذه حرب لم نبدأها نحن، وإنما أيضاً ليس بإمكاننا إنهائها. ثم لماذا نفعل ذلك؟

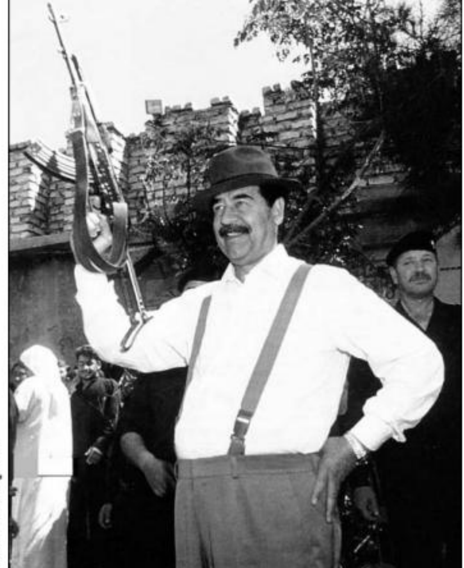
فإذا قامت العربية السعودية، الداعمة الرئيسية لجهاد العالم السني، بخنق الاقتصاد الايراني، البلد الداعم الرئيسي لجهاد العالم الشيعي، أفلن لن يكون ذلك جيداً للغرب المهدد بالإرهاب السني والشيعي.

فمع إنهماك الطائفتين الاسلاميتين الرئيسيتين بمعركة الأحجام الملحمية والمدمرة والمهلكة لكلا الطرفين، سيكون للغرب مجال للحصول على بعض الراحة، وبالتأكيد سنتمكن من إستخدام ذلك للتخطيط للمرحلة المقبلة).

الحرب الطائفية وأسلمة البعث

لم يكن المتحالفون الجدد في العراق والسعودية على موعد مع صدمة الحكم الشرعي الذي أصدره المفتي السعودي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز (المثبّة في موقعه على شبكة الانترنت) على حزب البعث وقائده العراقي صدام حسين، وهم الذين يعملون على تدوير الزوايا بحثاً عن أثر ديني لتبرير الاصطفاف خلف الرئيس المعدوم، وصولاً الى توحيد جبهة طائفية وسياسية وعسكرية مؤلفة من السلفيين المتشددين في العراق وفلول البعث وقيادات دينية عراقية وخليجية.

المفتي ابن باز وصم صدام حسين بالكفر (وإن قال: لا إله إلا الله، حتى ولو صلى وصام، ما دام لم يتبرأ من مبادئ البعثية الإلحادية، ويعلن أنه تاب إلى الله منها وما تدعو إليه، ذلك أن البعثية كفر وضلال، فما لم يعلن هذا فهو كافر، كما أن عبد الله بن أبي كافر وهو يصلي مع النبي – صلى الله عليه وسلم–، ويقول: لا إله إلا الله ويشهد أن محمدا رسول الله وهو من أكفر الناس وما نفعه ذلك لكفره ونفاقه فالذين يقولون: لا إله إلا الله من أصحاب المعتقدات الكفرية كالبعثيين والشيوعيين وغيرهم ويصلون لمقاصد دنيوية، فهذا ما يخلصهم من كفرهم؛ لأنه نفاق منهم ومعلوم عقاب المنافقين الشديد كما جاء في كتاب الله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾، وصدام بدعواه الإسلام ودعواه الجهاد أو قوله أنا مؤمن، كل هذا لا يغني عنه شيئا ولا يخرجه من النفاق، ولكي يعتبر من يدعي الإسلام مؤمنا حقيقيا فلا بد من التصريح بالتوبة مما كان يعتقده سابقا، ويؤكد هذا بالعمل، لقول الله تعالى: ﴿إِلا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا﴾، فالتوبة الكلامية، والإصلاح الفعلي، لا بد معه من بيان، وإلا فلا يكون المدعي صادقا، فإذا كان صادقا في التوبة فليتبرأ من البعثية وليخرج من الكويت ويرد المظالم على أهلها، ويعلن توبته من البعثية وأن مبادئها كفر وضلال، وأن على البعثيين أن يرجعوا إلى الله، ويتوبوا إليه، ويعتنقوا الإسلام ويتمسكوا بمبادئه قولا وعملا ظاهرا وباطنا، ويستقيموا على دين الله، ويؤمنوا بالله ورسوله، ويؤمنوا بالآخرة إن كانوا صادقين.. هذه حال صدام وأشباهه ممن يعلن الإسلام نفاقا وخداعا وهو يذيق المسلمين أنواع الأذى والظلم ويقيم على عقيدته الإلحادية البعثية.


البعثي المؤمن الشهيد!

لاشك أن الفتوى تثير جدلاً داخلياً لدى الذين أفصحوا بدرجة مبالغة عن غضبهم حيال إعدام صدام، بالرغم من التحفظات المقبولة حيال التوقيت، وهو ما حاولت بعض الجهات المقرّبة من الرئيس العراقي السابق وكذلك الاطراف التي تحاول توظيف الحدث في معارك سياسية قائمة، إضفاء طابع ديني فاقع على عملية الاعدام. والسؤال: هل ثمة رابط بين الفتوى وبين مزاعم (الأسلمة) التي ظهرت بعد اعدام صدام؟

فقد نشر موقع (العربية) في ٤ يناير ٢٠٠٧م، خبراً عن مذكرات منسوبة لصدام حسين بأن الاخير أقنع مؤسس الحزب ميشيل عفلق بالإسلام، وأنه بذل جهوداً لجهة (أسلمة) حزب البعث. يرد في هذا السياق الحملة الايمانية التي أطلقها صدام في التسعينيات وكانت تهدف الى التغلغل داخل المؤسسات الدينية العراقية وسحب البساط من الحركات الدينية التي كانت تعارض النظام البعثي، حيث صدرت أوامر حزبية للبعثيين بوجوب المشاركة في النشاطات الدينية، وحضور المساجد والمراكز الدينية واطلاق اللحى، وكان الغرض منه إختطاف الاسلام السياسي بشقيه السني والشيعي وتحويله الى سلاح سياسي بيد النظام.

وفيما يبدو، فإن هذه المزاعم مالبثت أن واجهت خيبة أمل جديدة ظهرت قبيل ساعات من اعدام صدام، حيث تحدث أحد محامي صدام في الخامس من يناير بأن الاخير أبلغه بأن لا مصالحة دون حزب البعث.

وقال ودود فوزي في مقابلة مع صحيفة (العرب اليوم) الأردنية بأن صدام (سخر خلال اللقاء من تحرك المصالحة في

العراق التي تستثني حزب البعث) وقال (المصالحة بهذه الطريقة افتراض للمستحيل فلو ان صدام حسين بنفسه ذهب الى المصالحة دون حزب البعث لن يجدي شيئا).

وعلّق فوزي على التصريحات حول احتمال التدخل السعودي اذا ما تعرض (السنة) في العراق الى الخطر قال صدام (رغم أنهم نفوا هذه التصريحات لكن هذا جزء من الجو وجاءت بعد ذلك تصريحات لعلماء مسلمين)، في إشارة الى بيان المشايخ السلفيين. وأضاف فوزي نقلاً عن صدام (رغم أن موقفهم - أي السعوديين - يثير الطائفية أكثر من خدمة الاتجاه القومي، الا أن أكثر من ١٧ عالما سعوديا يحشدون الطاقات لحماية السنة في العراق).

في المقابل، أصدر أحد المشايخ السلفيين السعوديين الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك المشرف على موقع (شبكة نور الاسلام) بياناً حول اعدام صدام يتطابق في مضمونه مع فتوى الشيخ ابن باز، وجاء في البيان:

فمن المعلوم أن صدام أحد قادة حزب البعث العربي والمعروف أن حزب البعث يقوم على مبادئ جاهلية وإلحادية وكان أمين الحزب ميشيل عفلق النصراني ولم يُعلم أن صداما أعلن براءته من حزب البعث بعد احتلال الأمريكان للعراق ولا قبل ذلك.

وأما ما يتظاهر به من الإسلام والنطق بالشهادتين؛ فلا يكفي؛ فإن كثيراً من الملاحدة المنتسبين إلى الإسلام يتكلمون بالشهادتين ويتمسحون بالإسلام.

وعلّق على رد الفعل بشأن توقيت الاعدام بالقول: وأما اختيار يوم العيد لقتله يظهر أنه مضاهاة لقتل أمير من أمراء دولة بني أمية وهو خالد القسري للجعد بن درهم _ إمام المعطلة _ حيث قتله يوم عيد الأضحى وقال : ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضحي بالجعد بن درهم فإنه يزعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليما ، فنزل من المنبر فذبحه..

وختم بيانه بالقول: فنحن أهل السنة غير آسفين على قتل صدام فمثله مثل غيره من الزعماء الذين يحاربون الإسلام ويتشدقون بالإسلام..

من جهة ثانية، يقوم نواب عراقيون بتحريض السعودية في محاولة لاستدراجها الى الداخل العراقي عبر البوابة الطائفية، وتقوم قيادات بعثية وأخرى سنية متحالفة معها بالترويج لوثائق مزّورة بغرض إثارة المخاوف من احتمالات قيام إيران بأعمال تخريبية داخل السعودية. وقد أشاعت في الحج بأن ايران تحضّر لعمل تخريبي هذا العام، ما أثار أجواء متوترة عكستها تصريحات وزير الداخلية الامير نايف وكتابات صحافيين سعودين بارزين.

الجدير بالذكر أن القيادات البعثية بدأت تقود حملة طائفية من خلال استحضار الخلافات المذهبية التاريخية

وهي التي ضخّت مصطلحات من قبيل (الصفويين) و(الرافضة) (الاحتلال الفارسي) وقد شاركوا في مؤتمر استانبول تحت عنوان (دعم أهل السنة في العراق) بمشاركة عدد من علماء دين سلفيين متشددين وقيادات بعثية عراقية.

دور الملك عبدالله وبندر في إعدام صدام

إتّهم مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية خيرالدين حسيب الملك عبدالله بن عبدالعزيز والأمير بندر بأنهما المجرمان الحقيقيان في احتلال العراق وإعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، موضحاً بأنهم استعجلوا الرئيس بوش في رسائل لتصفيته.

وأشار حسيب إلى أنه يستند إلى وثائق تكشف دور السعودية في احتلال العراق وتصفية صدام، كما كشف عن محاولة إبرام صفقة أميركية مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين يتم بمقتضاها الإفراج عنه وتأمينه وحمايته في منفى إختياري مقابل أن يطلب صدام من أتباعه التوقف عن أعمال الإرهاب في العراق.

وقال حسيب إن وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد قدم العرض الأميركي الذي تم بموافقة الرئيس الأميركي جورج بوش على صدام خلال زيارته في سجنه في العراق في الربع الأول من عام ٢٠٠٥، موضحاً بأن العرض يقضي بأن يظهر صدام على التلفزيون ويطلب من أعوانه التوقف عن الإرهاب مقابل الإفراج عنه وبقائه في منفى اختياري.

وقرأ حسيب تفاصيل محضر إجتماع رامسفيلد مع صدام والحوار الذي دار بينهما في سجنه والذي نسبه لوثائق أميركية موثوقة، معتبراً أن أميركا دفنت الأسرار التي كانت ترغب في التخلص منها مع صدام بإعدامه بعد أن فشلت في أن تنفيه بها.

وتطرق حسيب إلى دور الأنظمة العربية في الحرب على العراق وخاصة السعودية، وقال إن الكاتب الأميركي Bob Woodward نشر كتاباً بعنوان Plan of Attack (خطة الهجوم) يتحدث عن دور السعودية والأمير بندر والأمير عبدالله آنذاك في احتلال العراق والاجتماعات



التي تمت مع بندر وكذلك تفاصيل المواقف العربية الرئيس المصري حسني مبارك والسعودية.

من جهة ثانية، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في الحادي والثلاثين من ديسمبر الماضي، أي في يوم إعدام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، بأن السعودية ومصر كانت على علم بموعد إعدام صدام.

وقالت الجريدة أن أمريكا أبلغت عددا من أهم حلفائها فى الشرق الأوسط من بينها مصر والسعودية بموعد الإعدام فجر عيد الأضحى المبارك، وأن أياً من الدول العربية لم يعترض على موعد الإعدام، وأن الخارجية الأمريكية طالبت مصر والسعودية باتخاذ إجراءات أمنية مشددة حول بعثتهما الدبلوماسية خشية ردود فعل انتقامية ضد رعاياها.

العلاقات السعودية الإيرانية

فشل في المنافسة والمعوّل على دور (عسكري) أميركي

محمد قستي



هل يستطيعان التفاهم على حلّ للمشكل اللبناني؟

زار علي لاريجاني مسؤول الأمن القومي الإيراني الرياض والتقى بالمسؤولين السعوديين وفي مقدمهم الملك، وأوصل رسائل من خامنئي ونجاد اليه.

قال السعوديون أنهم سيبحثون معه وضع لبنان وملفات أخرى.

ماذا سيطلبون من الزائر؟

الشيء المؤكد أن الملف السعودي الإيراني شائك، ومن المؤكد أيضاً أن القدر الأكبر منه هو شكوك وسوء ظن أكثر منه مشاكل حقيقية تستعصي على الحل. ومن المؤكد ثالثاً، أن ايران مستميتة في إقناع السعوديين بأنها لا تسعى الى الإضرار بهم، وأنها تريد تطوير العلاقات معهم، وتقاسم النفوذ ـ أو الأدوار معهم ـ خاصة في الموضوعين العراقي واللبناني، وهذا ما ظهر مثلاً من لقاء نجاد مع مراسل تلفزيون العربية.

قد يكون الملف اللبناني الأكثر حضوراً في الوقت الحاضر، بالرغم من سخونة الملف العراقي، لكن هذا الملف العراقي لا يمتلك السعوديون فيه أوراقاً حقيقية وقد سلّموها كاملة للأميركيين هناك. ومع هذا، لم تهدأ الرسائل الإيرانية والوفود الإيرانية الى السعودية، ولم نشهد حركة مماثلة مقابلة، الأمر الذي يظهر وكأن ايران تحاول تهدئة المخاوف السعودية، وتحاول أن لا تسعى الأخيرة الى تصعيد الموقف (طائفياً).

ايران والسعودية والعراق متنافسون أشدّاء في منطقة الخليج.

موقع نفوذ العراق الوحيد ـ من الناحية التاريخية ـ يقع جنوباً، فالكويت هي نقطة الضعف في منظومة التأثير السعودي. كما أنه يقع غرباً، والأردن هي نقطة الضعف الأخرى التي يمكن للعراق ان يكون له نفوذ فيها. سنجد تاريخ العراق يؤكد على أن التمدد السياسي يشمل هذين البلدين فحسب.

وموقع نفوذ السعودية يقع في جبهتين: شرقية وتشمل دول الخليج، وجنوبية وتشمل اليمن، مع أن هذا الأخير أكبر من أن تبتلعه السعودية، وهو يبحث له عن دور، في القرن الأفريقي ولدى بعض دول الخليج: سلطنة عمان والإمارات بوجه خاص.

إيران تستطيع ـ بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ـ ان تستعرض عضلاتها في كل الإتجاهات تقريباً: شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً. في الغرب ـ وهذا هو المهم ـ هناك الدولة العراقية التي كانت يوماً ما قوية، ومخيفة ومهددة، وهذا ما أثبتته حرب الثمان سنوات. ولكن العراق اليوم صار هو بذاته ميدان نفوذ، بعد انقسامه، وسقوط نظامه البعثي واحتلاله من قبل الأميركيين، شأنه في ذلك شأن كل الدول الضعيفة أو التي استضعفت. يدلك على ذلك انه حتى الأردن والكويت اللتان شكلتا مسرحاً للسياسة العراقية على مدى عقود طويلة، صارتا تبحثان عن مواطئ قدم لهما في العراق (المبعثر)!

ايران ومنذ الشاه (اقرأ مقالة محمد الهليل في هذا العدد) سعت لتنافس السعودية في النفوذ على دول الخليج، ولكن الأخيرة كبحته في إيران الخمينية وبسلاح عراقي. واليوم ضعف نفوذ السعودية في الخليج لاعتبارات سياسية واستراتيجية كثيرة، ولتطورات سعودية داخلية مثيرة أيضاً. واحتدم ميدان صراع جديد بين السعودية وايران، لكن هذه المرّة على (النفوذ في العراق).. كل يبحث عن مبررات سياسية واستراتيجية وأيديولوجية لتبرير تدخله في الشأن العراقي، وفي الحالة السعودية يتهم الآخر بما يقوم هو به!

مالذي جعل العلاقات السعودية الإيرانية

تتراجع خلال العامين الماضيين (١٩٠٤–١٩٠٦)؟

لقد كان شهر عسل سعودي ايراني لم يعمر طويلاً ابتدأ بهاشمي رفسنجاني في ١٩٩٧ ويكاد ينتهي بعد عقد من ذلك التاريخ. فما عدا مما بدا؟

الإيرانيون يقولون أنهم كلما بعثوا برسائل التطمين ووجهوا برسائل الشك والريبة من السعوديين.

وكلما بعثوا وفودهم لشرح وجهات نظرهم، ظهرت تصريحات السعودية تفيد بأن شكوكهم لم تبدد.

وكلما ظهر التوتر في التصريحات السعودية، قابلها صمت إيراني شبه مطبق، فلا رد فعل، ولا تشكيك مماثل، ولا تنديد بالرسائل الإعلامية الموجهة.

إذن.. مالذي يجعل السعودية تشعر بالغصّة والألم، وتجأر بالشكوى، وتثير النزعة الطائفية، والعنصرية ضد الفرس المجوس!، وكأنها قاب قوسين أو أدنى من الحرب مع إيران (هذا ما يُفهم من تهديدات السعودية عبر مقالة نواف عبيد في الواشنطن بوست).

الذي طرأ بين بداية العلاقات ونهايتها أربعة أمور، تسبب الإزعاج الشديد، ولكنها ـ برأي الإيرانيين ـ لا تستدعي القطيعة:

الأول ـ سقوط الطالبان

وقد أدى ذلك السقوط الى تراجع النفوذ السعودي، وصعود النفوذ الإيراني في أفغانستان. فالسعودية ـ ولا داعي للتذكير هنا ـ هي إحدى ثلاث دول اعترفت بطالبان، أو هي حتى أحد أهم صناع الطالبان. ولكن، ومهما قيل عن دور ايراني في اسقاط الطالبان، فالدور السعودي يفوق الدور الإيراني، كون الحرب التي شنّت على الطالبان أديرت من القاعدة الأميركية في الرياض، وكون السعودية شرعنتها بصورة أو بأخرى بالقول أن تلك الحرب لا تعني حرباً على المسلمين. ايران راهنت على المعارضة الأفغانية من حكمتيار ورباني وشاه مسعود والحزب الإسلامي وكل القيادات غير الطالبانية، في حين راهنت السعودية على الطالبان وحدها، فكانت النتيجة وصول أصدقاء ايران وحلفاؤها الى الحكم في افغانستان. ولكن مما يخفف ألم (الربح الإيراني) على المعدة السعودية، ولا نقول خسارة الأخيرة، هو أن لإيران حدوداً مع أفغانستان، التي هي بعيدة كل البعد عن السعودية، وهي أي افغانستان لا أهمية كبيرة لها في محيطها الإقليمي والإسلامي.

الثاني ـ سقوط صدام حسين

وقد أسقط بنفس الأداة الأميركية والموالاة والدعم السعوديين، وهذا لم يزعج السعوديين كثيراً، ولكن ما أزعجهم أن العراق وبدل أن يتحول الوجود الأميركي فيه الى تهديد لإيران، صار مسرحاً لنفوذها. ولأن العراق أرضٌ بكر للنفوذ، فالسعوديون انزعجوا لأن منافساً ـ يمكن أن يتحول في المستقبل الى عدو ربما أشرس من صدام نفسه ـ حقق ما فشلوا فيه.

ذات المبررات التي تعطى للسعودية للتدخل في العراق يمكن اعتمادها بالمنطق السياسي لإيران. فالدولتان مجاورتان للعراق، وكلاهما تعرض لتهديد نظام صدام، وإن كان الأخير خصّ إيران بشيء أكبر وبسبب ذلك شنّت حرب السنوات الثمان. وكلا الدولتين لهما حقّ مشروع في الدفاع عن النفس من جهة (المنتج الأميركي في العراق) فوجود القوات الأميركية يهدد السعودية ـ على الأقل كان ينظر له هكذا في البداية ـ كما إيران، وبالتالي لعب الطرفان بصور مختلفة لتخريب اللعبة الأميركية في العراق وجعل الأخير مستنقعاً للأميركيين حتى لا يفكروا في حرب أخرى. أيضاً كلا الطرفين السعودي والإيراني لا يرغبان في رؤية عراق قوي، أياً تكن القيادة شيعية أو سنيّة، بالنظر للحسابات الإستراتيجية لكليهما.

إذن لماذا يغضب السعوديون من إيران؟!

الغضب يعود الى أن ما جرى في العراق، حقق أمرين: نفوذاً غير متوازن للطرفين السعودي والإيراني، وحتى العربي الإيراني، حيث حصل الأخير على حصة الأسد. والثاني: وصول أكثرية شيعية للحكم، بحكم الديمغرافيا، وهذا اعتبر لصالح ايران آنياً وخطراً ربما مستقبلياً على السعودية (او هكذا نظرت اليه السعودية).

رغم نقاط التوافق التي ذكرناها بين السعودية وإيران، وأنهما ساهمتا في تخريب الوجود الأميركي هناك، فإن رؤيتهما لمستقبل العراق (من جهة من يحكم، وكيف يحكم) اختلفتا. ايران وبحكم استثمارها لمدة طويلة في المعارضة العراقية (كردية وشيعية) وجدت حلفاءها في قمة السلطة، والسعوديون لم يكونوا يوماً يحبذون لا الشيعة ولا الأكراد، لهذا اتجهوا



الفيصل: هل هو مع مواجهة إيران؟

الى تخريب اللعبة عليهم وعلى الأميركيين عبر غض النظر عن إرسال المتطوعين السعوديين ليشعلوا النيران هناك في قتال طائفي نجح في تقسيم المجتمع وقيادته باتجاه الحرب الأهلية، كما أرسلوا الأموال مثل الإيرانيين، لا ليوطّد لحلفائهم أقدامهم ويبنوا مؤسساتهم وتنظيماتهم، وهو ما فعلته ايران، ولكن لكي يستخدمونه عنفاً ضد الآخر المختلف سياسياً.

جزء من المشكلة السعودية ـ الإيرانية في الموضوع العراقي هو أن السعودية ـ كما مصر والأردن ـ اعتمدت رهانات خاطئة، وشعرت بالغيرة من النجاح الإيراني في التمدد. وبدل أن تعيد النظر في سياستها، وتعيد تشكيل خارطة تحالفاتها مع القوى العراقية الفاعلة، اختارت الإصطفاف الطائفي، والتحريض الطائفي، وراهنت على القوى العربية السنيّة، أو بعضها، واعتمدت مشروعها، وهو ليس مشروع حكم، بقدر ما هو مشروع (تخريب) اللعبة وقلب الطاولة على الآخرين، وهذا ينجح لفترة مؤقتة فقط، ولكن ليس له أفق من النجاح في المستقبل، بحكم أن القوى العربية السنيّة ومهما بلغ الدعم الذي تحصل عليه سياسياً ومالياً وبشرياً كمقاتلين هي قوى (أقليّة) لا تستطيع ولا يسمح لها أن تحكم العراق بوضعه الحالي اليوم.

إذا قال السعوديون لإيران: كفوا عن التدخّل في العراق! فإن المسؤولين الإيرانيين، مع أنهم لم يجيبوا! يقولون في سريرتهم: ومن أنتم؟ وما شأنكم؟ ولماذا لا تطلبون إيقاف التدخل الأميركي المحتل وتقولون لأميركا اخرجي من العراق؟ ثم إنكم أنتم أيضاً تتدخلون بشكل صارخ في الشأن العراقي، وما هو حلال لكم حلال لنا!!

مثل هذا المنطق يتداول حتى بين المسؤولين العراقيين. فمعاناتهم بدأت بالنفوذ السعودي (العربي بشكل عام) الذي صدّر لأسواقهم

ومساجدهم وشوارعهم المفخخات والإنتحاريين المؤدلجين وهابياً. ولكن تلك المعاناة لم تتوقف، بعد أن دخل الشيعة طرفاً في القتل أياً تكن الحجة والمبررات، فصار القاتل والمقتول سواء، في دائرة من الدم لم تتوقف حتى الآن. وبعد هذا القتل المتبادل، جأر البعض بالألم، وتحدث عن حماية السنّة العرب. والحقيقة أن من قدّم السنّة العرب قرابين للمحرقة هم: الوهابيون بدرجة أولى، ومن ورائهم الدعم المالي السعودي، وفتح الحدود السورية والأردنية والسعودية لهم بالدخول. مشكلة السنّة العرب كما هي واضحة اليوم أنهم بلا قيادة مركزية، وأن قرارهم قد تم اختطافه بيد القادمين من الخارج الذين يميلون الى الجهاد الطائفي أكثر من جهاد المحتلّ، فعمى الألوان جعلهم يغامرون بمحاربة الأكثرية الكردية ـ الشيعية، وهذا انتحار بدأت ملامحه تتحدّد وتتوضح يوماً بعد آخر.

النفوذ الإيراني في العراق حقيقة واقعة. ولكنه نفوذ ذكي، بل بارع الذكاء، كان يجب على العرب أن يتعلموا منه إن فاتهم الدرس الإيراني في أفغانستان!

السعوديون ـ الوهابيون عموماً ـ يميلون الى التنميط والتعميم والتهويل، ويتعامون عن حقائق الأرض، وهذا ما يجعل الحكومة السعودية غير قادرة على رسم سياسة متماسكة مبنيّة على فهم يقترب من تلك الحقائق. من بين ما يروج هو وجود عسكري ايراني، بل أحياناً يجري الحديث عن (جمهور بشري ايراني) شارك في الإنتخابات ومنح الجنسية وما أشبه!!، وأن كل الشيعة في العراق لا ولاء لهم إلا ايران: بالطريقة التي تحدث عنها مبارك او ككتلة صماء تشكل مرغمة جزءً من الهلال الشيعي، كما يقول ملك الأردن. مثل هذه التصورات يأخذها المسؤولون السعوديون بجد، وفي ذلك فشلهم.

النفوذ الإيراني في العراق ابتني منذ ربع قرن وليس ما جرى إلا ثمرة لذلك البناء!!

منذ ربع قرن، كانت إيران تستثمر في المعارضة العراقية، بشتى أصنافها، في حين كان المعارضون العراقيون عند الدول العربية يسلمون الى صدام ليشنقهم. وكان استثمارهم في صدام، وليس في البديل. ويوم حاول السعوديون ايجاد البديل، في بداية التسعينيات الميلادية، انقطع نفسهم بسرعة، وتركوا الحبل على الغارب، ومن ثمّ ـ والى أن سقط صدام ـ كان السعوديون غير مرحبين لا بالكرد ولا بالشيعة العرب، وكل ما لديهم بعض الضباط السنة القدماء (٧٠ سنة فما فوق!!) يريدونهم أن يكونوا رؤساء وعبر المال فقط!

كان من الطبيعي ان تربح ايران. فهي فتحت مدارس ومستشفيات في كردستان. أعطت أموالاً للشيوعي والقومي واليميني واليساري، وأتت بهم الى صفها خاصة في السنوات (١٩٩١–٢٠٠٣) في حين أن السعودية وبعد سقوط صدام أرسلت بعض المال لتبني بضعة مساجد لتنشر الوهابية!!

الإيرانيون لا يحتاجون الى إرسال قوات، ولا الى مخبرين ايرانيين، ولا الى زرع أحد في القيادة. فمعظم القيادة العراقية كانت حليفة لإيران قبل سقوط صدام، وكل تلك القيادة كانت تبحث عن ثقب إبرة عربي (سعودي أو مصري) فلم تجده ولم تعط فرصة حتى للتفاهم!

السعودية تستطيع أن تبعث بالمال، وكذلك ايران تستطيع. ودائرة توسيع المال الإيراني في العراق أوسع من دائرة السعوديين. ومن لا يصدق فلينظر الى حلفاء السعودية ـ إن وجدوا ـ هناك!

ايران اعترفت ـ بذكاء ـ بالعملية السياسية في العراق، فبعثوا ممثليهم منذ اليوم الأول الى هناك، وافتتحوا سفارتهم وقنصلياتهم، بل أن القنصلية الإيرانية في اربيل مفتوحة منذ وجود صدام في الحكم قبل أكثر من عشر سنوات. في حين أن العرب رفضوا العملية السياسية كل بطريقته، وشجعوا السنّة العرب على رفضها (عدا القليل منهم) كما رفضوا فتح سفاراتهم بحجة الوضع الأمني.

ما نريد قوله هنا أن ايران لم تحصل على هذا النفوذ لولا أن خياراتها الأستراتيجية كانت واضحة، وبنت عليها منذ ربع قرن. في حين لا استراتيجية للسعودية ومصر. والإنزعاج من ايران اليوم هو انزعاج الفاشل والجاهل الذي لا يريد أن يتعلم من خصمه، بل يسعى لشتمه والتنديد به وتخريب (المائدة العراقية) بدل أن يحصلوا على حصة منها!!

الثالث ـ النفوذ الإيراني في لبنان

وهو نفوذ كان موجوداً ولكن تحت الرقابة السورية، وضمن استراتيجيتها. وكانت للسعودية صولات هي الأخرى في لبنان، ولها


نجاد وعبدالله: الوصول للاطمئنان

من الحلفاء الكثيرين، وأنجزت اتفاق الطائف، بقبول سوري. أي ان الوجود السوري كان عاملاً حاسماً في التحكم بحجم النفوذ الإيراني، وكان أيضاً داعماً في أكثر الأحيان للنفوذ السعودي هناك في لبنان.

استمرّ الحال على وضعه: السعودية حصرت دعمها للسنّة في لبنان، وإيران أخذت تدعم الشيعة وبعضاً من السنّة والمسيحيين وحتى الدروز! الفلسفة الإيرانية كانت مختلفة وأبعد من التشرنق الطائفي، هذا لا يعني أنها لا تهتم بالموضوع الطائفي، ولكن طريقة معالجتها مختلفة: بالإنفتاح على الآخر واستقطابه، في حين ان الفلسفة السعودية قائمة على الفئوية والعزل. وهذا ما سهّل عليها فيما بعد خسارة الكثير من نفوذها في لبنان وحافظ الإيرانيون على وجودهم.

السعوديون اليوم منزعجون من النفوذ الإيراني في لبنان، وهو نفوذ قديم شأنه شأن نفوذ السعودية وكل الدول الكبرى: فرنسا وأميركا فضلاً عن سوريا، وأحياناً بعض الدول العربية عراق صدام الى ما قبل ١٩٩٠. يوم حدثت النقلة النوعية في العلاقات السعودية الإيرانية عام ١٩٩٧، لم يكن السعوديون يبدون انزعاجهم من الوجود الإيراني هناك. كان حزب الله يواجه اسرائيل في الجنوب، وكانت سوريا هي المايسترو، وكان الحريري رجل السعودية حاكماً.

عام ٢٠٠٠ نجح حزب الله في طرد اسرائيل، فتضخمت مكانته السياسية داخل لبنان وعبر الحدود. لم يجعل ذلك السعودية تفكر في فتح علاقة معه، فهي مصرّة على أنه مجرد أداة، وأنه أصولي وهي تكره الأصولية منذ وقفت ضدها في مسألة استقدام القوات الأميركية لإخراج صدام من الكويت، وهو فوق هذا شيعي، والشيعة

في السياسة الخارجية السعودية قوى غير موجودة على أجندتها.
حرب صيف يوليو ٢٠٠٦، كانت حاسمة في الإنزعاج السعودي من ايران.
قبل تلك الحرب حدث اغتيال رفيق الحريري، وانخرطت السعودية مع فرنسا وأميركا في مشروع إخراج سوريا من لبنان، ليس هذا فحسب، بل وإسقاط النظام السوري، قبل أن تتبيّن ملابسات الحادث، وهي حتى الآن غامضة، وفي كل يوم تزداد احتمالات مقتله على يد المخابرات الغربية ـ الإسرائيلية.
تصورت السعودية أن إسقاط النظام السوري يعدّ مكافأة لها وإعادة للتوازن، فقد أُسقط نظام أقلوي سنّي في العراق، ولا يكافوْه سوى إسقاط نظام علوي/ أقلوي في سوريا. هذه بتلك!
وتصورت أيضاً أن إخراج سوريا من لبنان تعني ضربة قاصمة للوجود الإيراني ولحلفائه المتعددين وفي مقدمتهم الشيعة وحزب الله.
الذي حدث غير ذلك تماماً. فالوجود السوري كان كابحاً بصورة كبيرة لقوة حزب الله، وحين خرج ظهر أن الحزب يستمدّ قوته ليس من الوجود السوري، بل العكس، فإن الوجود السوري قزّم المكانة السياسية لحزب الله. بخروج سوريا، صار حزب الله القوة السياسية الحزبية الأولى في لبنان! يا لها من نتيجة كارثية على السعودية!
والأرباح التي توقعتها بتعاظم نفوذها في لبنان ذهبت الى موقع آخر، أي ازدياد النفوذ الأميركي والفرنسي ليس فقط على حساب السوري ولكن على حساب السعودي بالتحديد. لقد خسرت السعودية الكثير من نفوذها بخروج سوريا من لبنان، وصار حلفاؤها يسمعون واشنطن وباريس أكثر مما يسمعونها، حتى الحريري نفسه، فضلاً عن جنبلاط الحليف الجديد للسعودية!
أيضاً وتبعاً لذلك، لم يتأثر الوجود الإيراني في لبنان، أو هكذا بدا، بل يبدو وكأنه ورث بعضاً من النفوذ السوري الذي هو لم ينته، بل موجود في قمة السلطة الى قدمها!
خرجت السعودية من لعبة مقتل الحريري، خاسرة بكل المقاييس.
وحين جاءت حرب تموز، عزّزت السعودية خسارتها بغباء منقطع النظير.
وقفت السعودية مع اسرائيل لأول مرة في تاريخ العرب، وأصدرت بيانات أهدرت سمعتها، ونجح حزب الله في الحرب ليخرج على السعوديين بطلاً قومياً عربياً (بعمامة) في ظاهرة لم تحدث منذ الإنشقاقات الأولى في تاريخ الإسلام!
كانت كارثة تلك النهاية، ولاتزال السعودية تواصلها ولكن بقليل من الأوراق.
انكفاء حزب الله للمعركة الداخلية مع فريق السعودية/ اميركا/ فرنسا/ اسرائيل، كلفه كثيراً، فقد نجحت السعودية في جعل المعركة وكأنها طائفية بامتياز. لكن الحزب وحلفاءه لم يخسروها تماماً. وصار واضحاً ان السعودية ليست قادرة على تغيير موازين القوى، وأن قرار ١٤ آذار ليس في السعودية وإنما في واشنطن وباريس فقط.
السعوديون اليوم لاعب ملحق لتلك العاصمتين. ليس من المنتظر أن ينجح اللقاء السعودي ـ الإيراني في الوصول الى حل بين المتخاصمين هناك في بيروت، حتى لو وافق عليه الطرفان المتنازعان، اللهم إلا إذا كان الإتفاق مرضي عنه في واشنطن وباريس، وهو غير متوقع الحدوث. فسياسة واشنطن اليوم معنية بفتح ملفات الأزمات وليس حلها.
وبالنسبة للنفوذ الإيراني على حزب الله، فإنه تضاءل أيضاً، فالأخير نضج وكبر واستقوى على الأرض وأصبح يتحرك بأكثر مما مضى مستقلاً، ثم إنه بتحالفاته المتنوعة صار حزباً عابراً للمذهبيات، وصار أكثر حرصاً على (لغته الوطنية) ومن المتوقع أن لا يقبل أية املاءات سورية أو إيرانية، بعكس ما تعتقده السعودية!

الرابع ـ الملف النووي الإيراني

ملف ايران النووي يزعج السعودية لا من جهة تحوله الى سلاح نووي، فهذا على الأرجح لن يتم إلا في ظروف حرب أميركية ـ إيرانية، أي مواجهة شاملة بين الطرفين، تدفع ايران لاختصار الوقت من أجل امتلاك ذلك السلاح.
في حال وصل الطرفان الغربي/ الإيراني الى تفاهم سياسي (موسع) يشمل كل الموضوعات في المنطقة، وهذا ما لا تتمناه السعودية ومصر، فإن موضوع السلاح النووي لن يكون في متناول اليد في المدى المنظور.
يبدو ان السعودية ليست قلقة من تحول المشروع الإيراني النووي من سلمي الى حربي، ولا نظن قلقها إلا مفتعلاً ذاك الذي يقول بالخشية من تسرّب نووي ايراني يلوّث الخليج، فمشكلة السعودية أو نظرتها للموضوع النووي الإيراني تكمن في جزئية أخرى مختلفة.


الحريري: أذنه في باريس لا الرياض

السعودية، مثلها مثل اميركا واسرائيل، لا تريد لإيران النجاح علمياً في الموضوع النووي. فهذا الإنجاز له انعكاسات ايضاً على صعيد النفوذ والتنافس.. لهذا الغرب لا يريد أي مشروع ايراني نووي سلمي.. نقطة أول السطر! لأنه بالضرورة مشروع يقفز بمكانة إيران وبقدراتها العلمية حدّاً لا يراد لها أن تصل اليه. لا يراد لإيران ولا لكثير من الدول غيرها ممن لها نهج سياسي مستقل، أن تمتلك أسباب القوة العلمية الحقيقية. والسعوديون، لا يتمنون للمشروع الإيراني أن يرى النور، مع أن المفاعل الإيراني الأول في بوشهر كان قد بدئ به في زمن شاه ايران، وبمعونات غربية، ولم يكن حينها يسبب انزعاجاً سعودياً!!
هذا النظام الإيراني، غير مقبول، وممنوع عليه أن ينجح، وان يكون نموذجاً لدول أخرى. والسعوديين لا يريدون لهذا النظام المنافس أيديولوجيا وسياسياً أن يمتلك قوة العلم. تجدر الإشارة هنا الى أن الغربيين يدركون اكثر مما تدركه السعودية من حقيقة التقدم العلمي الإيراني، الذي هو أوسع بكثير من موضوع صناعة الأسلحة والتقنية النووية، فإيران نصف دول صناعية، وما نشهده مجرد قمة جبل كبير.
لكن السعودية لا تستطيع أن تقول للإيرانيين أن لكم الحق في مشروع نووي سلمي، وبالتالي لا خيار لها إلا بالحديث تهويلاً عن مشروع نووي عسكري مرة، ومرة عن مخاطر المشاريع النووية على البيئة وهي مخاوف مفتعلة كما قلنا، والحقيقة تكمن في زاوية أخرى.

هل تريد السعودية حربا أميركية ضد ايران

هناك طريقان للتعامل مع إيران.
جربّت السعودية الأول بدعمها حرب صدام،

لكبح جماح الثورة المنطلقة أو ما يسمى (تصدير الثورة). وقد تناسى الفريقان - ولو الى حين - تلك الأزمة بعد احتلال الكويت، وحاولت ايران - بمبادرة منها وليس من السعودية - تطبيع العلاقات بين البلدين.
السعوديون تلكأوا، ووضعوا شروطاً تتعلق بالتعاون الأمني.
ولكن ظهر فريق من الأمراء الشباب يحبّذ إقامة علاقة مع ايران، وبينهم تركي وسعود الفيصل إضافة الى بندر بن سلطان، بعكس بعض المحافظين كالأمير نايف وزير الداخلية. كان السعوديون يومها يبررون العلاقة بالقول: إيران حقيقة جغرافية لا نستطيع تجاهلها، أما أميركا التي تريدنا أن نخوض حروباً فهي اليوم هنا وغداً راحلة. وفعلاً قرر ولي العهد حينها، الملك الحالي عبدالله، كسر الجليد وفتح الباب لإقامة العلاقة. والفلسفة السياسية تقول إن خير وسيلة لدرء الشرّ القادم من إيران هو التعامل معها وعدم استعدائها. وهذا المنطق لازال سائداً في كل دول الخليج بلا استثناء - غير السعودية.
اليوم، تجد السعودية نفسها غير قادرة على كبح الطموح الإيراني، بغض النظر عن مشروعيته من عدمه، فكان لا بدّ من استخدام وسائل أخرى، وهي لا تعدو وسيلتين: الأولى، تسخين الجبهة الطائفية والعنصرية لاحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، ولكن هذا يعني في حقيقة الأمر إعلان حرب بصورة أو بأخرى، فلا يمكن أن تشعل الحرب الطائفية دون أن تدخل في معركة مع إيران، مثلما هو الحال بالنسبة لهذه الأخيرة لا تستطيع أن تهاجم (الوهابية) دون أن تصطدم مع السعودية وتدمر الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين البلدين. الثانية، تشجيع الولايات المتحدة لاتخاذ مواقف متشددة من إيران الى حدّ أن بعض الأمراء يرى الدفع باتجاه الحرب مع إيران، وهو ما دفع بمرشد ايران الى أن يبعث برسالة تهديد مبطنة لدول الخليج، محذراً اياها من تسهيل الهجوم على ايران.
في إطار النقطة الثانية، هناك رأيان في القيادة السعودية، وهما في طور مراجعة الموقف السعودي من إيران. رأي الصقور الذي يقف على رأسه الأمير بندر، وهو رأي يتناغم مع مواقف اسرائيل والصقور من المحافظين الجدد في واشنطن، وهو يرى أن قوة إيران تضخمت ولا بدّ من وضع حدّ لها بالقوة العسكرية، والعقوبات الإقتصادية، بل وحتى الحصار والتخريب الإقتصادي، فالوسائل الدبلوماسية غير مجدية. والسعوديون أعلنوا شيئاً من نياتهم من خلال الرسالة التي أرادوا توجيهها عبر مقالة نواف عبيد في الواشنطن بوست، والتي تحدثنا عنها في أعداد سابقة. وأصحاب هذا الرأي يرون أن أي حرب ستخوضها واشنطن، لا يسع المملكة إلا الدخول فيها عبر قواعدها العسكرية وحتى استخدام جيشها لتعضيد الهجوم الأميركي، وعليها أن تتحمّل ما يصيبها من تبعات وخسائر، خاصة الصواريخ الإيرانية التي قد تقصف كرد فعل المنشآت النفطية السعودية، ولهذا لا غرابة أن تأتي واشنطن بصواريخ باتريوت في الخليج لغرض الحماية، وكأن هناك نيّة أميركية لتوسيع رقعة الحرب لتمتد الى ايران، وهذا ما فهمه بريجنسكي، مستشار كارتر للأمن القومي، أي تبني سياسة سابقة اتبعت في فيتنام حين اقحمت كمبوديا ولاوس وغيرهما في الحرب فيما سمي بـ (الفتنمة)!
الرأي الثاني يقول بمحدودية الإنخراط والتشجيع على الحرب الأميركية ضد إيران، وأصحابه يحصرونها في حدود (التأديب) وليس الحرب المفتوحة. وهم ضد الحرب المفتوحة، لأنها ستجرّ عليهم رداً إيرانياً حتى لو لم تدخل السعودية طرفاً في الحرب، باعتبارها مجال للنفوذ والمصالح الأميركية.. لهذا، يرى هذا الفريق المحافظ، والملك بينهم فيما يبدو، أن حدود المواجهة مع ايران يجب أن تكون محدودة.
أيضاً، من بين أصحاب هذا الرأي الثاني، من يعتقد بأن من الممكن إعادة (صيانة) العلاقات السعودية الإيرانية بالإنخراط في عمل جدي مشترك، إن على صعيد العراق أو لبنان، فإذا ما قدّم الإيرانيون بعض التنازلات في استراتيجيتهم يتقدم السعوديون باتجاه اصلاح العلاقات. لكن المشكلة الحقيقية هي أن السعوديين لا يعرفون ما يريدون من إيران على وجه التحديد، وإذا عرفوا لا يستطيعون تبرير مطالبهم، وإذا ما برروها لم يوضحوا المشترك في المصالح بين الطرفين.
ولهذا فإن الصورة ضبابية حتى الآن، ولكن مما لا شك فيه أن العام الفائت شهد تغيراً في العلاقات السعودية الإيرانية، كما شهد ولادة فريق من القيادة الحاكمة في الرياض يريد خوض الحرب ضد ايران. وهذه تبدو أول ظاهرة في تاريخ السعودية التي اعتادت الحروب بالوكالة ولم يصبها من أحداث المنطقة العاصفة على مدى ثمانية عقود إلا القليل من الضرر، وقد تؤدي المغامرة السعودية القادمة الى الإضرار بالسعودية كدولة بشكل لم يحدث ابداً في تاريخها الحديث.

كارثة إقليمية وراء تحالف سعودي أميركي إسرائيلي بريطاني

رأى الصحافي والباحث الاقتصادي Anatole Kaletsky أن ما يجري في البيت الأبيض حاليا، بالدعم التام المعتاد من رئاسة الوزراء البريطانية، هو نسخة شرق أوسطية من الحرب العالمية الثانية، موضحاً أن الذي سيطلق شرارة هذه الحرب سيكون تشكيل تحالف كان من غير الممكن التفكير فيه من قبل، بين أميركا وإسرائيل والسعودية وبريطانيا لمواجهة إيران وتنامي نفوذ الإسلام الشيعي.
واعتبر كاليتسكاي، في مقال بعنوان (تحالف شرير يهدد بكارثة) نشرته صحيفة The Times البريطانية في عددها في الرابع من يناير، أن النتيجة المنطقية لهذه العملية ستكون ضربة جوية إسرائيلية ضد المرافق النووية الايرانية يتزامن معها تجديد الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد حزب الله في لبنان وتحركات هجومية من الجنود الأميركيين والبريطانيين لسحق الميليشيات العراقية الشيعية، بينما يعمل الإرهابيون السُنّة المدعومين سعودياً على التقليل من شأن الحكومة العراقية الموالية لإيران في بغداد.
ولاحظ كاليتسكاي أن الخطاب المعادي لإيران يتنامى بقوة في الوقت الراهن داخل السعودية نفسها، مبيناً أن الرادع الوحيد لقيام إسرائيل بتحرك عسكري ضد إيران هو الولايات المتحدة.
وبيّن كاليتسكاي أنه من المستبعد أن تقوم إسرائيل بقصف إيران دون موافقة أميركية صريحة، مضيفا أنه من المؤكد أن أي رئيس أميركي سيمنع إسرائيل من القيام بذلك إذا رأى أن الأمن القومي الأميركي يتطلب ذلك.
وذكر كاليتسكاي أن هذا كان الموقف حتى وقت قريب، إذ أن اميركا كانت تعتمد على السياسيين الشيعة المدعومين إيرانياً لتفادي إنهيار كامل للنظام في العراق وطرد مخز للجنود الأميركيين من البلاد بطريقة سايغون.
وأكد كاليتسكاي أنه إذا كانت هناك دولة واحدة في العالم أكثر قلقا من إسرائيل بشأن صنع قنبلة نووية إيرانية، فهي السعودية، وإذا كان هناك دولتان في العالم تمتلكان نفوذا حقيقياً لدى إدارة بوش فهما السعودية وإسرائيل، مضيفا أن هاتين الدولتين تقولان للرئيس بوش حالياً يجب عليه سحب تأييده للحكومة العراقية الشيعية وتمزيق تقرير بيكر، الذي كانت أهم نصائحه فتح قنوات دبلوماسية مع طهران، والتحضير لمهاجمة إيران، سواء مباشرة أو عن طريق الإسرائيليين.

أيها الحمقى في خارجية السعودية

اصمتوا.. أو العبوها بطريقة صحيحة!

الدول المعنية بالصراع مع إسرائيل ثلاث دول أو جهات: سوريا التي لديها مشكلة الجولان، ولبنان الذي لديه مشكلة ترسيم الحدود وبعض القرى، والفلسطينيون الذين تحكمهم اليوم حكومة حماسية منتخبة.

ما عدا هذا شأن زائد، وطفيليات عالقة.

مصر والأردن وقعتا اتفاقيات مع اسرائيل، وبالتالي لا قرار لهما بموضوع (الصلح والسلم) مع اسرائيل من قريب أو بعيد، فقد اتخذوا القرار وانتهى.

والسعودية التي تحاصر حكومة فلسطين الحماسية، وتصارع سوريا بغية اسقاط نظامها، ولها موقف غير متزن من الصراع الداخلي اللبناني.. هذه الدولة كيف يمكنها تسويق مبادرة سياسية للصلح مع اسرائيل، في هذا الظرف؟!

إنه لأمر غريب وعجيب حقاً!

الأسد قال قبل بضعة أشهر بما يفيد بأنه لا يقبل أن يقرر (الآخرون) نيابة عنه، فسوريا هي المعنية، ومن لا معركة له مع اسرائيل عليه أن يدعم قرار من له القرار وصاحب الشأن الرئيسي.

من نتائج هزيمة اسرائيل في لبنان، أن الإدارتين الأميركية والإسرائيلية تسعيان لتعديل مبادرة الملك عبد الله للسلام كيف توافق عليها اسرائيل وتصبح الأساس لصلح العرب معها!

وواحد من بنود زيارة رايس للمنطقة هو تعديل ما يمكن تعديله من تلك المبادرة، والمسألة لم تعد سراً فقد كشف عن أن بندر بن سلطان يحمل هذا الملف ويعدّل فيه! بعيداً عن أصحاب هذا الشأن.

لنفترض جدلاً انه تمّ التعديل، وان اسرائيل وافقت عليه وكذلك اميركا. ثم ماذا؟

لا بد ان يحظى التعديل بإجماع في قمة عربية، قد تعقد في الرياض في مارس القادم. ماذا لو رفضتها سوريا، وهذا هو المرجح، خاصة إذا لم تستشر في الأمر، وخاصة وهي على هذا النفور من مواقف السعوديين؟

وماذا لو رفض لبنان، وحكومته العاجزة لا تستطيع ان تقرر شيئاً من هذا كما هو معلوم بالضرورة.

وماذا لو رفضت حكومة حماس وهو مرجح جداً، ولا يمكن ان تعترف باسرائيل.

ماذا يفيد حينها لو وافق كل العرب على الصلح مع اسرائيل؟!

ليذهبوا ويصالحوا اسرائيل، فالمشكلة باقية بهم أو بدونهم.

قد تضغط السعودية على هذه الجهات الثلاث لقبول التعديلات التي يبدو انها ستكون كبيرة. ولكن بماذا تضغط؟

هل توقف المساعدات وهي متوقفة عن سوريا وعن حماس؟

هل تهدد بقطع العلاقات، وهي شبه مقطوعة مع حماس وترفض حتى مجرد استقبال رئيس الوزراء الفلسطيني، في حين أنها تعمل على إسقاط النظام السوري؟

ما يتحدث عنه السعوديون اليوم من تعديل المبادرة العربية لتقبلها اسرائيل اولاً، ثم سوريا، ثم لبنان وحكومة حماس، لن ينجح، ولا يمكن للسعوديين ان يتصرفوا في موضوع ليس من حقهم التصرف فيه نيابة عن أصحابه الحقيقيين والمعنيين به.

سيقول السعوديون: اذن لا تطلبوا منا المساعدة!

حسن. لقد دعوتم وطالبتم اسرائيل بمواصلة تدمير لبنان في حربها، والتقيتم بأولمرت، ونددتم ببني جلدتكم وهم يقاومون اسرائيل ووصفتموهم بالمغامرين.. إذن واصلوا المسير، وأقيموا العلاقات مع اسرائيل علناً.. دونما انتظار سلم وصلح لن يأتي، لأنه مجحف ويلبي الطلبات الإسرائيلية.

ليس هذا ما يثير الغضب حقاً.

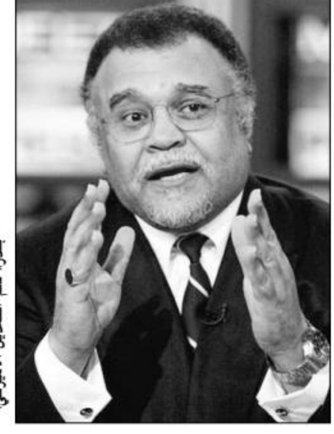
بل هو أن الأميركيين من الغباء بمكان بحيث يعتقدون ان السعودية والأردن ومصر وعباس يستطيعون تغيير الخريطة السياسية ويفرضوا على العرب صلحاً بشروط اسرائيلية، في وقت هي أي أميركا وحليفتها تعانيان من مصاعب جمّة وانهزام شبه محقق.

والأغبى، هو الجانب السعودي الذي يعتقد بأنه قادر على اجتراح المعجزات، في حين لا يدرك أن حجمه السياسي الإقليمي، ونفوذه لدى مسؤولي الحرب والسلم في لبنان وفلسطين وسوريا قد تضاءل، بل أنه أصبح في حالة عداء مع أولئك المسؤولين.

من لا قرار له بنفسه، ولا علاقة له بالموضوع بالأصالة، ومن هو في صراع مع أصحاب القضية، كيف يعتقد بأنه سينجح، خاصة وأن ماكنة الإعلام السعودية تهاجم ليلاً نهاراً سوريا وحماس وكل أحد في لبنان غير فريق السنيورة؟!

هذا ما لا نفهمه، ولا نظن أن الأمراء السعوديين يعيشون واقعهم. ولا يفهمون ما يجري حولهم. فليكفوا عن التصدي لزعامة منطقة لا تقبل بها حتى قطر، فضلاً عن سوريا!


تعديل مبادرة عبدالله


بندر.. قلم التعديل الأميركي!

السياسة الخارجية الجديدة

عادل الجبير سفيراً لدى واشنطن

ذكرت مجلة The Economist البريطانية أن الغموض الذي يحيط بالشؤون الداخلية السعودية يقف وراء حزمة التكهنات التي أثارتها استقالة الأمير تركي الفيصل من منصبه كسفير في واشنطن ولا سيما ما تردد عن توتر بينه وبين الأمير بندر بن سلطان، فيما نقلت صحيفة Washington Post الأميركية عن مسؤولين اميركيين توقعهم بتعيين عادل الجبير خلفاً لتركي.

وأشارت مجلة The Economist في عددها الصادر في العشرين من ديسمبر الأخير إلى أن بعض الأحاديث التي دارت عقب الاستقالة ركزت على ظهور مشاكل في التحالف السعودي الأميركي الحيوي، بينما اعتبر البعض الاستقالة مؤشراً على الصراع على السلطة بين أجنحة العائلة المالكة.

وذكر تقرير للمجلة في عددها الأخير أنه من الواضح بأن الأمير تركي لم يستقل من منصبه لقضاء مزيد من الوقت مع أسرته كما قال، وأن معظم الشائعات المتعلقة بهذه القضية تدور حول توتر العلاقات بين الأمير تركي والأمير بندر بن سلطان.

وأوضح التقرير بأن الأمير بندر دعا، من خلال منصبه كمستشار للأمن القومي السعودي، إلى سياسة خارجية سعودية أكثر قوة، كما يقال أنه قام بمبادرات مستقلة عن وزير الخارجية السعودي المسن، بما في ذلك زيارة حديثة غير معلن عنها إلى واشنطن حيث يُشاع أنه شجّع صقور إدارة بوش على مقاومة دعوات التعاون مع سورية وإيران.

في سياق مماثل، نقل تقرير لصحيفة The Washington Post في الحادي والعشرين من ديسمبر عن مسؤولين أميركيين أن السعودية أبلغت الخارجية الأميركية بأنها تنوي تعيين عادل الجبير سفيراً لها في واشنطن، مشيراً إلى أن الجبير أحد المستشارين للشؤون الخارجية المقربين من الملك السعودي عبدالله شكل وجهاً عاماً للمملكة الغنية بالنفط في الغرب، وكان في الواجهة للفصل بين العائلة الملكية السعودية والتطرف الإسلامي، و(غالباً ما اضطر إلى الدفاع عن إحدى أكثر الحكومات المستبدة في وجه الانتقاد القاسي).

واعتبرت الصحيفة أن التعيين المنتظر للجبير يمثل بروزاً سريعاً في الدبلوماسية السعودية لرجل عمل أخيراً كمساعد خاص للأمير بندر بن سلطان الذي هو اليوم مستشار الأمن القومي، لافتاً إلى أن التعيين الحساس جداً غلّف بالسرية، وأن الرسالة المطبوعة التي سُلمت إلى الخارجية الأميركية تركت فراغاً مكان إسم السفير المعين، والذي أضيف لاحقاً بخط اليد من قبل موفد سعودي قبل وقت قصير من تسليمها، حسب ما كشفت مصادر مطلعة طلبت عدم ذكر اسمها لأن الإعلان لم يتم بعد.

تسلّم عادل جبير منصب سفير السعودية في واشنطن يعتبره كثيرون انتصاراً للأمير بندر، ويعكس مدى نفوذه في السياسة الخارجية السعودية، وهذا يعني أيضاً انتصاراً للجناح المتشدد في العائلة المالكة لجهة تبني مواقف المحافظين الجديد في الولايات المتحدة تجاه المنطقة، وهو ما يثير هلع الأجنحة الأخرى داخل العائلة المالكة إزاء ما يمكن أن يسفر عنه التحوّل في السياسة الخارجية السعودية من (المحافظة الى الراديكالية)، وانعكساتها على الداخل السعودي خاصة في ظل السياسة المنفلتة التي يتبعها بوش وفريقه حيال المنطقة.



عادل جبير المقرّب لسنوات طويلة من الأمير بندر من خلال عمله في الدائرة الاعلامية التابعة للسفارة السعودية في واشنطن، أتقن النهج الذي اتبعه بندر خلال وجوده في واشنطن كسفير من طراز خاص، وحظي بعلاقة وثيقة مع المسؤولين الاميركيين بما فيهم الرئيس بوش، الذي أزال الاعراف الدبلوماسية في علاقته معه. وقد نجح الجبير في إدارة حملة العلاقات العامة بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر بهدف إعادة ترميم صورة حكومته داخل الولايات المتحدة، وقد تولى الرد على الانتقادات العنيفة التي شنّها الاميركيون على السعودية واتهموها بأنها (وكر الارهاب)، فيما كان الجبير يعقد الندوات والمؤتمرات الصحافية ويدعو الاعلاميين الاميركيين للاستماع الى وجهة النظر السعودية، فيما يتصل بعلاقة العائلة المالكة والحكومة السعودية بشبكة تنظيم القاعدة وبالنشاطات الارهابية في الخارج، وكان الجبير يسوّق بلاده كضحية للأعمال الارهابية، شأنها شأن الولايات المتحدة والغرب عموماً. أكثر من ذلك، كان الجبير يرتق الفتوقات الواسعة في تصريحات الأمراء، وكان يعيد تفسيرها أو نفيها وأحياناً يزيد عليها قليلاً كيما تخرج مقبولة، وليست بالضرورة معقولة، كما فعل حين نفى تصريحاً للأمير نايف في حواره مع صحيفة السياسة الكويتية بأن الصهاينة هم وراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مثبّتاً التهمة الأميركية بأن اسامة بن لادن هو وحده المسؤول. وقد ظهر الجبير عقب اجراء عملية فصل التوأمين العراقيين مترجماً للملك خلال لقاء مع صحافي بريطاني، وأبدى براعة فائقة في (تقويل) ما لم يقله الملك، الذي كان يتمتم بكلمات غير متماسكة وتفتقر الى الذوق والمعنى، فيما كان الجبير يصوغ تلك الكلمات المتناثرة في جمل شديدة الجاذبية بمعانٍ كبيرة. يضاف الى سجله في الدفاع عن العائلة المالكة دعوته لوفد من اليهود الأميركيين الاعضاء في الكونغرس الى السعودية من أجل احتواء (الغضبة اليهودية) إزاء تصريح الملك عبد الله بأن (أيادي صهيونية تقف خلف ٩٥ بالمئة من الهجمات المسلّحة في المملكة)، ودفاعه في مؤتمر صحافي عن الأميرة هيفاء زوجة مستشار الأمن القومي الامير بندر وغيرها من المناسبات التي حفظها له طويلو العمر!

نشير فحسب الى أن لدى عادل الجبير حظوة عند الاسرائيليين، تماماً كما هي مكانة الامير بندر، فقد ذكرت صحيفة جيروزليم بوست الاسرائيلية بأن (عادل ظل - منذ بداية التسعينات - على اتصال وتنسيق مع الجماعات اليهودية بما فيها منظمة اللوبي الصهيوني الأمريكي - أيباك، وسبق أن التقى بيوسي بيلين حينما كان وزيراً في حكومة العمل الإسرائيلية)، وتضيف الجريدة بأن (الجبير هذا هو الذي أقنع الأمير عبد الله، بتوجيه دعوة لتوماس فريدمان وإفراده بلقاء خاص). وليس غريباً على من هذه شمائله أن يكون سفيراً وأن يحظى بدعم الاسياد والعبيد معاً!

يريد أن يصبح ملكاً

بندر يدير الحرب على إيران من واشنطن

عداء الحكومة السعودية للشيعة وسيلة تنتزع بها ورقة من أيدي الجهاديين، والزرقاوي استفاد من الدعم والتمويل الحكومي السعودي للخطاب المعادي للشيعة

أوضح نبراس كاظمي في مقال نشرته صحيفة The New York Sun الأميركية في عددها الصادر في الثالث من يناير، بأن الصراع الذي ظهر إلى العلن بين أعضاء العائلة المالكة على أثر ترك السفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل منصبه أدّى إلى إحراج الحكومة السعودية ودفعها للطلب من وسائل إعلامها أن لا تنقل شيئاً عن استقالة الأمير تركي.

وأشار الكاتب إلى ان الأمير تركي عبّر عن إستيائه عندما نشب اختلاف حول طريقة التعاطي مع إيران داخل العائلة المالكة، ففي حين كان الأمير تركي يؤيد سياسة الحوار مع الإيرانيين كان جناح آخر يقوده بندر بن سلطان يدعم سياسة القوة والوقوف بجانب أميركا إذا كان هنالك اتجاه لدى الإدارة الأميركية للغزو.

وشكّك الكاتب في أن تكون إيران أساس المشكلة، معتبراً أن همّ العائلة المالكة هو الحفاظ على السلطة وهي لا ترى في إيران تهديداً لها، بينما التهديد الحقيقي يتأتى من الجهاديين داخل المملكة والآخذي قوتهم في الازدياد.

وأضاف أن القول بوجود تهديدين الأول تمثله إيران على أميركا وإسرائيل والثاني المدّ الشيعي على السنّة ليس إلا لتعمية كل من الديمقراطيين الغربيين والأصوليين الراديكاليين على حدّ سواء.

وقال كاظمي إن الأمير بندر الذي يستمع إليه الملك عبدالله يستغل كل هذه الادعاءات بوجود تهديد ليستطيع تأمين بقاء النظام، حتى لو أدى به ذلك إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأميركية في العراق وإحراق لبنان.

وبناء على مخطط الأمير بندر فإن أميركا عليها مهاجمة إيران بكل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية المتاحة، ومواجهة المزيد من الصعاب في الشرق الأوسط.

وتابع الكاتب مشيراً إلى أن الجهاديين السائرين على نهج أبي مصعب الزرقاوي والذين أرسوا ثقافة العداء للشيعة في صلب عقيدتهم وكفاحهم، سيتم إطلاقهم ضد الشيعة في لبنان وسورية والعراق وبالتالي حرفهم عن مواصلة هدفهم المتمثل في الإطاحة بالنظام السعودي.

ويعود كاظمي ليذكّر بمقال كتبه في يونيو ٢٠٠٥ عن مخطط سعودي يمثل اليوم ما يحاول الأمير بندر تحقيقه. فمنذ عام ١٩٨٠ بدأ السعوديون بتنفيذ مخطط في أفغانستان ودعموا المجاهدين في مواجهة السوفيات.

حينها كان الأمير تركي بصفته رئيساً للاستخبارات مهندس عملية (الإلهاء الأفغاني) الذي صرف الإسلاميين الوهابيين عن السعودية وعن تهديد المملكة، وكان الأمير بندر سفيراً في واشنطن ساهم في دفع الأميركيين نحو هذه الاستراتيجية. وسار المخطط بشكل جيد وحقق الأهداف قصيرة المدى. لكن على المدى الطويل تحولت النتائج إلى سيئة جداً بالنسبة لكل المعنيين، فقد ظهر أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة.

وقال الكاتب إن الأمير بندر لا يزال يتبع نفس السياسات التي كانت سائدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ تماماً كما يفعل صديقه الحميم وزير الخارجية الأميركي الأسبق ورئيس مجموعة دراسات العراق جيمس بيكر المتهم من بعض الجهات باتباع المدرسة القديمة وفقدان الصلة بالمتغيرات الكبيرة التي حدثت في الشرق الأوسط، بينما يبدو الأمير تركي، وهو المتهم بأنه المسؤول الرئيسي عن خلق (وحش أسامة بن لادن)، قد تعلم من تجاربه.

والخطوة الأولى في مخطط الأمير بندر هي إظهار المملكة العربية السعودية على أنها حامي الشرق الأوسط السنّي في مواجهة الشيعة والإيرانيين. ويرى الكاتب أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الإيرانيين قد يذهب بهم الخيال إلى التصديق أنهم قد يهيمنون على العالم الإسلامي. فالأحداث في لبنان وبين الفلسطينيين أثنت القادة الإيرانيين وحتى أكثرهم حماساً مثل الرئيس نجاد عن الفكرة القائلة إنهم يستطيعون قيادة العالم الإسلامي من خلال مواجهة إسرائيل. والإيرانيون يكتشفون، كما فعلوا في بداية الثورة الخيمينة حينما كان التفكير بتصدير الثورة، أنه يمكن أن يتمّ التشكيك فيهم بسهولة من قبل منافسيهم السنّة بدعوى أنهم هراطقة.

وحسن نصرالله الذي رأى فيه العرب جمال عبدالناصر ثانياً خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، يصفه اليوم سنّة لبنان بالمتعطش للسلطة وذلك بعدما حاول استغلال رصيده في محاربة إسرائيل لتدعيم مشاركته في السلطة.

فالعداء للشيعة من قبل الحكومة السعودية هو وسيلة تنتزع فيها ورقة من أيدي الجهاديين، والزرقاوي لم يخترع العداء للشيعة ولكنه استفاد من الدعم والتمويل الذي تقدمه الحكومة السعودية لهذا الخطاب المعادي للشيعة.

ويقول الكاتب إنه ليس مستغرباً أن يصدر ٣٨ عالم دين سني في السعودية بياناً ضد الشيعة في العراق، ثم يُتبَع ذلك بفتوى للشيخ عبدالرحمن البراك يكفر الشيعة ويعتبرهم أشد خطراً على الإسلام من اليهود والنصارى. وبهذا فإن الحكومة السعودية تسبق الجهاديين بخطوة حينما تظهر نفسها مستعدة لتبني أجندة الجهاديين. ويرى كاظمي أن معاقبة إيران تصبّ حتماً في صالح أميركا والعالم، لكن لا يجب أن تتحول سبباً لنزاع طائفي دام في العراق وفي لبنان. ويخلص الكاتب إلى أن الرئيس جورج بوش يريد نشر الاستقرار الإقليمي عبر التنوير والسلم الأهلي في حين أن السعوديين يريدون حماية نظمهم من خلال إشاعة ثقافة كره الآخرين.

ويقول كاظمي (يجب احتواء إيران، وإعادة العراق إلى العمل. لكن القبول بوسائل الأمير بندر يمكن أن يؤدي مؤقتاً إلى ضرب الإيرانيين، ولكنه سيشعل النار الطائفية في العراق وسيجعل السعوديين يحافظون على خطاب الكراهية والاستفزاز).

تحولات خارطة التحالفات الإقليمية

أحلاف السعودية بين الماضي والحاضر

محمد الهليل

هناك سبع قوى رئيسية فاعلة في الشرق الأوسط: اثنتان منها لهما وضع خاص وهما: تركيا التي أدارت ظهرها لعمقها العربي والإسلامي، وإن حاولت في العقدين الأخيرين أن توازن بين مصالحها الإقتصادية الإقليمية وبين علاقاتها مع أوروبا، ولكن هذه القوة لم تبد رغبة في لعب دور ذي قيمة في الشرق الأوسط، مع أن هناك بعض المؤشرات تفيد بتغير ما حدث في هذا التوجه بعد وصول الإسلاميين الى السلطة، وبعد الإحتلال الأميركي للعراق وآثاره المباشرة على تركيا. وهناك بالتأكيد رغبة عارمة ـ اليوم ـ لدى قوى دولية وعربية لجذب تركيا كي تلعب دوراً أكبر في قضايا المنطقة. القوة الثانية هي إسرائيل التي تضبط تصرفاتها ومصالحها مع تحالفها بالغرب وخاصة الولايات المتحدة، وهي قوة فاعلة في الشرق الأوسط ولكنها القوة التي يجمع على أنها عدو لكل القوى الأخرى، وإن بنسب متفاوتة، عدا تركيا.

القوى الخمس الرئيسية الأخرى هي: مصر، سوريا، العراق، إيران، والسعودية. وهي قوى منقسمة على نفسها، ونقصد العربية منها بالذات، فهي لم تتفق يوماً على مشروع سياسي واحد، وكان هنالك فريقان على الأقل مختلفان دائماً، وكان هناك شيء ما يحدث بين الفينة والأخرى ويغير خارطة التحالفات بين هذه القوى، وسنأتي لشرح هذه القضية فيما بعد.

لماذا هذه القوى تعدّ رئيسية وذات أثر ملموس في الخارطة السياسية؟ باختصار يمكن الإجابة بالقول أن هذه الدول هي القادرة على إنجاح مشروع سياسي أو تخريبه، وهي الدول التي (تريد) و (تستطيع) أن تمارس نفوذاً في محيطها الجغرافي أو الثقافي أو الدولي، الأمر الذي يجعلها محوراً من محاور النشاط السياسي، ومفتاحاً من مفاتيحه الرئيسية. بالطبع ليس كل دولة تستطيع أو ترغب في ممارسة النفوذ. فقوة هذه الدول مختلفة ولكنها متميزة، ومجموع ما تملكه كل واحدة من أوراق القوة أو عناصرها يمنحها أفضلية في التأثير. الدول تعتمد في قوتها على العنصر البشري، أي عدد السكان، والحجم الإقتصادي، وتأثيرها العلمي والثقافي والفني، والمكانة السياسية المترتبة على تبني قضية ما، والمكانة الدينية، والمخزون التاريخي من تراث وإرث حضاريين، وما تمتلكه دولة ما من تحالفات وأصدقاء في هذا الكون. كل دولة تستطيع أن تراكم القوة وأن تمارسها في السياسة. والدولة العربية الرئيسية تتمتع كل منها ببعض هذه العناصر من القوة.

الحلف السعودي ـ المصري

وهو أول حلف يتشكل في العالم العربي، وتمتد جذوره الى الأربعينيات الميلادية الفائتة، وهو حلف هندسه الملك السعودي المؤسس عبد العزيز آل سعود، أو لنقل كان بمبادرة منه، أملته ظروف سياسية سعودية بالدرجة الأساس. كان الملك السعودي لايزال في صراع مع الهاشميين، حكام الحجاز السابقين، والذين كانوا في الأربعينيات الميلادية يسيطرون على قطرين عربيين هما: العراق والأردن، وكان الهاشميون لازالوا القوة الفاعلة في المشرق العربي رغم خسارة الحجاز الذي كانوا حينها ما يزالون يحلمون ـ وربما يعملون ـ لاستعادته من يد السعوديين.

في تلك السنوات الخوالي، لم تكن هناك سوى أقل من عشر دول عربية مستقلة، ونقول مستقلة تجاوزاً، شكلت فيما بعد جامعة الدول العربية. والملك السعودي وجد أمرين أساسيين في مصر:

الأول ـ أنها أقوى قوة عربية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وبشرياً. مع أن مصر لم تكن لها اهتمامات خارجية، اللهم إلا في السودان الذي لم يكن يعدو ملحقاً خلفياً لمصر. ومثل هذه القوة يمكن أن توازن النفوذ الهاشمي في المشرق، خاصة في العراق، الذي كان يتمتع بثقل اقتصادي وسكاني أكبر بكثير من المملكة السعودية نفسها، وكان للهاشميين نفوذاً في سوريا ولبنان وفلسطين، وكانت قيادته أكثر تطوراً، والحياة السياسية فيه أكثر انفتاحاً.

الثاني ـ يمكن اعتبار ذلك الحلف في جانب أساس منه (حمائياً). فمصر في المخيال السعودي/ الوهابي هي الدولة الوحيدة (الأجنبية) التي احتلت معاقل الوهابيين في نجد وكسرت شوكتهم بالوسائل العسكرية. ولازال القلق من مصر الى هذا اليوم سائداً في ذهنية عدد من النخب النجدية. والسعوديون بالأمس كما اليوم، يعتقدون بأن التحالف مع مصر ليس فقط يمنع استخدام مصر كقوة عسكرية ضدهم في أية منازعات قد تحدث، بل قد يوفر لهم ـ عكس ذلك ـ فرصة الإستفادة من القوة العسكرية لمشاريع سياسية مشتركة كما حدث في تحرير الكويت.

ينبغي التذكير هنا، أن الملك عبد العزيز، وفي لفتة نادرة غادر السعودية لزيارة مصر، وهي الزيارة الوحيدة للخارج التي قام بها في حياته بعد تأسيس مملكته، تأكيداً منه لأهمية ذلك التحالف، حيث التقى مع الملك فاروق، ومدّ جسور الروابط مع ذلك البلد، بعد أن كان معه في حالة جفاء منذ عهد الملك فؤاد الذي عارض احتلال الوهابيين للحجاز في العشرينيات الميلادية الفائتة، وما تبعها من حدوث قتلى مصريين في واقعة المحمل الشهيرة. وقد تعاون فؤاد مع الهاشميين ـ ولو جزئياً ـ في تمويل حركة قبلية عسكرية (حركة حامد بن رفادة) للقضاء على الحكم السعودي هناك.

من جانبها، لم تكن مصر في الأربعينيات الميلادية، تتطلع الى دور عربي بارز لتلعبه، ولم تكن هناك إغراءات للقيام بمثل ذلك الدور، خاصة وأن عدد الدول العربية المستقلّة قليل، وأن أعباء الزعامة يتطلب استقلالاً سياسياً أكبر لم تكن مصر قد حصلت عليه بعد، وزيادة على ذلك لم تكن القيادة المصرية وفي سبيل لعب دور ريادي مستعدة او قادرة على مواجهة القوى الإستعمارية المحتلة في المنطقة (فرنسا وبريطانيا).

ولهذا بقي التحالف السعودي ـ المصري منحصراً في بذل جهد مشترك يتمحور حول

(الجامعة العربية) الوليدة والقضايا التي تشغلها آنئذ وهي تنحصر في موضوعين: البلدان العربية الواقعة تحت الإحتلال والثانية موضوع فلسطين الذي بدأ مع الجامعة ولن ينتهي ـ ربما ـ إلا بعد أن تنتهي!!

الحلف المصري ـ السعودي شهد تطوراً بقيام الثورة المصرية في يوليو ١٩٥٢، فمع أن مصر لم ترتح للإنقلاب، إلا أن الإنقلابيين لم تتبلور لديهم بعد رؤية حول الوضع العربي ودور مصر والأيديولوجية السياسية المبتغاة، حيث أن كتاب (فلسفة الثورة) لم يظهر إلا بعد سنوات. لم تتعقد العلاقات السعودية المصرية بسبب الإنقلاب، بل أن عدداً من قادة الثورة في سنيها الأول ذهبوا الى مصر للحج والسياسة، وقد استفادت السعودية في تلك السنوات الأولى من الخبرات المصرية، خاصة في مجال الأمن!

وفي منتصف الخمسينات كان دور مصر العربي قد حسم، وبدا أن السعوديين ـ خاصة بعد حرب السويس ـ قد استبدّ بهم القلق من تزايد نفوذ مصر في العالم العربي وفي الداخل السعودي.. لكن كان هناك أمل في أن (التوافق) المصري السعودي سيتعزز، في حين أن مصر بدأت منحى مختلفاً ووجدت نفسها أبعد ما تكون عن التحالفات الغربية من جهة، وعن من تعتبرهم أزلامها في المنطقة العربية. ومع أن السعودية كانت قد شهدت في الخمسينيات هي الأخرى مواجهة سياسية عاصفة مع بريطانيا حول البريمي، ووقفت مع مصر ضد مشروع الهاشميين فيما عرف بـ (حلف بغداد) إلا أن مصر لم تقدر للسعوديين دورهم، ربما لأن قناعة ما بدأت تراود عبدالناصر بأن الأنظمة الملكية (الرجعية) يجب أن تزال، وأنها لا تعدو أدوات بيد الإستعمار.

شهد عام ١٩٥٨ قطيعة بين مصر والسعودية، وتبدلاً في خارطة التحالفات العربية، فالهاشميون قد سقطوا في بغداد بانقلاب عبدالكريم قاسم المعادي هو الآخر للسعودية (والرجعية العربية). يومها خرج بعض طلاب المدرسة العسكرية في الطائف وهم يلوحون بقبعاتهم: (باقي اثنين، واحد وحسين). أي لم يبقَ سوى ملكان: واحد غير مُعرّف (ويقصد به الملك سعود) والثاني الملك حسين. لم يعد القلق السعودي منذئذ (هاشمياً). ولم تكن للهاشمين رغبة في مواجهة السعودية بقدر ما كانت تحدوهم رغبة الحفاظ على الملك الهاشمي في الأردن. وهنا تحسنّت العلاقات السعودية الأردنية الى أبعد مدى. وكان في المواجهة عبد الناصر وسوريا.

ففي عام ١٩٥٨ أيضاً، شهد الشرق الأوسط نقلة نوعية غير مألوفة، وهو الوحدة المصرية السورية وقيام (الجمهورية العربية المتحدة) فأدّى ذلك الى إضعاف السعودية، وزيادة خشية إسرائيل، والى احتمال سقوط الأنظمة الحليفة للغرب وبالذات: الأردن ولبنان اللتان شهدتا إنزالات عسكرية غربية. ولو دخل العراق حينها في حلف أو اتحاد مع تلك الجمهورية الوليدة، لكانت خارطة الشرق الأوسط قد تغيرت للأبد.

السعودية ـ وخوفاً على انحلال النظام السياسي فيها ـ رتّبت علاقاتها مع الغرب خاصة واشنطن، وأعادت علاقاتها المقطوعة مع بريطانيا، وموّلت الصحافة في لبنان لتشتم عبد الناصر، وزادت بأن دبرت محاولة الإغتيال الشهيرة لعبدالناصر والتي كشف عنها عبدالحميد السراج.

لم يكن هناك حلف عربي قوي وفاعل يقف بوجه عبد الناصر، فالعراق كان مشغولاً بذاته، ومشغولاً بمشاكله مع سوريا، وله بعض الطموحات عبر عنها بالدعوة (لاستعادة الكويت) كجزء من (الوطن العراقي)!

إيران الشاه كانت مشغولة هي الأخرى بقضايا مختلفة، بعضها داخلي يمتد الى فترة الإطاحة المؤقتة بالشاه وتأميم النفط على يد محمد مصدّق، قبل أن يعود الشاه مرة اخرى بانقلاب مدبّر. لم يتبلور يومها دور إقليمي/ خليجي للشاه، وكان الغرب يرى فيه حاجزاً من تسلل الشيوعية الى الجنوب، الى المياه الدافئة. لهذا كان حلف بغداد (حلف السنتو) ولهذا أقحمت فيه تركيا والباكستان أيضاً.

العداء السعودي لعبدالناصر استمر الى هزيمة ١٩٦٧م، بعد سنوات عاصفة من الصراع الأيديولوجي والدعاية السياسية بل والحرب التي كانت اليمن مسرحاً لها (١٩٦٢-١٩٦٧) والتي دخلتها السعودية كطرف فاعل لحماية ذاتها من التمددات الثورية الآتية من الجنوب.

كانت مصر هي قطب الرحى السياسية في العالم العربي، كانت الفاعل واللاعب الرئيس، لم ينافسها فيه ـ بجد أحد. ومع أن سقوط دولة الوحدة عام ١٩٦١ قد أثر كبيراً على مشاريع عبدالناصر، إلا أنها لم تكن ضربة قاضية. وفي الحقيقة كان اللاعبون الكبار في الشرق الأوسط أكثر تناقضاً من أن يشكلوا محوراً خاصاً بهم، فحتى عداءهم لعبد الناصر لم يجمعهم على خارطة واحدة. البعثان في العراق وسوريا كانا مختلفين مع بعضهما كما مع عبدالناصر، بعضه له صبغة أيديولوجية، وبعضه يمكن وصفه بالمزايدات حول كيفية تحرير فلسطين، وبعضه شخصي للغاية أكثر منه مصلحي (مصلحة للدولة).

مصر تمسكت بجمهورها العربي كرصيد أساس لريادتها وزعامتها، وهي الدولة التي اعتقد بأنها رأس الحربة في مواجهة اسرائيل والإستعمار الذي لم يخرج كاملاً من الدول العربية، إذ لازالت هناك بعض الدول لم تستقل بعد. وميدان مصر السياسي تعدى حدود الجوار (السودان، وليبيا فيما بعد، وفلسطين على الحدود، فضلاً عن الجزائر المحررة) ليمتد الى نفوذ أبعد من حدود العالم العربي.

سوريا كانت تمارس نفوذها أو بعضاً منه في إطارين: فلسطين، ولبنان، وأحياناً تسعى للتحرش بالأردن.

العراق كان بعيداً عن فلسطين ولكنها كانت ورقة من صميم صراعاته السياسية مع نظرائه من الدول الكبيرة والفاعلة، ولم تكن لديه ورقة يستطيع لعبها لا شرقاً حيث ايران ولا شمال حيث تركيا ولا جنوباً حيث النفوذ السعودي.

السعودية هي الأخرى سعت للملمة الإطار المتناثر حولها كيما تحمي نفسها، فهي بعد أن كانت عدواً لنظام الإمامة، صارت الداعم له ولقواته ضد الإنقلابيين الجمهوريين، وكان نفوذها واضحاً في بعض دول الخليج، وربطت بشكل معمق أواصر العلاقة مع الأردن الضائع والقلق بين القوى المتنافسة (سوريا والعراق واسرائيل والسعودية) فضلاً عن أنها وثقت علاقاتها بالشاه كدرع محتمل في منظومة أمنها الإقليمي.

السعودية بحثت عن أيديولوجية لمكافحة عبدالناصر، فوجدت في مقولة (مكافحة الشيوعية) استراتيجيتها المفضلة، وهي الاستراتيجية الشاملة التي كانت قد تبنتها أميركا ودول الغرب لمكافحة كل الدول والحركات المعارضة لها. استثمرت السعودية في هذا السبيل المعارضين المصريين من الإخوان المسلمين في الترويج الدعائي ضد عبدالناصر وفي تصعيد الحسّ الديني لمكافحة الشيوعية، فظهر مشروع (الحلف الإسلامي) وكأنه مقابل لشعار (الوحدة العربية).

بسقوط عبدالناصر في حرب ١٩٦٧، ومن ثم وفاته في ١٩٧٠، عادت العلاقات السعودية المصرية الى مجاريها، وبدا أن تحالفاً قوياً قد نشأ بين البلدين، ولعبت الإستخبارات السعودية/ الأميركية دوراً رئيسياً في تحويل مصر عن مسارها السياسي على النحو الذي أوضحته المعلومات التي أوردها هيكل في (خريف الغضب) عن دور كمال أدهم، رئيس الإستخبارات السعودية السابق.

في بداية السبعينيات الميلادية الفائتة، وفي ذات السياق، تحسّنت العلاقات السعودية السورية

التي كانت متوترة في عهد صلاح جديد، ولذا ظهر حلف موّقت قبيل حرب اكتوبر وانتهى بنهايتها، حلف سوري ـ سعودي ـ مصري، خطط للحرب، ثم اختلف على طريقة إنهائها.

عادت سوريا مبتعدة عن مصر، وبقيت السعودية الى جانب مصر، حتى كان ما كان من شأن السادات وزيارته للقدس، وما تبعه من قطع العلاقات بين الدول العربية ومصر، وقد تغير الوضع بعد مقتل السادات، فعادت السعودية والدول العربية الى مصر بدل أن تعود مصر إليهم! ومنذئذ والعلاقات السعودية المصرية في تفاهم وانسجام عدا ما حدث بعيد انتهاء أزمة غزو الكويت، وإلا هناك شبه تفاهم حول معظم القضايا: السلام مع اسرائيل، الموقف من ايران، الموقف من حماس، الموقف من الحرب الإسرائيلية على لبنان ومن حزب الله، الموقف من القضية العراقية منذ بدايتها وحتى الآن، الموقف المشترك من قضايا دمقرطة المنطقة، وغير ذلك من المسائل.

الثورة الإيرانية وتبدّل التحالفات

لم تتوضح طموحات الشاه وإيران كدولة إلاّ في بداية السبعينيات الميلادية، أو قبلها بقليل حين قررت بريطانيا الإنسحاب من البحرين والإمارات الخليجية الأخرى. كان الشاه قبلها عضواً فاعلاً في (مكافحة الشيوعية) وقد أرسل قواته الى سلطنة عمان لضرب ثوار ظفار، ولم تعترض السعودية على ذلك، بل لم تجد فيه ما يدعو للخشية أو الريبة، بل ربما كان الدور الإيراني محبّذا سعودياً كما هو غربياً. وظهرت في تلك الفترة النظرية الأميركية المعروفة بـ (العمودين المتساندين) والعمودان هما: ايران الشاه، والسعودية.

حين قررت بريطانيا الخروج من الخليج، كان لا بدّ من وجود قوة تملأ الفراغ، ولم تكن هناك قوة مهيأة سوى قوّة الشاه، الذي تطورت لديه البارانويا بعيد ارتفاع أسعار النفط وحرب ١٩٧٣ ليعلن أنه شرطي الخليج.

لم تتغير النظرة السعودية للشاه باعتباره حليفاً بل وشريكاً رغم احتلاله الجزر الإماراتية التي صمت الخليجيون عنها الى أن اشتعلت القضية فيما بعد سقوط الشاه. الحقيقة ان السعودية نسقت مع الشاه مواقفها النفطية، ونسّقت معه سياسياً لضرب العراق، وقد تجلّى ذلك بوضوح بالغ في دعم حركة الملا مصطفى البرزاني، وقد دخلت إسرائيل على الخط حينئذ، وأثمرت القضية اتفاق شط العرب عام ١٩٧٥م التي وقعها صدام حسين نفسه.

كانت السعودية تنظر الى العراق كقوة مهددة، فقد احتضن المعارضة البعثية السعودية ودعمها، ومن بغداد ظهرت دورية (صوت الطليعة) واليها التجأ المعارضون البعثيون وفي مقدمهم علي غنّام الذي بقي في العراق الى أن سقط صدام حسين من كرسي الحكم. كان إضعاف العراق هدفاً ايرانياً سعودياً مشتركاً، وكان السعوديون يتقبلون زعامة الشاه على الخليج مع قدر من مشاركتهم، ولكنهم كانوا يرفضون أي تسلل عراقي الى الخليج. هذا لا يعني أن دول الخليج كانت تنظر بعين الرضا تماماً للشاه، خاصة في سنيّه الأخيرة والتي بدا معها مهووساً بعظمة القوة والتهديد بها، وكان الى حدّ ما قد وضع عقبات أمام السعودية ونفوذها في دول الخليج، إذ كانت إيران نفسها تسعى الى ذلك النفوذ مع كل دولة على حدة، وقد كان نجاحها بالغاً على الأقل في سلطنة عمان.

حين بدا ان العراق محيّداً محاصراً من كل الإتجاهات تقريباً، من كل القوى الإقليمية الكبرى ولم يكن له قدرة على ممارسة أي نفوذ واضح (ايران الشاه من الشرق، وتركيا من الشمال، وسوريا من الغرب، والسعودية من الجنوب) حينها تفجرت الثورة الإيرانية لتقلب صيغة التحالفات من جديد.

السعوديون ـ وعلى لسان فهد ـ كانوا ضد إسقاط الشاه، وقد امتدحوا حكمته مراراً قبل أن يسقط بأسابيع، واعتبروا ما يجري من ثورة في الشارع مجرد (زوبعة) سيتخطاها جلالة الإمبراطور. وكان لسقوط الشاه وقع الصاعقة على الغرب وعلى السعوديين. ويومها أعلن كارتر مبدأه الشهير: (إن أمن العربية السعودية جزء من الأمن القومي الأميركي). وفي سبيل إظهار الأمر بشكل جاد باعت أميركا عشرات الطائرات الحربية للسعودية (طائرات أف ١٥) مع مناورات حيّة في سماء السعودية.

ما الذي تغير من تحالفات بسبب الزلزال الإيراني؟

مصر الملكية كانت على علاقة جيدة مع الشاه، ومصر الجمهورية جاءت بالنقيض واحتضنت المعارضة الإيرانية وأعلنت أن الخليج (عربي) الى أن جاء السادات فأصلح علاقات مصر مع الشاه وأعادها الى الحياة وعززها بشكل كبير، الى حد استقباله للشاه ودفنه في القاهرة!. ولكن قيام الثورة، وضع مصر ضد ايران الجديدة، ومثله وضع السعودية في ذات الخانة، وبقي الخلاف المصري الإيراني منذ سقوط الشاه وحتى اليوم لأسباب استراتيجية تتعلق بالنفوذين المصري والإيراني في الخليج ثم في المشرق العربي: من العراق الى لبنان الى فلسطين.

لكن التطور الأبرز حصل لوضع العراق وموقعه الإقليمي، فبقدر الخشية على تحول العراق لإيران ثانية، سجلت السعودية اختراقاً (برضا عراقي) لدعم الحكم في العراق، وكذا فعلت مصر التي لازالت يومها مرفوضة مفصولة من الجامعة العربية، ولأول مرة وقف خط (المعتدلين) والذي يضم الأردن والسعودية ومصر الى جانب صدام حسين حين أشعل الحرب. إنه حلف مواجهة إيران.

تضخم الدور العراقي بسبب الحرب، ولما انتهت أراد صدام أن يوسع النفوذ جنوباً وبقوة السلاح كاستحقاق له على ما فعل في سني الحرب، فكان أن احتلّ الكويت ليعود من جديد الى خندقه القديم المعزول ولتحاربه السعودية ومصر إضافة الى سوريا! وكأن حلفاً جديداً قد نشأ.

أثناء الحرب العراقية الإيرانية كانت إيران محاصرة خليجياً وعربياً وإسلامياً. وكانت مادة التحريض (فرس مقابل عرب) و (شيعة مقابل سنّة) وقد نجحت التحالفات التي هندسها السعوديون والعراقيون والمصريون ومن ورائهم الغرب وأميركا في كسر إيران الى أن أعلنت إيقاف الحرب مرغمة.

لكن هناك أمراً لا بد أن نذكره بهذا الصدد، وهو على أهمية كبيرة، فانتصار الثورة في إيران أنتج قوّة إضافية الى سوريا أيضاً وليس الى العراق فحسب، فقد وجدت سوريا لنفسها حليفاً لا يقدر بثمن. فهي بمواقفها السياسية المعروفة والمتعلقة بمسألة الحرب والسلم مع اسرائيل لم تكن تسمع أذنا صاغية من احد من العرب منذ حرب ١٩٧٣، ولكنها استطاعت ان تمدد نفوذها بشكل كبير في لبنان منذ ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠٠٥ وبغطاء عربي من مصر والسعودية كما هو معلوم، وقد بقيت العلاقات السورية مع هاتين الدولتين يسير باتجاهين، اتجاه الموضوعات العامة التي لا علاقة لها بالموضوع الفلسطيني، وهو اتجاه لم تتنازل فيه سوريا كثيراً ودفعت ثمن ذلك حتى اليوم، واتجاه آخر أبدت فيه مرونة كبيرة ويتعلق بالمواضيع العربية العامة، وسمحت للسعودية أن تمارس دوراً متميزاً في لبنان ولكن تحت سمعها وبصرها.

وهكذا بقيت سوريا ولمدة طويلة لم تجد تفهماً لوجهة نظرها من قبل العرب (اللهم إلا من ذلك المتقلب دائماً في ليبيا) حتى جاءت الثورة في إيران، فاعتبرتها عمقاً سياسياً واستراتيجياً لا يجب التفريط به في كل الأحوال، ولازالت تراه كذلك حتى اليوم. وبهذا يمكن القول بأن العراق وسوريا قد استفادتا بصورة مختلفة من قيام

الثورة في إيران. وفي ذات السياق يمكن القول أيضاً بأن السعودية حققت انجازاً تاريخياً (وإن كان لمدة ثمان سنوات فحسب) في تطبيع العلاقات مع العراق الذي كان منذ تأسيسه وحتى اليوم، رغم اختلاف الحكومات وتغير الأنظمة، يميل الى العداء للسعودية ودورها في المنطقة.

بيد أن النجاح العراقي ـ السعودي ـ الغربي في تحييد النفوذ الإيراني في العهد الخميني كان لفترة وجيزة، فبعد عامين من توقف الحرب غزا صدام الكويت في وقت الإنكفاء الإيراني الداخلي، وبعد الحرب لإخراجه من الكويت، بقي العراق خارج المعادلة السياسية الشرق أوسطية حتى اليوم، ومن المتوقع أن يكون العراق خارج اللعبة، فاقداً للوزن لفترة زمنية طويلة في المستقبل. أيضاً تفكك التحالف المؤقت بعد تحرير الكويت بين السعودية ومصر من جهة وبين سوريا من جهة أخرى.

أما إيران التي هُزمت، فإنها بعد انكفائها ـ أو ما بدا أنه انكفاء مؤقت ـ ظهرت بعد أقل من عقد من نكبتها في الحرب وهي أكثر قوّة وصلابة، وبدأت تحقق إنجازات واضحة داخلياً وتوسّع نفوذها خارجياً بأبعد مما كان يحلم الشاه نفسه. لم يكن اهتمام ايران بالخليج فحسب بل بكل المنطقة العربية خاصة فلسطين. في ذات الإتجاه، لم يستفد أحد في الشرق الأوسط من سقوط الإتحاد السوفياتي مثل إيران، فقد وسّعت نفوذها الى دول آسيا الوسطى، وأقامت علاقات متميزة مع الهند وروسيا وأوكرانيا والصين والباكستان فضلاً عن تركيا وماليزيا وأندونيسيا وغيرها. وحاولت إعادة علاقاتها مع كل غرمائها العرب، بمن فيهم السعوديين، ونجحوا في ذلك الى حدّ كبير.

تبددت المخاوف العربية من إيران طيلة عقد التسعينيات الميلادية ، ولم تعط إيران أدلّة على أنها تريد الهيمنة والسيطرة، بل بدا وكأن إيران مشغولة بنسج شبكة تحالفات على المستوى الدولي قوية للغاية تحصّن الوضع السياسي الداخلي، وكان الإهتمام الإيراني بعيداً عن الجوار العربي، بل في محيط إيران غير العربي في الحقيقة.

الأحلاف ومراكز القوى الحالية ما بعد ٩/١١

الى ما قبل الزلزال الذي أصاب المنطقة بعد أحداث ٩/١١، ومن ثم احتلال أفغانستان والعراق، والتداعيات للحدث شملت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، وقبلها مقتل الحريري وإخراج سوريا من لبنان.. الى ما قبل الزلزال إياه، كان الوضع كالآتي:

إقصاء للعراق كقوة إقليمية بشكل شبه تام وقد كان في حصار استمرّ سنوات طويلة.

إيران الخاتمية تحقق إنجازات وترسم صورة (جميلة) لها في الخارج، وهي قد كانت في أقصى عنفوانها ونشاطها داخلياً وخارجياً، وجاء نجاد ليكمل المشوار بصورة فاقعة أكثر!

كانت سوريا لاتزال سيّدة لبنان، وتمسك بنحو أو آخر بعضاً من الملف الفلسطيني وحتى العراقي، فضلاً عن تحالفها الذي يزداد وثوقاً بطهران وبحزب الله الذي أنجز للتوّ طرد الإسرائيليين من لبنان في مايو عام ٢٠٠٠.

كانت السعودية تعيش جموداً في سياستها الخارجية، وتخسر الكثير من نفوذها خليجياً، وبدت مشغولة بحالها عن أن تمارس دوراً ذا أهمية على الصعيد العربي، ومنه الموضوع الفلسطيني.

مصر، نجحت في مدّ نفوذها لبعض دول الخليج، وصارت ممسكة بالملف الفلسطيني يعضدها في ذلك ملك الأردن.

تركيا كانت لاتزال مشغولة بمشاركتها في الإتحاد الأوروبي، فكلما حلّت عقدة وضعوا لها أخرى، لأن الإتحاد لا يريدها في النهاية!

إسرائيل كانت في قمة غطرستها وقوتها، فقد حيّدت الأخطار الآتية من الخارج، ولكنها تعيش أزمة داخلية مستمرة منذ أوسلو، أي أن معاركها الخارجية صارت في الداخل.

كان هذا هو الحال عشيّة أحداث سبتمبر، لا توجد قوّة عربية فاعلة حقيقية، ولا يوجد اتفاق قوى عربية يقود السفينة، في حين يظهر أن القوتين المؤثرتين هما إسرائيل وإيران، واللتان لهما (منتجات) مادية ملموسة وانتصارات واضحة في ميادين مختلفة.

ما بعد ٩/١١ أصبحت إيران أكثر قوة أولاً حين تمّ التخلص من طالبان ووصول أصدقائها من مختلف القوميات الى السلطة، وذات الشيء تكرر مرة ثانية بعد إسقاط صدام حسين. بعكس ما كان يتوقع البعض بأن إيران ستصبح محاصرة بالوجود الأميركي شرقاً وغرباً!

أما إسرائيل، فقد تصورت في البداية أنها ستكون أكثر قوة بفضل ماكنة الحرب الأميركية، فالإنجاز الأميركي عادة ما يصب في خانة المصلحة الصهيونية، ولكن تراجع القوة الأميركية في العراق ومن ثمّ في أفغانستان، لم يعد ما يجري بالضرورة مفيداً لإسرائيل، إن لم يكن على عكس ذلك في غير صالحها، خاصة وأنه ترافق مع وصول حماس الى السلطة عبر الإنتخابات. وتأكد تراجع إسرائيل بعد شنّها حرب تموز ٢٠٠٦ وهزيمتها المخجلة ـ ومتعددة الوجوه ـ فيها. بمعنى آخر، فإن القوة الإسرائيلية والنفوذ الإسرائيلي الى أفول حقيقي داخل المنطقة العربية، ومكانتها لدى الغرب تضعضعت أيضاً بنسبة كبيرة.

سوريا بدأت مذعورة مما يجري في العراق، وأخرجت مهانة من لبنان، وخسرت السعودية، أو العكس: خسرتها السعودية. صحيح أنها لم تفقد كل نفوذها في لبنان، لكن حتى الدور السعودي ضعف في لبنان. من بقي له دور قوي هو إيران بكل تأكيد. المهم أن سوريا عوضت خسائرها بانتصار حزب الله صيف ٢٠٠٦، وبانتكاسة الأميركيين في العراق، وأيضاً بانتصار حماس في الإنتخابات، وممانعة إيران القوية بشأن برنامجها النووي، وبدأت سوريا تتحدث عن أن خيارها السياسي هو الصحيح (وإن كان مغامراً)!

السعودية كانت بعد ٩/١١ خاسرة على كل الجبهات تقريباً: ازدادت المخاوف منها خليجياً، وهي وإن لم تخسر العراق لكنها لم تربح شيئاً فيه، وصار الربح يصب في جيب منافسها الإيراني. وفي لبنان خسرت بموقفها من حزب الله وحلفائه المحليين، وخسرة سمعتها العربية والإسلامية حين حاصرت حماس بالتعاون مع مصر، وبالتالي لم يعد لديها حليف قوي اللهم إلا مصر والأردن، اللتان تبيعان المواقف وتستلمان الأثمان مقدماً.

مصر هي الأخرى تقلص نفوذها (المأمول) شرقاً سواء في العراق أو لبنان وربما فلسطين، للأسباب التي ذكرت آنفاً.

امام كل هذا، بدا أننا بين محورين قويين هما: سوريا وإيران، وأما القوى الثلاث الأخرى العربية، فواحدة منها معطلة وهي (العراق) ومصر والسعودية في محور لم ينجز شيئاً على صعيد قضايا العرب ولا على الصعيد الداخلي في بلدانهم كنموذج يمكن أن يحتذى به سواء في الديمقراطية أو في تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الإقتصادي. السعودية والعراق وتوابعهما كانوا حلفاً من نوع ما واضحاً له توجهاته ورؤاه الخاصة به، ولم تفعل كونداليزا سوى أن سمته بـ (حلف المعتدلين).

هذا الحلف المبارك أميركياً يراد لإسرائيل أن تكون جزءً منه، وإن كان بغير إعلان، لمحاربة الحلف السوري ـ الإيراني، كذلك يراد لتركيا المستثارة على حدودها الجنوبية (العراق) أن تكون أيضاً داعماً للحلف وإن كان غير شريك فيه ولذات الغرض والهدف.

هذه هي المعركة اليوم، بين الأقوياء السبعة. والباقي تفاصيل!

بعد إغلاق ملف رشاوى اليمامة

ديكتاتورية السعودية تدحر الديمقراطية الغربية

يجب الإقرار بأن السعودية حققت انتصاراً باهراً على الغرب الديمقراطي، فقد نجح الذهب الأسود في إشعال حريق هائل في القيم الغربية وأحالها الى مجرد قطع خشبية متفحّمة. تسارعت خطى النظم الديمقراطية الغربية على وقع إرتفاع المداخيل النفطية في الرياض، وكثف القادة الغربيون من واشنطن الى باريس مروراً بلندن من اتصالاتهم وزياراتهم الى الرياض بغية الحصول على شيء من البترودولار.. ولكن لا يوجد دولة انتهازية مثل بريطانيا. كانت كذلك وستبقى، ولا قيمة لمزاعم القيم وحتى القانون.

الحجة التي قالتها الحكومة البريطانية في منعها التحقيق في رشاوى التورنادو هو أنه سيؤثر على الصفقات التالية، ويعرض المصالح البريطانية للخطر. وحاولت أوساط حكومية إعلامية خاصة البي بي سي الترويج الى مزاعم تقول أن ما يعتبر خرقاً للقانون في بريطانيا مثل الرشاوى، لا يُنظر اليها كذلك في السعودية! هكذا! نظراً ـ كما يقولون ـ لاختلاف منظومة القيم بين البلدين. بمعنى آخر، إن قيم السعودية تبيح الرشوة والفساد والنهب، وبالتالي يجب التعامل مع آل سعود وفق منظومتهم الثقافية التي تبيح ذلك!

لكن إيقاف التحقيق لم يمرّ دون شكوى وتحدّ، ولازالت الحملة المضادة لبلير قائمة، خاصة من الصحف البعيدة نوعاً ما عن الحكومة كما في الغارديان والإندبندنت.

حزب الديمقراطيين الأحرار، وهو ثالث حزب في بريطانيا، ولازال يواصل صعوده السياسي بشكل مدهش، هاجم قرار مكتب جرائم الإحتيالات الخطيرة وقف التحقيق الذي يجريه بشأن عمليات فساد تتعلق بصفقة أسلحة ضخمة أبرمتها بريطانيا مع السعودية، وانتقد تبرير الحكومة بأن قرار وقف التحقيق يهدف إلى حماية مصالح بريطانيا وأمنها القومي، واتهم الحكومة بوضع المال قبل المبادئ.

جاء ذلك على خلفية مزاعم تفيد بتهديد السعوديين بإلغاء صفقة ملحقة باليمامة لشراء مقاتلات يوروفايتر قيمتها ١٠ مليارات جنيه إسترليني ما لم يوقف المكتب التحقيق ومنحوا لندن مهلة ١٠ أيام. ووصف النائب عن حزب الديمقراطيين الأحرار نورمان لامب قرار وقف التحقيق بأنه (مخجل وشنيع ويسيء إلى سمعة المملكة المتحدة)، وتساءل: (كيف يمكن لنا بعد الآن أن نحاضر أمام العالم النامي بعلم السياسة)؟.

من جهته دافع توني بلير عن قرار إيقاف التحقيق وقال: (إن العلاقات التي تقيمها بريطانيا مع السعودية مهمة للغاية، وإنطلاقاً من ذلك فإن إستمرار التحقيق من شأنه أن يسيء إلى هذه العلاقات ويضر بالمصالح البريطانية). واضاف: (واجبي كرئيس للوزراء أن أقدم النصحية حول الأمور التي تخدم مصالح بريطانيا الوطنية ومصالحها الإستراتيجية وليس لدي أدنى شك إطلاقاً في أن القرار الصحيح اتخذ في هذه القضية وأنا أتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه النصيحة) مشدداً على أن إستمرار التحقيق والمضاعفات التي يمكن أن تنجم عنه (من شأنه أن يثير أجواء عدم الإرتياح لشهور أو سنوات طويلة بيننا وبين شريك رئيسي وحليف قوي في المنطقة).



اليوروفايتر

كان الجميع يدرك بأن هناك ضغوطاً سعودية بريطانيا على التحقيق، وكانت صحيفة ديلي تلغراف نقلت عن النائب البرلماني نورمان لام قوله: إذا كان هناك من يمارس الضغوط على المدعي العام، فإن ذلك أمر مخز، وعلى من سن قانونا لمكافحة الفساد المالي ان يتحمل عواقبه مهما قست. الصنداي تايمز (٠٦/١٢/١٧) نسبت الى أحد كبار المحققين قوله أن الوزراء البريطانيين تعرضوا للإبتزاز من قبل الحكومة السعودية من أجل إيقاف التحقيق الذي يطال أمراء كبار في العائلة السعودية المالكة. وقال رويرت واردل أن رشاوى الستين مليون جنيه استرليني التي منحت كرشاوى تعرض التحقيق بشأنها (الى ضغوط صريحة) من السعوديين بإيقاف الصفقة وكذلك التعاون الأمني بين البلدين.

وقد سبب ايقاف التحقيق هيجاناً في البرلمان البريطاني، وقال برلمانيون معارضون بأن ما حدث يُظهر وكأن بريطانيا تتصرف كأحدى (جمهوريات الموز). وقال واردل ان المدعي العام غولد سميث، وبالرغم من شعوره بأن هناك حاجة للتحقيق، وأن مواصلته لن تؤدي الى فعل أي شيء للأمراء إذا ما قدموا لبريطانيا، ولكن ذلك الإستمرار سيؤدي الى كثير من الأضرار لبريطانيا.

من بين تلك الأضرار، ليست فقط خسارة صفقة التسلح، ولكن وحسب مصادر مسؤولة في وزارة الدفاع البريطانية فإن السعوديين هددوا بوقف مدّ بريطانيا بمعلومات استخباراتية حيوية عن القاعدة، وحسب مصدر بريطاني فإن مساهمة السعوديين في المعركة ضدّ القاعدة لا يمكن الاستهانة بها (فالسعوديون مهمون جدا في هذا الجانب). لكن آخرين قالوا بأن معلومات السعوديين يمكن الإستغناء عنها، فضلاً عن أن بريطانيا تزود السعودية ـ في المقابل ـ بمعلومات استخباراتية عن إيران. وقيل أن السعوديين هددوا بأنهم سيطردون عسكريين ورجال استخبارات بريطانيين موجودين في المملكة. وقد شعر البريطانيون بأن السعوديين يمكن ان يتمادوا الى أبعد الحدود في اتخاذ إجراءات لإيقاف التحقيق وبأي ثمن. وهذا جعل البعض في لندن يزعم بأن الخمسة آلاف بريطاني الموجودين في السعودية والعاملين في شركات خاصة يمكن أن يتعرضوا للخطر في حال تدهورت العلاقات بين البلدين.

الأوبزيرفر (١٢/١٧) قالت في افتتاحيتها أن الحكومة البريطانية خضعت للإرادة السعودية بوقفها التحقيق في صفقة اليمامة وقدمت (تبريرات سياسية منها أن العلاقات السعودية البريطانية استراتيجية وهامة، فالمملكة من وجهة نظر بريطانيا الرسمية أغنى بلد نفطي في العالم، وفيها مدينتا مكة والمدينة أكثر المدن الإسلامية قداسة دينية، وهي بالتالي أهم بلد في العالم الإسلامي، وزيادة على ذلك فإن السعودية تنافس إيران على قيادة مسلمي العالم). واعتبرت الصحيفة ان التحالف مع السعودية ربما يكون مؤقتاً وضاراً كون السعودية تمثل (مصدر التمويل للجهاديين، وأن نظامها قمعي وقاس، ولا أحد يستطيع التنبؤ بمصير ترسانة الأسلحة التي ستشتريها السعودية

من بريطانيا فيما لو سقط نظام آل سعود).. وتساءلت الصحيفة: (لماذا تلجأ الحكومة البريطانية إلى كسر القانون البريطاني لإرضاء السعودية؟).

وفي سياق الحملة العنيفة ضد قرار بلير بتوقيف التحقيق، وأنها تخرق قوانين بريطانية محلية، هددت منظمة تناهض تجارة السلاح، ومقرها لندن، هددت باللجوء الى القضاء لمحاسبة حكومة بلير، ورأت أن ديمقراطية بريطانيا لا يجب أن تستسلم لشركات السلاح. وقال نيكولاس غلبي من المنظمة، إنه كان على الحكومة السماح لمكتب مكافحة الفساد باستكمال تحقيقاته، مضيفاً أن التزام الحكومة بمحاربة الفساد لا يعني شيئاً إذا وضعت شركة BAE Systems فوق القانون، فالديمقراطية يجب أن لا تستسلم لاستبداد شركات الأسلحة). وتابع بأن (البريطانيين يتوقعون ان تخضع مجموعة بي ايه اي سيستمز للقوانين نفسها شأننا جميعا، لكن هذا القرار يدل على ان الامر ليس كذلك. ونحن نثق في الطعن في هذا القرار امام المحاكم).

وأمهلت هذه المنظمة اضافة الى منظمة ذي كورنر هاوس التي تكافح بيع الأسلحة، بلير والمدعي العام اسبوعين كي يستأنفا التحقيق قبل ان تتقدما للقضاء ضدهما، كون قرار التوقيف يشكل انتهاكاً للمادة الخامسة من معاهدة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية حول مكافحة الفساد والتي وقعتها بريطاني في ديسمبر ١٩٩٧، حيث تفيد المادة بأن اي تحقيق حول الفساد في بلد يستهدف مسؤولا رسميا اجنبيا يجب ان لا يخضع لاعتبارات تتعلق بالمصالح الاقتصادية او انعكاساتها على العلاقات بين البلدين.

من جهته قال رئيس اتحاد المحامين الليبراليين الديمقراطيين اللورد ليستر، إن على بريطانيا أن تضغط بسرعة من أجل تغيير القانون وذلك لوقف التدخل السياسي في تحقيقات الفساد، منبهاً إلى أن الأمر الخطير في هذه القضية هو تهديد حكم القانون وتهديد سمعة مكتب المدعي العام في ظلّ تدخل سياسي خارجي من هذا النوع. واعتبرت سوزان هايلي من (كورنر هاوس) ان تحقيق مكتب مكافحة الاحتيال المالي (كان ينظر اليه دائما على انه محك لالتزامات بريطانيا الدولية في مجال مكافحة الفساد).

الفاينانشيال تايمز شككت في جدية التبريرات الرسمية لوقف التحقيق، وقالت أن مسؤولين سابقين في الاستخبارات البريطانية والأميركية شككوا هم أيضاً في المخاوف الأمنية القومية والدولية التي زعمها بلير. ونقلت الصحيفة عن مسؤول سابق بالاستخبارات البريطانية قوله إن العلاقة الاستخباراتية البريطانية السعودية هي علاقة لا تحكمها الثقة ولم تُثمر أبداً، فمعظم المعلومات التي تلقتها بريطانيا أتت من أميركا. كما استبعد مسؤول استخباراتي أميركي سابق أن يكون للتهديدات السعودية بقطع التعاون الاستخباراتي مع بريطانيا وزن، موضحا بأن الرياض توفر القليل من المعلومات الاستخباراتية الموثوقة لوزارة الدفاع البريطانية، وأن واشنطن ستقدم إلى لندن أية معلومات تحصل عليها وكالات الاستخبارات الأميركية من السعوديين.

صحيفة الغارديان نسبت الى مارك بيث رئيس مجموعة مكافحة الفساد في منظمة التعاون الإقتصادي قوله بأن المنظمة ستضغط على بلير بشأن التحقيق، واضاف بأن المخاوف بشأن مدى التزام بريطانيا بقوانين محاربة الفساد تزايدت بشكل كبير، واضاف بأن السبب الوحيد المشروع لاتخاذ مثل هذا القرار هو غياب أية فرصة لحصول إدانة ناجحة، لافتاً إلى أن المنظمة تريد أن تعرف من بريطانيا ما حدث بالضبط، مؤكداً أن لدى المنظمة لائحة بالعقوبات التي قد تتخذ شكل التدخلات السياسية الرسمية.

ونقلت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية عن روبرت واردل المسؤول في مكتب مكافحة الفساد نفيه للمزاعم القائلة بأن المكتب لا يمتلك أدلة كافية للمضي قدما في رفع دعاوى جنائية معترضا بذلك على وقف النائب العام للتحقيق حول فساد انطوت عليه الصفقة.

وكانت صحيفة الديلي تلغراف قد نسبت الى رموز المعارضة السياسية في بريطانيا قولهم بأنهم يمارسون ضغوطا على الحكومة لنشر الوثائق المصاحبة للتحقيق. فيما ذكرت صحيفة ذي انديبيندانت بأن رجال الشرطة الذين تولوا التحقيق قالوا بأنهم تعرضوا لعمليات تصنت وأن سرية التحقيق لم تراعى. وقال أحدهم: (ماذا يعني ذلك فيما يتعلق بالتداخل بين السياسة والإقتصاد؟ إننا نستأسد على بعض الدول، بينما لا نستأسد على البعض الآخر. هناك فرق شاسع بين اتخاذ مواقف متشددة من دول مثل إثيوبيا حول المعايير التي تتبعها في نظام المشتروات الحكومية واتخاذ ذات المواقف مع أكبر منتج للنفط في العالم. عادة ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان أقل شأنا في الدول النافذة كالصين مثلا منها في دول يمكن التصرف معها دون خوف من العواقب الإقتصادية كزمبابوي مثلا. إنه لأمر جيد أن يتم إلقاء الضوء على المعايير المزدوجة).

وهكذا أسدل الستار على التحقيق، وأعلنت السعودية رافعة شارة النصر يوم ٦ يناير لتقول أنها ستبدأ بتسلم ٧٢ مقاتلة من طراز يوروفايتر! جاء ذلك على لسان ولي العهد ووزير الدفاع سلطان، في إشارة منه الى أن الرياض، رضيت بالمجهود الذي بذلته الحكومة البريطانية، وأن الصفقة ستكون من حصتها، وأعلن متحدث باسم شركة السلاح البريطانية فرحاً: (نحن نرحب بتصريحات ولي العهد، لكننا لا نستطيع أن نعطي تعليقات إضافية خاصة وأن الصفقة ما زالت قيد التفاوض).

السعودية وبريطانيا: من يبتز الآخر؟

نجحت الأسرة الحاكمة السعودية في استخدام عضلاتها المالية بشكل كبير، وتوجيه ضربة قاتلة الي حكم القانون، والقضاء المستقل في بريطانيا، عندما اجبرت الحكومة البريطانية، ورئيسها توني بلير علي وجه التحديد، علي ايقاف التحقيقات في عمولات صفقة طائرات تورنيدو التي وصفت حين توقيعها، قبل عشرين عاما، بانها صفقة القرن بسبب ضخامة قيمتها (٤٥ مليار جنيه استرليني) وكثرة عدد السماسرة المتورطين فيها.

انها عملية ابتزاز بكل المقاييس كانت الحقيقة ابرز ضحاياها جنباً الي جنب مع سمعة القضاء البريطاني، والقيم الديمقراطية الغربية، ومسألة الفصل بين السلطات التي تحتل قمتها، وتشكل اسس نجاح المجتمع الغربي وتقدمه.

الحكومة البريطانية ابتزت المملكة العربية السعودية، وأسرتها الحاكمة، عندما أوعزت للجنة مكافحة الفساد بفتح تحقيقات في صفقة اليمامة وعمولاتها، لإجبارها على شراء أسلحة وطائرات بريطانية توفر وظائف لأكثر من خمسين الف بريطاني.

السعوديون ابتزوا الحكومة البريطانية ايضا، عندما ادركوا مدي ضعف رئيسها توني بلير، وحاجته الي المضي قدماً في صفقة الطائرات الجديدة، والحفاظ علي علاقات التحالف مع السعودية لإنقاذ مشروعه الفاشل والكارثي في العراق اولا، والاستناد اليها كنواة في التحالف السني الجديد الذي تعمل حاليا علي تأسيسه، للتصدي للبرنامج النووي الايراني، وتوفير غطاء عربي واسلامي لأي ضربة قادمة لتدميره اذا اقتضى الأمر.

ضحية هذين الابتزازين هما الشعبان السعودي والبريطاني اولا، والأمتان العربية والاسلامية ثانيا. وقيم العدالة والاخلاق ثالثا. وسمعة بريطانيا كقلعة للديمقراطية والشفافية والحريات والقضاء المستقل رابعاً.

الحكومة البريطانية الحالية فقدت مصداقيتها كحكومة ديموقراطية، عندما قدمت المصالح التجارية علي حكم القانون، والقيم الاخلاقية، وهي لا تستطيع بعد اليوم ان تلقي على العرب والمسلمين، والعالم الثالث بشكل عام، دروسا ومحاضرات في الديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الفساد.

نشعر بالحزن والأسى، لأمرين اساسيين، الاول هو عدم قدرتنا على لترويج للنموذج الغربي في العدالة والقضاء المستقل والفصل بين السلطات وانتقاد الأنظمة الديكتاتورية العربية التي تقمع الحريات وتحول القضاء الي مسخرة بتدخلاتها الاستفزازية. والأمر الثاني اننا كعرب اصبحنا رمزا للفساد والإفساد في العالم. بل بتنا نصدر هذا الفساد الى العوالم الاخرى، بدلا من تقديم نموذج في العدالة والشفافية والاصلاح والمساواة والتوزيع العادل للثروة، وهي من صميم قيمنا واساس عقيدتنا الاسلامية.

عبد الباري عطوان

القدس العربي، ٢٠٠٦/١٢/١٦

صدام: قراءة في الموقف الوجداني من الإعدام

تقديس المجرم ومنحه الغفران يعني إعطاء الجريمة شرعية استمرار وتوالد. إن هذا يعني صناعة عالم من القيم اللاإنسانية. يعني صناعة قيم تستهين بالإنسان، قيم لا وجود لها إلا في عالم العصابات، حيث القيمة لمن يمتلك أكبر رصيد من الضحايا

محمد بن علي المحمود

ما إن هوى جسد الديكتاتور العراقي السابق مشنوقا من على منصة الإعدام، صبيحة عيد الأضحى المبارك؛ حتى تبارت الفضائيات الإخبارية في نقل الحدث بكثافة غير معهودة؛ بوصفه حدثا تاريخيا كبيرا، لا يمكن أن تظفر بمثله إلا في فلتات التاريخ التي لا تتكرر إلا على نطاق محدود. حدث عادي، ولكنه غير عادي في سياق الراهن العراقي والقومي المشدود بسخونة الراهن والآني، عن التاريخي الذي يجعل من الحدث حدثاً عابراً، بل وتافها.

جرى تكثيف الحدث؛ كإجراء إعلامي محض،

صدام مجرد مجرم أعدم، أما الأخطاء في التنفيذ، فيجب أن تدان بحد ذاتها، ولا يجعل منها مبررا لإدانة الحدث (الإعدام) ذاته

لا يدل على أهمية الحدث ذاته؛ بقدر ما يدل على موقعه من قلب وعقل المشاهد الذي سيبقى مشدودا إلى الحدث الذي يعده نوعيا في الكيفية والتوقيت والرمز والترميز. الاهتمام لم يكن بصدام، بل بالشارع الذي تحوّل فيه صدام إلى حركة وجدان. ومن الطبيعي أن تستغل الآلة الإعلامية – أيا كانت وظيفتها – هذا المشاهد الذي تقتات على طفرة مشاعره؛ بعرضها الحدث، كحدث تاريخي هام.

إذن، لم تأت أهمية الحدث من حيث وقوعه المجرد؛ بوصفه تنفيذا لحكم الإعدام في مجرم مدان، وإنما في الموقف الجماهيري الذي يعبر عنه هذا الحدث. لكن، غفلة الجماهيري – أو استغفاله – تجعل من هذا الاهتمام المبرر – إعلاميا – بالحدث، اهتماما بشخصية المجرم، وإعطائها أبعادا ترميزية؛ لم تكن لها بحال.

ليس هذا المقال قراءة في حكم الإعدام ـ فقد كتبت عنه مقالا خاصا قبل شهرين من الآن ـ ولا في تنفيذه، وإنما هو قراءة في ردود الفعل على هذا التنفيذ؛ حدثا، وتوقيتا، وكيفية. ردود الفعل – الإيجابية والسلبية – إما أن تكشف عن موقف متسق مع الرؤية العامة التي يتعامل بها المراقب مع الأحداث والتاريخ، وإما أن تكشف عن اضطراب في الرؤية، وحيرة في الوجدان، وارتباط بسخونة الأحداث العابرة؛ دون ربطها بالسياق والتاريخ.

الموقف المؤيد لحكم الإعدام، ولتنفيذه، ولكيفية التنفيذ وتوقيته، موقف له اتساقه الظاهر. وهو أن صدام مجرد مجرم، جرى فيه تنفيذ الحكم؛ كغيره من ملايين المجرمين في العالم. ومن ثم، فلا اعتراض؛ إلا لمن يعترض على حكم الإعدام أصلا. أما الأخطاء التي حدثت في كيفية التنفيذ، فيجب أن تدان بحد ذاتها، ولا يجعل منها مبررا لإدانة الحدث (الإعدام) ذاته. وهذا الموقف هو الموقف العام للحكومة العراقية، ولمعظم الحكومات العربية والإسلامية، وللنخب غير المؤدلجة.

هذا الموقف المؤيد ليس غريبا، ولا متناقضا مع نفسه، من حيث كونه موقفا ينطلق من مبدأ العدالة التي لا بد أن تتحقق، وأن يجري تنفيذها على الجميع، وإلا فلا مبرر لتطبيقها من أساس، بل ولا عدالة أصلا. إجرام صدام، وديكتاتوريته الطاغية، وسحقه لملايين الأبرياء، أصبحت من البدهيات المتواترة التي يعرفها الجميع، ولا ينكرها حتى أقرب المقربين منه، وإن كانوا يحاولون تبريرها. ومن ثم، فلا مجال لاستنكار الحكم أو التنفيذ من حيث المبدأ، في رأي هؤلاء الذي يرون المسألة، مجرد جرم وعقاب.

لكن، الرافضون للحكم وللتنفيذ، يبررون هذا الموقف بمبررات كثيرة، تختلف من طرف لآخر؛


محمد المحمود

عدم عدالة الآلية (المحكمة) لا يعني - بالضرورة - عدم عدالة الحكم. في رأيي أن الحكم عادل، وإن لم تكن المحاكمة عادلة، ولا بريئة من التسييس

حسب الوجهة الإيديولوجية التي يميلون إليها، بل وحسب البراجماتية التي يمارسونها في سياق توظيف الحدث والموقف. وبما أنني أنتمي فكرا ووجدانا – كما ظهر جليا في مقالي السابق – إلى التأييد النسبي للموقف المؤيد للحكم وللتنفيذ؛ فمن الواجب علي أن أرد بوضوح على المبررات والاعتراضات التي ساقها الرافضون لإعدام صدام.

المعترضون على تنفيذ الحكم، يقيمون اعتراضهم على مبررات عديدة. يختلفون فيما بينهم في بعضها. لكنهم، يجعلون منها – في الغالب – مبررا لاستنكار الحدث ذاته. ولأنها مواقف متباينة، وتختلف في نوعها ودرجتها،

فسأقف عندها بالتفصيل؛ وفق النقاط التالية:

١ ـ الموقف من الحدث ذاته. وأغلب هؤلاء من ذوي التوجه القومي العروبي، أو الإسلامي المتواشج مع الطروحات العروبية. هؤلاء يعترضون على مجرد محاكمة صدام؛ لأنهم يرونه رمزا قوميا. ويزيد من تشنجهم في هذا الحدث؛ أنهم رافضون للوجود الأمريكي في العراق – أيا كان مبرره – لمجرد أن في هذا الوجود – حسب الوجدان القوموي – إهانة بالغة للأمة العربية المجيدة.

هؤلاء لا يعترضون على حكم الإعدام؛ من حيث المبدأ – كما تفعل المنظمات الإنسانية الغربية التي هي خارج هذه القراءة – فهم مؤيدون لأحكام الإعدام التي مارسها السيد الرئيس!: صدام حسين، في حق ألوف الأبرياء، وإنما اعتراضهم متوجه إلى الرمز القومي: صدام، على وجه التحديد.

الإشكالية في هؤلاء، أنهم مشدودون إلى عالم الشعارات الكبرى، من قومية عنصرية، ووحدوية، بل و(نازية عروبية) تستهين بقتل ملايين الأبرياء؛ في سبيل تقريب حلم الشعارات من عالم الواقع. يكفي – عند هؤلاء – أن ترفع شعارات قومية وجدانية، حتى تأخذ شهادة غفران قومية، تسامحك عن كل ما تقدم من ذنبك وما تأخر، بل شهادة تمنع وصف ما تقترفه بالذنب، وإنما

صدام لم يحكم عليه بالإعدام لإدانته بالردة وإنما بسبب جرائم ارتكبها، ونطقه بالشهادتين، لا تعني براءته مما نسب إليه من جرائم

تضعه في إطار الضرورات القومية!.

٢ ـ الموقف من المحاكمة. وهؤلاء لا يعترضون على الحكم (الإعدام) من حيث مبدأ تعلقه بصدام كرمز!، وإنما هو – كما يظهرون – اعتراض على الآلية التي صنعت الحكم؛ بوصفها محاكمة في ظل الاحتلال، أو بوصفها محاكمة تتسم بالقصور في الإجرائيات القانونية التي يجب توفرها في كل محاكمة عادلة. ولهذا، فالحكم غير عادل، ومن ثم التنفيذ؛ لعدم توفر الحد الأدنى من ضمانات العدالة.

أصحاب هذا الموقف، يرون أن الحكم على صدام بالإعدام كان حكما سياسيا، ولم يكن قضائيا، وأن المحاكمة كانت صورية؛ تجري إحداثياتها، وفق مجريات الحدث السياسي في أمريكا. وبما أنه – وفق ما يرونه – حكما سياسيا، فقد فقد الحكم شرعيته، وأصبح تنفيذه في (البريء!) صدام، ظلما يجب استنكاره؛ لأنه جرى بأيد أمريكية، أو بأيد طائفية منحازة ضده. ويسوق وهؤلاء كثيرا من الشواهد لتأكيد القصور في شروط العدالة، وسياسيتها. وهي شواهد واضحة للجميع، ولا ننكرها.



لكن، عدم عدالة الآلية، لا يعني – بالضرورة – عدم عدالة الحكم. لا أظن أن أحدا يرتاب في استحقاق صدام للإعدام، بل ولما هو أشد من الإعدام، لما هو معلن – فضلا عن غير المعلن – من جرائمه على امتداد ثلاثة عقود في حق شعبه وجيرانه. في رأيي أن الحكم عادل، وكذلك التنفيذ؛ وإن لم تكن المحاكمة عادلة، ولا بريئة من التسييس.

لا تضاد في هذا ولا تناقض. ولا أظن أن الإرهابي أو المعلن بحرب، ذلك الذي يخرج علينا شاهرا سلاحه الخفيف أو الثقيل، ويبدأ بقتلنا واحدا تلو الآخر، حتى نضطر إلى إطلاق رصاصة الموت عليه، يمكن أن يشك أحد في استحقاقه هذه الرصاصة القاتلة، حتى وإن لم تجر محاكمته؛ لأن الجرم مشهود بالتواتر هنا، وحكم الإعدام عليه من البدهيات.

صحيح أن قيام محاكمة عادلة من حق أي أحد، وصحيح أن الخطأ لا يبرر الخطأ. لكن، كثير ممن يتكلمون عن عدالة المحاكمة، لا يتكلمون عن عدالة محاكم صدام التي سحق بها الألوف، بل ولا عن من قتل من شعبه، دون أي محاكمة، ولا عن المقابر الجماعية التي ردمها بألوف القتلى على الهوية. لقد توفر لصدام محاكمة لم يكن يوفر لضحاياه جزءا من ألف مما تم توفيره له في هذه المحاكمة؛ رغم بعض ما فيها، مما يراه البعض قصورا في اشتراطات العدالة.

من يطالب بمحاكمة عادلة لرجل مثل صدام، ويتهم الآخرين (قوات التحالف) بالتآمر عليه، بل ويرى في قتله تآمرا على العروبة والإسلام، ينسى، أو يتناسى، أن طبيعة المحاكم التي تجري في (حالة حرب)، لا تخرج عن هذا السياق، وأن المقصود ليس العرب كجنس، ولا الإسلام كدين، وإنما هي طبيعة المحاكمات التي تجري في مثل هذه الظروف. ومن تأمل المحاكمات التي جرت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى للقادة النازيين (مسيحيون ألمان، وليسوا عربا ولا مسلمين!)، عرف أن هذا الإجراء المعترض عليه، إنما هو في سياقه الطبيعي.

٣ ـ بعض المتعاطفين مع صدام، والمستنكرين لإعدامه، يستشهدون بنطقه للشهادتين لحظة تنفيذ الحكم. ولا أدري ما علاقة هذا بالحكم أو بالتنفيذ. هم يذكرون هذا الموقف منه، وكأنه شهادة براءة له. ومرة أخرى، لا أدري براءة من ماذا؟! من الكفر، أم من الجريمة؟! صدام لم يحكم عليه بالإعدام لإدانته بالردة أو الكفر الأصلي؛ حتى يمكن اعتبار نطقه بالشهادتين طعنا في حيثيات الحكم، وإنما

كيف يمكن أن نعد إعدام صدام في يوم العيد ملغيا لبهجة العيد، خطف فرحة العيد. الأولى أن يكون زيادة في بهجة العيد لرؤية المجرم ينال جزاءه

حكم عليه؛ بسبب جرائم ارتكبها. ونطقه بالشهادتين، لا تعني براءته مما نسب إليه من جرائم.

ومع أن المنطق السلفي لا يعتبر مجرد النطق بالشهادتين دليلا على عدم الكفر، وإنما له اشتراطات أخرى، ويعد من يكتفي بمجرد الشهادتين من غلاة المرجئة، إلا أننا وجدنا كثيرا منهم يكتفون بذلك في حالة صدام خاصة؛ نتيجة موقف طائفي، أكثر مما هو عقائدي خالص. بل، ومن التناقص عن هؤلاء، أنهم يكفرون الطائفة الأخرى؛ رغم نطقها بالشهادتين، لنواقض أخرى، يعتبرونها في السياق السلفي. ومن الإنصاف للسلفية، أن بعضهم اتسق مع منطق المنظومة،

واعترض على هذا التعاطف مع صدام، ومحاولة تبرئته.

من ناحيتي، لا يهمني – هنا – الموقف العقائدي لصدام؛ لأن حكم الإعدام لم يكن مرتبطا به، وإنما أنا هنا أحاول في هذه القراءة العابرة لردود الأفعال، أن أؤكد على مسألة هامة، وهي: المآل الأخروي، مآل غيبي. والحكم فيه ليس إلينا، وإنما إلى الله – عز وجل – مهمتنا تقتصر على عالم الشهادة هنا. وعالم الشهادة هنا، زاخر بوقائع صدامية، تحكي عن إيغال شديد في الجريمة المنظمة، وانتهاك حقوق الإنسان في مستوياتها كافة، وصناعة المآسي والحروب التي دمرت حياة الملايين من الأبرياء؛ من بني شعبه ومن جيرانهم الأقربين.

٤ ـ هناك من يتجاوز عن كل ما سبق، ويعترف بأن صدام مجرم كبير، يستحق الحكم عليه بالإعدام. لكنه يعترض على التوقيت، ويرى أن في التوقيت الذي جرى فيه التنفيذ صداما متعمدا لمشاعر المسلمين؛ كونه جرى في صبيحة عيد الأضحى المبارك، وفي الأشهر الحرم. وأن المسألة كان يمكن تجاوزها، كأي حدث، لو جرت في غير هذه المناسبة الخاصة.

في تقديري أن الاعتراض على مسألة التوقيت لا يمكن أن يقوم إلا على مقدمة منهجية، وهي: أن صدام رمز عربي أو إسلامي، وأن – في الوقت نفسه – ليس مجرد مجرم فاقدا للقيمة الاعتبارية الرمزية. إذا اتفقنا على أن صدام يشكل لنا بعدا رمزيا؛ فحينئذ، يصح الاعتراض على التوقيت. أما إذا اعتبرناه مجرد مجرم، كغيره من ملايين المجرمين المحكوم عليهم للإعدام، فلا اعتراض على هذا التوقيت؛ بدليل أن هناك من ينفذ فيه الحكم في هذا اليوم وأمثاله من الأيام على امتداد العالم، ولم نر في ذلك بأسا، بل نراها عدالة تستحق الاحتفال.

احترام الأشهر الحرم لا يعني إيقاف الحدود وتنفيذها حتى في منطقة الحرم ذاته، لأن حرمة الزمان والمكان لا تعطي حصانة لمجرم مثل صدام

إذا اعتبرنا صداما مجرد مجرم؛ كيف يمكن أن نعد إعدامه في يوم العيد ملغيا لبهجة العيد، أو كما يقول بعضهم: خطف فرحة العيد. الأولى – وفق منطق هذا السياق – أن يكون إعدامه زيادة في بهجة العيد؛ لأن رؤية المجرم وهو ينال جزءا من جزائه الذي يستحقه، يبعث روح الابتهاج بالعدالة. ولا عدالة بغير جزاء وعقاب عادل. ومن حق ملايين الضحايا – ضحاياه – أن تفرح في هذا اليوم، بالاقتصاص ممن ظلمها.

نحن نعرف أن الأشهر الحرم يحرم فيها القتل والقتال. لكن، هذا لا يعني إيقاف الحدود، ولا عدم رد الاعتداء. يجري تنفيذ القصاص ومعاقبة المجرمين في الأشهر الحرم، وأحيانا في منطقة الحرم ذاته. والحكم الشرعي في هذا معروف للجميع. ومع أن النبي المصطفى – صلى الله عليه وآله وسلم – كان قد تسامح مع قريش عام الفتح وأمّنهم؛ إلا أنه استثنى من هذا العفو العام أفرادا سمّاهم – لعظم جرائرهم، وأمر بقتلهم ولو وجدوا متعلقين بأستار الكعبة؛ لأن حرمة الزمان وحرمة المكان لا تعطي حصانة للمجرم الموغل في الجريمة – كصدام مثلا.

٥ ـ الكيفية التي جرى بها تنفيذ الحكم. فهناك من لم يعترض إلا على الكيفية التي اقتيد بها صدام إلى حتفه، وأنه قد تلقى بعض الإهانات. ولو أننا نظرنا بمنظور القصاص، لوجدنا أن طريقة إعدامه جرت على صورة في غاية الإنسانية؛ مقارنة بالطريقة التي كان يمارسها مع ضحاياه.

نعم، من حيث المبدأ، لا نوافق على إهانة المجرم؛ لحظة التنفيذ، ولا على التعرض لجثته بعد موته بأي نوع من أنواع الإهانة. لكن طريقة التنفيذ لا تعني الإهانة، وإن كانت تحكي القسوة. وقسوة التنفيذ إذا كانت في صورة اقتصاص، لا ضير فيها، بل هي مبررة شرعا وعقلا. فالنبي – صلى الله عليه وآله وسلم – عندما اقتص من العرنيين الذين قتلوا راعي إبل الصدقة بطريقة وحشية، عاملهم بالمثل، فقد قطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم، وتركهم يموتون تحت لهيب الشمس في حرة المدينة. وعندما قتل عقبة بن أبي معيط، بعد أسره في بدر، وقال له: يا محمد، من للصبية؟، قال: لهم النار.

والسلفيون المتعاطفون مع صدام – لموقف طائفي؛ لا غير – يذكرون حديث (وإذا قتلتم فأحسنوا القتلة) في حال صدام، ويتناسون حادثة العرنيين، وأن إحسان القتل إنما هو فيمن وجب قتله حدا، وليس في كل مقتول أو مقتص منه. وأظن موقف هؤلاء سيختلف، لو كان جرى إعدام صدام على يد المليشيات السلفية في العراق، حتى ولو تم ذلك بوحشية ودون محاكمة!

٦ ـ الاعتراض على البعد الطائفي الذي ظهر وقت تنفيذ الحكم. وهو اعتراض مبرر، ويستحق الاستنكار؛ لأن صدام أكبر جرما من أن يحصر عقابه في طائفة دون أخرى. وهذا الموقف الطائفي، يخسر به أصحابه أكثر مما يربحون؛ رغم كونهم إنما عبروا عن احتقان يمتد لعقود.

لكن، لا يجب أن نتحسس من هذا الموقف، حتى وإن ظهر في صورته الطائفية التي نعترض عليها؛ لأننا نعترض على الموقف ذاته، وليس بوصفه مسيئا للطائفة التي ينتسب إليها صدام، ولا تنتسب إليه. أنا كسني – ينتسب إلي صدام طائفيا ولا أنتسب إليه – اعتبر ما حدث خطأ، ولكنني لا أعتبره إساءة إلي؛ لأنني بريء من أية طائفة تعد صداما منها، فضلا عن أن تعده من رموزها. من يعد صداما رمزا من رموز طائفته السنية، فهو يستحق ذلك الإحساس بالإهانة، ومن لا يعتبره كذلك، فلا طائفية في الحدث من حيث المتلقي السني.

٧ ـ هناك من يعترض على كون تنفيذ الإعدام؛ لكونه – حسب رأيه – سوف يؤجج روح العداء في العراق، وأنه لن يحل إشكاليات العراق الراهنة، وإنما سوف يعقدها، ويزيد من العنف الذي يراد القضاء عليه بإعدام صدام. والذي نعرفه أن القصاص، وتحقيق العدالة، ومعاقبة المجرمين، لا تزيد حالة العنف، وإنما تقضي عليها، أو تحجم منها. لو كان هذا الاعتراض صحيحا؛ لوجب أن لا يحاكم رؤساء العصابات، وزعماء المافيا؛ لأن هذه محاكمتهم وعقابهم؛ سيزيد من مستوى الجريمة!!!. أما الحديث عن شجاعة المجرم ساعة التنفيذ، فتلك من المضحكات المبكيات في عالم العرب، وما أكثرها.

وأخيرا؛ لا بد من التنبيه على أن تقديس المجرم من ناحية، ومنحه الغفران من ناحية أخرى، يعني إعطاء الجريمة شرعية استمرار وتوالد. إن هذا يعني صناعة عالم من القيم اللاإنسانية. يعني صناعة قيم تستهين بالإنسان، قيم لا وجود لها إلا في عالم العصابات، حيث القيمة لمن يمتلك اكبر رصيد من الضحايا. وبهذا، نقضي على كل إمكانية لصناعة مجتمع إنساني، مجتمع تكون القيمة العليا فيه للإنسان، ولقيم الأنسنة التي ما زلنا نحاول استنباتها في ثقافتنا العربية التي – للأسف – تخذلنا في كثير من المناسبات.

كسني لا أعتبر الإعدام إساءة إلي؛ لأنني بريء من أية طائفة تعد صداما منها او من رموزها، ومن يعده كذلك يستحق ذلك الإحساس بالإهانة

عن صحيفة الرياض، ٢٠٠٧/١/١١

أعلام الحجاز

أبو بكر الحبشي

أبو بكر بن أحمد بن حسين بن محمد الحبشي (١٣٢٠-١٣٧٤هـ). العالم الفاضل والقاضي، الحسيني العلوي الشافعي المكي.

ولد بمكة المكرمة ونشأ في حجر والده وجده لأبيه الحسين بن محمد بن حسين، مفتي الشافعية بمكة المكرمة.

ولما بلغ من العمر ست سنوات، صحبه والده الى لحج، ثم رجع والده وظلّ صاحب الترجمة عند جدّه لأمه السيد علوي بن أحمد السقاف، الذي دخل مكة المكرمة بطلب الشريف حسين بن علي سنة ١٣٢٧هـ، ومعه عائلته والمترجم له.

قرأ القرآن الكريم على الشيخ أحمد حمام، والتحق بمدرسة الفلاح، فحفظ القرآن الكريم وجوّده برواية حفص عن عاصم على الشيخ حسن بن محمد سعيد، وعلى القارئ الشيخ أحمد بن حامد التيجي.

تخرج من مدرسة الفلاح ولازم حضور حلقات الدروس في المسجد الحرام، وفي منزل والده بحارة الباب.

وتلقى وأخذ عن عدد من العلماء الأعلام في عصره منهم: عمّه السيد محمد بن حسين الحبشي، والشيخ عبد الله زيدان في النحو والصرف والبلاغة والفقه والحديث والتفسير والمصطلح وأصول الفقه.

كما أخذ عن الشيخ عمر حمدان المحرسي والشيخ أحمد ناضرين والشيخ عمر بن أبي بكر باجنيد والشيخ عيسى رواس والشيخ يحيى أمان والشيخ أمين سويد الدمشقي، والشيخ محمد الطيب المراكشي، والشيخ محمد سعيد يماني، والشيخ أحمد نجار، والشيخ محمد علي بن حسين المالكي، والسيد علي بن عبد الرحمن الحبشي، والشيخ خضر الشنقيطي وغيرهم كثيرون.

وقد ذكر مشايخه في ثبته (الدليل المشير الى فلك أسانيد الإتصال بالحبيب البشير).

قام برحلات الى حضرموت، واجتمع بعلمائها وأخذ عنهم، والى بومباي بالهند، ثم رجع الى المدينة المنورة وصحب السيد علي بن علي الحبشي، والمسند محمد عبد الباقي اللكنوي، والأصولي عبد القادر بن توفيق الشلبي، وقرأ عليهم المسلسلات المتداولة.

وفي سنة ١٣٥٠هـ، عيّن مديراً لمدرسة الفلاح بمكة المكرمة، وعيّن سنة ١٣٦٢هـ قاضياً بالمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة، وبقي في القضاء حتى وفاته رحمه الله بمكة المكرمة.

سار في القضاء سيرة حسنة، وكان عاكفاً على الذكر والعبادة وأدائه الفرائض ونوافل الطاعات، منصرفاً عمّا سوى الله تعالى، لا يجد الراحة إلا في العبادة والإطلاع والبحث والمذاكرة والتدريس.

له: ألفية في السيرة النبوية (خلاصة السير لسيد البشر؛ رسالة في أحكام الصلاة؛ الدليل المشير الى فلك أسانيد الإتصال بالحبيب البشير؛ ألفية في الفقه على مذهب الإمام الشافعي)(١).

---

(١) أبو سليمان، محمود سعيد. تشنيف الأسماع، ص ٢٦؛ وغازي، عبد الله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٢٣؛ والزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ٢، ص ٦٢؛ وعبدالجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٢٥؛ والقاداني، محمد ياسين. قرة العين في أسانيد مشايخي من أعلام الحرمين، جـ١، ص ١٦؛ والبلادي، عاتق بن غيث. نشر الرياحين في تاريخ البلد الأمين، جـ١، ص ١٦؛ زيدان، محمد حسين. جريدة الندوة، العدد ٨٤٥٦، في ١٤٠٧/٤/٢٢هـ.

ملوك الصلاح والطهارة!

ذات مرة قال الأمير نايف جملة في مقابلة له مع صحيفة سعودية، في إجابة على سؤال يتعلق بالضغوط الأميركية على المملكة من أجل الإصلاح، أنه لا يود استخدام كلمة (إصلاح) لأن الدعوة اليه تعني أن هناك في المملكة (فساد)!

وحاشا لله أن يكون في (مملكة التوحيد) فساد!

فهي طاهرة مطهرة لا يسكنها إلا مطهرون، ولا يحكمها إلا أطهر الخلق من أصناف نايف وإخوانه خاصة أبو الطهارة نفسها: سيدي ومولاي، صاحب السمو الملكي، أبو الكلام، الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران، والمفتش العام، الخ...

حاشا أن يكون مثل هؤلاء المطهرون، الأتقياء الأنقياء، بحاجة إلى إصلاح!

وإذا كان هؤلاء مفسدون، فمن الصالح إذن؟! إنها مؤامرة لطعن هذه البلاد التي نقاها الله من الشرك في صميم قيادتها المؤمنة المدافعة عن الحق أينما كان، الداعية الى الخير والناهية عن المنكر!

إنها مؤامرة تريد تشويه سمعة أخيار الأمّة، الذين لم يتركوا وراءهم لا بيضاء ولا صفراء!

نعم تركوا شيئاً من الأوراق الخضراء، يقال لها دولارات، فخادم الحرمين الشريفين السابق ترك نحواً من ١٥٠ ألف مليون دولاراً لأيتامه وعياله، هم في مسيس الحاجة إليها، وهو مبلغ تافه بمقاييس هذا الزمان. كما ترك للأيتام إيّاهم بعض الدور في عدّة مدن من المملكة، وبعض العواصم العالمية، يزعم الأفاقون الذين يريدون بالمملكة سوءً أنها قصوراً، وأن بها مخابئ ضد القصف النووي، مع أن تقديرات سعرها جميعاً لا يدلّ على ذلك، إذ لا يتجاوز المبلغ خمسين ألف مليون من تلك الأوراق التافهة الخضراء! ولذا أوصى رحمه الله أن تكون تلك الدور المتواضعة من حصّة زوجته أم عزيّز!

ومع هذا لازال عملاء الغرب من بني جنسنا، وممن يتكلمون لغتنا، ويستقبلون قبلتنا، ويحملون جنسيتنا!، يرددون كالببغاوات أنهم يريدون الإصلاح!

لا أصلحهم الله! ولا هداهم ولا وفقهم لخير!

كان الأجدر بهم أن يصلحوا (عقيدتهم) الشركية، وأن يبتعدوا عن ثقافة (الخروج) على ولاة الأمر، فليس هناك ما هو أهم من إصلاح العقيدة، فمن صلحت عقيدته، صُلحت نظرته لولاة أمره، وحينها لن يرى سواداً ولن يدعو لإصلاح!

ماذا يقصد هؤلاء الحداثيون العلمانيون المشركون الصوفيون الروافض المتلبرلون من الإصلاح؟!

إنهم يريدون طعن العقيدة في صميمها! ولكن أنّى لهم ذلك، وقد تكفّل الله بحفظ هذا الكيان، الصرح الشامخ، وحفظ لحكام هذه البلاد كراسيهم، فهو من قدّر أن يكونوا زعماء الى الأبد، وهو من فضلهم على كثير ممن خلق تفضيلا!

من يزعم الإصلاح يعترض على إرادة الله، الذي يؤتي الملك من يشاء وينزعه عمّن يشاء، ولا شأن للأفراد في ذلك.. فلو رأى الله أن في آل سعود سوءً لأزال ملكهم، وألحقهم بصدام وفرعون والحجاج. فلا يعترضنّ معترض على ولاة أمره، وإن صفعوا وجهه وسرقوا ماله، وجلدوا ظهره واختطفوا حرمته، وأهانوا كرامته، وأذلوا رقبته، وفعلوا به ماشاؤوا.

وقبل هذا وبعده، إن للفساد ظواهر، والمملكة لم تشهد شيئاً من ذلك، فهاأنت ترى المساجد ولله الحمد وبها المصلون، فهل هذا فساد، وهل المصلون مفسدون، وهل هذا يحتاج الى إصلاح؟! وها أنت ترى العمران والشوارع والخدمات الأخرى، فهل هذا يحتاج الى إصلاح؟! لربما (نقول لربما) هناك بعض النواقص هنا وهناك، ناتجة عن أخطاء فردية صغيرة، ولكن الصورة العامة تزيد يقيننا أن كل شيء يمضي بصورة سلسلة حسنة. فالمملكة هي الأفضل في كل شيء، والأجدر بكل خير إن شاء الله!

ما يردده أدوات الغرب بيننا بشأن الإصلاح يعني تسليم أو تسنيم الأمر الى غير أهله، وإن حدث: فانتظر الساعة، كما قال رسول الله! فهل تريد أيها الشعب السعودي العظيم أن تقوم ساعتك قبل أن يرتدّ اليك طرفك أو تقوم من مقامك؟!

هل تريد أن يسرع بك غضب الرب الى الهاوية بعد أن تخرب الأرض ومن عليها؟!

إذن: انطمّ، وتناول شيئاً من التبن الموجود في حظيرة مجاورة أو سوق الغنم، وأغمض عينيك، واحلم بالجنّة، وادعو لولاة الأمر بالخير، فهم سيتقدمونك باتجاهها حتماً!



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الصحافةَ السعوديةَ
- قَضايا الحجاز
- الرأيِ العام
- إستَراحةَ
- أخبار

- تَراثُ الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكةَ

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكةَ ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبةَ الحجاز: هموم المرحلةَ وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولةً تتمتع بكل أجهزةَ الدولة الحديثة هو الأكثر إخافةً لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينيةَ، وتبقى دعوتهم المتطرفةَ في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسةَ أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعوديةَ ودعوته الدينيةَ المتطرّفةَ بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوةَ أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضةَ لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالةَ ومساواة، قائمةَ ومستمرةَ.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوةَ الذي يبديه متطرفو الوهابيةَ وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابيةَ والعائلةَ المالكة

كان العامل الديني القوةَ التوحيديةَ الفريدةَ الذي نجح في تشكيل وحدةَ اجتماعيةَ وسياسيةَ منسجمةَ في منطقةَ نجد. فقبل ظهور الدعوةَ الوهابيةَ

القبّةَ الخضراء فضيّةَ وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهةَ الدينيةَ او المناطقيةَ، لكنه لا يلغي حقيقةَ أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكةَ ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامةَ، وكانت الحكومةَ تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعةَ.. قيمةَ لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينةَ المساجد السبعةَ، وهي مجموعةَ مساجد صغيرةَ عددها الحقيقي ستةَ وليس سبعةَ، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلةَ فيصبح عددها سبعةَ.

وهناك روايات حديثيةَ لابن شبةَ تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدةَ مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

الحجازعلى الانترنت http://www.alhejazi.net



لوحة للفنانة صفية بن زقر